"اللاجئون في مصر بين خطة الاستجابة السياسية والمسؤولية الاجتماعية: دراسة تطبيقية من منظور المكتب القُطري لمفوضية اللاجئين في القاهرة والإسكندرية".

ا.م.د/ محمد محمود خضر سعيد

الأستاذ المساعد ورئيس قسم علم الاجتماع

جامعة جنوب الوادي

الملخص:

سعت الدراسة الراهنة إلى تقييم خطة الاستجابة المصرية –٢٠١٩/٢٠٢٠– والخاصة بدعم اللاجئين وملتمسي اللجوء المقيمين في مصر، وتفسير عناصرها ومكوناتها، بالإضافة إلى تقدير فاعليتها إزاء المشكلات والأزمات القائمة؛ ولتحقيق هذا الهدف اعتمدت الدراسة الراهنة على المنهج الكيفي، عبر تقنية المقابلة شبه المقننة، وباستخدام "دليل المقابلة شبه المقنن" كأداة أساسية لجمع البيانات، بجانب تحليل بعض (السجلات الرسمية والتقارير والإحصاءات الرقمية) التي تم التحصل عليها من قبل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالقاهرة والإسكندرية، وقد اعتمدت الدراسة الراهنة على عينة قوامها (١٧٥ مفردة) تم انتقاؤهم بطريقة "العينة القصدية"، حيث اشتملت على (٥٣) مفردة من المسؤولين والعاملين في مكاتب المفوضية بالقاهرة والإسكندرية، وعدد (١٢٢) مفردة من اللاجئين وملتمسي اللجوء المصطفين في طوابير الانتظار أمام مكاتب المفوضية في القاهرة والإسكندرية، وقد طرحت الدراسة الراهنة تساؤلًا رئيسًا مفاده: كيف يتشكل واقع اللاجئين في مصر بين خطة الاستجابة السياسية والمسؤولية الاجتماعية تجاه أزماتهم الراهنة؟ وفي هذا الصدد؛ كشفت نتائج الدراسة عن الدور الفعال للاستجابة المصرية الراهنة (٢٠١٩/٢٠٢٠) في دعم اللاجئين المقيمين في مصر، خصوصًا في قطاعات: التسجيل، التوجه الاستراتيجي، الشراكات والتنسيق، لكن وفي ذات الوقت عانت هذه الاستجابة من مشكلات وتحديات جسيمة خصوصًا في قطاعات: الحلول الدائمة والعادلة، قطاع الحماية، قطاع التمويل، قطاع إعادة التوطين، بالإضافة إلى قطاع إدماج اللاجئين وتأمين احتياجاتهم الأساسية، وتبعًا لهذه النتائج؛ صُنفت الاستجابة الراهنة في مجملها بأنها "ذات فاعلية متوسطة" إزاء دعمها للاجئين وملتمسي اللجوء المقيمين في مصر.

الكلمات المفتاحية: اللاجئون، الاستجابة السياسية، المسؤولية الاجتماعية.

Abstract

"Refugees in Egypt between the political response plan and social responsibility: an applied study from the perspective of the UNHCR country office in Cairo and Alexandria"

The current study sought to evaluate the Egyptian response plan -2019/2020- for supporting refugees and asylum seekers residing in Egypt, and to explain its elements and components, in addition to estimating its effectiveness against existing problems and crises, and using the "semi-standardized interview guide" as a basic tool for data collection, in addition to analyzing some (official records, reports and digital statistics) obtained by the High Commissioner for Refugees in Cairo and Alexandria. The "intentional sample", which included 53 officials and workers in UNHCR offices in Cairo and Alexandria, and 122 refugees and asylum seekers queuing in waiting queues in front of UNHCR offices in Cairo and Alexandria. The current study raised a major question: How The reality of the refugees in Egypt is shaped between the political response plan and the social responsibility towards their current crises? In this regard; The results of the study revealed the effective role of the current Egyptian response (2019/2020) in supporting refugees residing in Egypt, especially in the sectors: registration, strategic direction, partnerships and coordination, but at the same time this response suffered from serious problems and challenges, especially in the sectors: durable solutions and justice, the protection sector, the financing sector, the

resettlement sector, in addition to the sector of integration of refugees and securing their basic needs, and according to these results; As a whole, the current response was rated as "moderately effective" in its support of refugees and asylum seekers residing in Egypt.

Keywords: Refugees, Political response, Social responsibility.

أولاً: إشكالية الدراسة:

تبحث الدراسة الراهنة في عناصر ومكونات (خطة الاستجابة المصرية لدعم اللاجئين) المقدمة من المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في مصر بالتعاون مع الحكومة المصرية، لعامي ٢٠١٩/٢٠٢٠، وتقدير مدى فاعليتها، إيذاء التحذيرات التي أطلقتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عام ٢٠٢٠، بشأن تعرض اللاجئين في مصر لعدد من الصعوبات والمشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بسبب عدد من العوامل أهمها: زيادة نسب الوافدين إلى مصر والتي وصلت إلى أكثر من (٢٥٩) ألف لاجئ، وضعف الموارد والخدمات المقدمة، فضلًا عن تصاعد النزاعات العسكرية والأهلية في الدول المحيطة لمصر، حيث أشارت "المفوضية" إلى زيادة أعداد طالبي اللجوء إلى مصر بنسبة (٢٥%) خلال العامين ٢٠١٩/٢٠٢٠، وهي نسبة غير مسبوقة قياسًا بالأعوام السابقة (**UN, 2020,PP15–18**). لذا تحاول الدراسة الراهنة الكشف عن أبرز برامج الحماية السياسية والمساعدات الاجتماعية والتأهيل، المقدمة من الحكومة المصرية بالتعاون مع المفوضية عبر خطة استجابتها الدولية للاجئين من كافة الدول التي تمر بأزمات إنسانية، مثل سوريا والسودان واليمن وليبيا، في ظل زيادة أعداد اللاجئين وطالبي اللجوء، وضعف التمويل الدولي، وتعرض عدد كبير من اللاجئين في مصر إلى صعوبات في الدعم الاجتماعي والسياسي. كما تحاول الدراسة الراهنة الاقتراب من الأوضاع المعيشية لهم، والتعرف على مشكلاتهم اليومية وأزماتهم المستقبلية، من منظور مفوضية شؤون اللاجئين في القاهرة والإسكندرية، كذلك الكشف عن أبرز آليات الدولة المصرية للتخفيف من حدة هذه الأزمات، ورعاية حقوقهم المكفولة بالاتفاقيات الدولية.

كذلك تحاول الدراسة الراهنة، الكشف عن أوجه التقارب بين مفهومي (الحماية السياسية للاجئين، والمسؤولية الاجتماعية تجاه قضاياهم) في ضوء افتقار عدد كبير منهم لمصدر دخل يلبي احتياجاتهم الأساسية، ومواجهتهم للعديد من التحديات الثقافية والاجتماعية والقيمية، بفعل انتقالهم المفاجئ من مجتمعهم إلى مجتمع آخر له منظومة قيمية مختلفة تماماً عما كانوا يعيشون فيه، وهنا تظهر المسؤولية الاجتماعية للمجتمع المصري وقياداته السياسية تجاه هؤلاء اللاجئين، وسبل دمجهم والتعامل الإنساني مع قضاياهم لحين عودتهم إلى بلدانهم، فأغلب هؤلاء اللاجئين هم من الأخوة العرب (السوريين والليبيين والصوماليين والسودانيين)، وقليل منهم من الأفارقة وهم من أبناء قارتنا الإفريقية. كما تكشف الدراسة الراهنة، طبيعة الدور السياسي للدولة المصرية في استقبالهم ومعالجة قضاياهم من ناحية، والمسؤولية الاجتماعية في دمجهم والتعامل معهم وحل مشكلاتهم المختلفة من ناحية أخرى. حيث ترصد المفوضية عام ٢٠٢٠ وجود أكثر من (١٢٩) ألف لاجئ سوري في مصر، وأكثر من (٤٧) ألف لاجئ سوداني، و(٢٠) ألف لاجئ من جنوب السودان، و(١٨) ألف لاجئ من

دولة إريتريا، و(١٦) ألف لاجئ إثيوبي، و(١٠) آلاف لاجئ يمني، و(٧) آلاف لاجئ عراقي، و(٦) آلاف لاجئ صومالي (www.capmas.gov.eg)، فضلاً عن وجود أكثر من (٥٠) جنسية من اللاجئين المتقدمين لطلب اللجوء إلى مصر في الآونة الأخيرة، أبرزهم من الجنسية الأفغانية، على وقع سيطرة طالبان على الحكم عام ٢٠٢١.

– وعبر هذا الطرح؛ تتركز إشكالية الدراسة الراهنة، فيما يلي:

- تقييم خطة الاستجابة المصرية لدعم اللاجئين وملتمسي اللجوء لعامي ٢٠١٩/ ٢٠٢٠، وتفسير عناصرها ومكوناتها.
- الوقوف على الأعداد الحقيقية للاجئين في مصر، وإزالة الغموض والتضارب بين بيانات المفوضية في مصر؛ والتي تشير إلى أن أعداد اللاجئين في مصر لم تتخطى (٣٠٠) ألف لاجئ، وبين تصريحات الرئاسة المصرية (يناير ٢٠٢٢) والتي تؤكد فيها على أن أعداد اللاجئين في مصر كسرت حاجز (٦) مليون لاجئ ويزيد.
- الكشف عن آليات الحماية السياسية لضمان حصول اللاجئين وطالبي اللجوء على حق اللجوء، وإجراءات لجوء عادلة وسريعة، بالإضافة إلى التمتع الكامل بحقوقهم على النحو المنصوص عليه في القوانين الدولية والمحلية.
- الكشف عن قدرة الحكومة المصرية على الاستجابة لحالات طوارئ اللجوء، ودعم التحسينات في التسجيل مع الاستمرار في توفير الخدمات المنقذة للحياة، ورصد مخاطر الحماية والتخفيف من حدتها وإيجاد حلول دائمة لهم.
- الكشف عن أطر المسؤولية الاجتماعية في مصر لدعم اللاجئين، في ظل مخاطر الحماية والرعاية للموارد والخدمات بين اللاجئين والمجتمع المضيف.
- الوقوف على آليات "مفوضية شؤون اللاجئين في مصر" لضمان حماية اللاجئين ودعم قضاياهم المعيشية والإنسانية والسياسية، وإبراز أشكال الدعم الدولي على النحو المنصوص عليه في خطة الاستجابة الدولية للاجئين.

أخيرًا، طرحت الإشكالية الراهنة عددًا من التساؤلات ذات الصلة، كالتالي: من هم اللاجئون؟ وكيف يعيشون؟ وما الذي يجعل الشخص يصبح لاجئًا؟ وما الحقوق التي يجب أن يتمتعون بها؟ وهل هناك فرق بين مفهوم اللاجئ والمهاجر والنازح؟ وكيف يتم حماية حقوقهم وحل مشكلاتهم اليومية والمصيرية؟

ثانياً: أهمية الدراسة (مبررات اختيارها):

– الأهمية النظرية:

تعد الدراسة الراهنة من الدراسات المهمة في فرعي علم الاجتماع السياسي والهجرة، والتي تهتم بوضع إطار علمي وبحثي لفهم عميق لمفاهيم ومشكلات النزوح البشري، ووضع أطر نظرية لقيم اللاجئين والنازحين والمتشردين في الوقت المعاصر، ومحاولة اكتساب المعرفة العلمية بالحجم الحقيقي لأزمات اللاجئين في الوطن العربي، حيث يعد فهم تجربة اللاجئين أمرًا مهمًا لتحقيق اندماج مجتمعي أفضل، ومن الأهمية بمكان أن نمتلك المعرفة الصحيحة لمساعدة اللاجئين بشكل فعال، في ظل الكثير من المعلومات الخاطئة والآراء السلبية حول اللاجئين، أيضًا من الأهمية بمكان أن يكون لدينا بعض الفهم الأكاديمي لمؤشرات الألم والصدمات التي يعاني منها اللاجئون في ظل ثقافات مجتمعية مغايرة، وخطط استجابة وطنية ودولية عاجلة، لذلك تقدم الدراسة الراهنة فحصاً مفاهيميًا في سياق مراحل ما بعد الهجرة والنزوح، وتحليل للمفاهيم الإضافية التي تُعنى بالقيود المفروضة على استخدام الموارد أو الوصول إليها في مرحلة ما بعد اللجوء وأثناء تقديم الطلب، فضلاً عن تجاوز الدراسة الراهنة للبيانات الكمية والرقمية إلى تقديم صورة بحثية للمعاناة الحقيقية للاجئين في وقتنا الراهن.

– الأهمية التطبيقية:

تقدم الدراسة الراهنة تقييمًا لخطة استجابة مصر للاجئين ٢٠١٩/٢٠٢٠، وتقدير فاعليتها إزاء مشكلاتهم وأزماتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية من منظور مفوضية شؤون اللاجئين في مصر، والوقوف على أعدادهم الحقيقية، والكشف عن حقوقهم والمسؤولية الاجتماعية تجاه قضاياهم، وآليات الدولة المصرية لضمان حمايتهم وتمكينهم، كذلك تفسير أسباب معاناتهم في مصر، وسبل التخفيف منها، والتعرف على الإيجابيات التي يمكن أن يتركها اللاجئون على المجتمعات المضيفة (مصر أنموذجًا)، كذلك سبل تعظيم جهود اللاجئين لتغيير أوضاعهم المعيشية وتحقيق الدمج المجتمعي، وسبل إعادة بناء اللاجئين لحياتهم في مواجهة العديد من التغييرات والتحديات التي يمرون بها في المحافظات المصرية، فضلاً عن وضع نموذج جديد للتكيف الثقافي والاجتماعي للاجئين في مصر، يسعى إلى التخفيف من الضغوطات الثقافية في سياق مجتمعي مغاير، وتغيير النظرة الثنائية للمجتمع المصري تجاه اللاجئين بالنظر إليهم إما (كضحايا أو عبء) على مقدرات الدولة، واعتمادهم كمساهمين أو مشاركين في التنمية المستدامة للمجتمع المصري.

ثالثًا: أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الراهنة إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل فيما يلي:

- التعرف على خصائص اللاجئين في مصر من حيث العدد، الجنسيات، التوزيع الجغرافي، طرق التسجيل، وطرق الحصول على طلب اللجوء.
- توضيح آليات (خطة الاستجابة السياسية) لتأمين الحصول العادل على اللجوء، إيجاد الحلول، التوطين، والإعادة الطوعية.
- الكشف عن التوجه الاستراتيجي لمفوضية اللاجئين في مصر لتعزيز سبل التمكين، التوعية، حماية الطفل، وحماية اللاجئين من مخاطر العنف بأنواعه.
- تبيان الشراكات وصور التنسيق التي تعقدها المفوضية لخدمة اللاجئين وملتمسي اللجوء في مصر، وانعكاسها على أزماتهم القائمة.
- رصد وتقييم الخدمات المقدمة من قبل المفوضية بالتعاون مع الحكومة المصرية، لمساعدة اللاجئين في قطاعات: الأمن الغذائي، التعليم، الصحة، سبل كسب الرزق، التمويل، التدخلات النقدية، وتعزيز الاندماج الاجتماعي.
- إظهار التحديات وأوجه نقاط الضعف التي تواجهها كلاً من مفوضية شؤون اللاجئين في مصر من ناحية، واللاجئين من ناحية أخرى، نحو تقديم الخدمات والحصول عليها بشكل أفضل، ورصد سبل التخفيف من حدتها.

رابعًا: تساؤلات الدراسة:

تتمحور إشكالية الدراسة الراهنة حول تساؤل رئيسي مفاده: كيف يتشكل واقع اللاجئين في مصر بين خطة الاستجابة السياسية والمسؤولية الاجتماعية تجاه أزماتهم الراهنة؟ وينبثق عنه مجموعة من التساؤلات الفرعية؛ كالتالي:

١. ما خصائص اللاجئين في مصر من حيث (العدد، الجنسيات، التوزيع الجغرافي، طرق التسجيل وطلبات اللجوء)؟
٢. كيف تُأمن خطة الاستجابة السياسية (تحديد وضع اللاجئ، الحصول العادل على اللجوء، إيجاد الحلول، التوطين، والإعادة الطوعية)؟ وكيف يمكن تقييمها؟

٣. ما التوجه الاستراتيجي للمفوضية السامية في مصر نحو تعزيز آليات (التمكين، التوعية، حماية الطفل، وحماية اللاجئين من مخاطر العنف بأنواعه)؟ وكيف يمكن تقديرها؟
٤. ما الشراكات وصور التنسيق التي تعقدها المفوضية لخدمة اللاجئين وملتمسي اللجوء في مصر؟ وما انعكاسها على أزماتهم الراهنة؟
٥. ما الخدمات الاجتماعية المقدمة من قبل المفوضية بالتعاون مع الحكومة المصرية لمساعدة اللاجئين في قطاعات (الأمن الغذائي، التعليم، الصحة، سبل كسب الرزق، التمويل، التدخلات النقدية، وتعزيز الاندماج الاجتماعي)؟ وكيف يتشكل مردودها على احتياجاتهم الأساسية للتخفيف من التحديات التي يواجهونها؟

خامسًا: المفهومات الأساسية للدراسة:

تستند الدراسة الراهنة إلى أربعة مفاهيم أساسية تتمثل في الآتي:

١. مفهوم اللاجئ (Refugee) ومدى اقترابه من مفهومي (المهاجر Migrant والنازح displaced):

عرفت (الأمم المتحدة) اللاجئ –وفقًا لاتفاقية جينيف ١٩٥١– بأنه "ذلك الشخص الذي أُجبر على الفرار من وطنه بسبب الحرب، أو الاضطهاد، أو العنف، في ضوء مبررات تتعلق بالدين أو بالعرق أو بالانتماء السياسي، ويصعب عليه الرجوع إلى وطنه فترة من الزمن، بسبب مجموعة من التهديدات الخطيرة التي قد تمس حريته أو سلامته أو حياته هو وأسرته". بينما يتشكل مفهوم النازح "على أنه ذلك الشخص الذي فُرض عليه الهروب من بيته ولكنه لم يعبر حدود وطنه إلى وطن آخر، ويعيش في مخيمات ومستوطنات بشرية داخل حدود وطنه". في حين أن الشخص عديم الجنسية "هو ذلك الشخص الذي لا ينتمي لأي دولة، وليس معه بطاقة هوية تفيد مواطنته لأي بلد ما، ولا يتمتع بأية حقوق سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية" (Sourav Das, Nidhi Chowdhary, 2020, PP 7-10). أما مصطلح (المهاجر) الوارد في توصيات الهجرة الدولية لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، فإنه يُعرف المهاجر بأنه "أي شخص يغير بلد إقامته المعتاد، وينقسموا إلى أولئك المهاجرين لفترات قصيرة (أي أولئك الذين غيّروا بلدان إقامتهم المعتادة لفترة تتراوح بين ثلاثة أشهر وسنة واحدة) أو لفترات طويلة (أي أولئك الذين فعلوا ذلك لمدة عام على الأقل)". ووفقًا "لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية" فإن هناك نوعان من المهاجرين: النوع الأول (المهاجرين الدائمين): وهم الأفراد الذين تم منحهم الحق في الإقامة الدائمة عند الدخول إلى بلد أجنبي، والنوع الثاني (المهاجرين المؤقتين): وهم أولئك الذين تم قبولهم بتصريح محدود المدة – أكثر أو أقل– قابلة للتجديد إلى أجل غير مسمى (OECD, 2021, P126).

وتُعرف الدراسة الراهنة اللاجئين (إجرائيًا) بأنهم: "مجموعة من الأشخاص ينتمون إلى أصول عربية أو إفريقية، فروا من بلدانهم إلى مصر، عبر آليات اللجوء الإنساني في الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠٢٢، بسبب ظروف الحرب أو مشاكل الغذاء أو الصراع الداخلي على السلطة أو الاضطهاد الديني، وهم في حاجة إلى حماية ورعاية، وإعادة تأهيل وإدماج".

٢. مفهوم ملتمسي اللجوء (Asylum Seekers):

تُعرَّف "المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالأمم المتحدة" الأشخاص طالبي اللجوء بأنهم "أفراد لم تتم معالجة طلباتهم بعد، للحصول على ملاذ آمن، في ظل سعيهم للحصول على حماية دولية من الأذى الجسيم أو الاضطهاد، في بلد آخر بديل، غير وطنه الذي كان يقيم فيه، ولكنه في حالة انتظار لقرار سياسي من الدولة المضيفة بشأن طلبه للجوء فيها، بموجب الاتفاقيات الدولية والمحلية ذات الصلة"(Sarah Wolff,2021,P6). وغالبًا ما يتم استخدام المصطلحين "طالب اللجوء"

أو "ملتمس اللجوء" بشكل متكرر أكثر من مصطلح "طالب الحماية الدولية" في الاستخدام المفاهيمي للمصطلح. كما يعرف (إرنستو كاستانيدا) ملتمس اللجوء بأنه "ذلك الشخص الذي فرّ من مجتمعه الأصلي، ويكافح من أجل الحصول على الاعتراف به في مجتمع آخر، وحمايته كلاجئ، ولكن لا يزال طلبه قيد الدراسة السياسية من الدولة المضيفة، لتحديد وضعه، إما باللجوء، أو بإصدار قرار سلبي بشأن طلبه، وفي هذه الحالة يتعين عليه مغادرة البلاد طواعية أو سيتم ترحيله". (Ernesto Castañeda,2021,PP109-112).

وتُعرف الدراسة الراهنة ملتمسي اللجوء (إجرائيًا) بأنهم: "الأشخاص مقدمي طلبات اللجوء إلى مصر في الفترة من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٢، من جنسيات عربية وإفريقية، وقد غادروا مجتمعاتهم غالبًا لأسباب سياسية أو عرقية أو بسبب الحرب، على أمل أن تحميهم الحكومة المصرية وتسمح لهم بالعيش المشترك، والتمتع بالرعاية الاجتماعية المنشودة، ولكنهم في حالة انتظار لقرار من الدولة المصرية بشأن طلبهم للجوء، إما بالقبول أو بالرفض".

٣. مفهوم المسؤولية الاجتماعية (Social Responsibility):

عرف (علي ليلة) المسؤولية الاجتماعية بأنها "مسؤولية المجتمع والدولة حيال احتياجات الناس الفردية والاجتماعية، وتوجيههم إلى الأدوار والوظائف التي تُعينهم على تحقيق هذه الحاجات، كما تتضمن مسؤولية الأفراد عن أفعالهم حيال السلطة الاجتماعية القائمة، في ضوء مرجعية المجتمع وثقافته ومنظومته القيمية، كما تُشكل إطار بنيوي من الحقوق والواجبات في ضوء سلوكيات الأفراد تجاه المجتمع المقيمين فيه، ويمثل المجتمع والنظام السياسي نطاق فاعلية هذه المسؤوليات، التي يقوم بها الأفراد للتأكيد على استمرارهم وبقائهم وحماية أمنهم" (علي ليلة،٢٠١٥،ص ص١٤٩-١٥٠). كما تُعرف المسؤولية الاجتماعية للدولة بأنها "ذلك الالتزام الوطني بضمان حماية حقوق الأفراد سواء المنتمين إليها أو المقيمين على أراضيها بصفة مؤقتة، مثل الحقوق المتعلقة بالحياة والصحة والأمن وما إلى ذلك، ويمكن اعتبار هذا الالتزام بأنه من الوظائف الكلاسيكية للدولة، حيث تصبح مسؤولية الدولة واضحًة عندما تحمي حقوق الأجيال الحالية والمستقبلية لمواطنيها ومواطني الدول الأخرى، ورفع وعي الأجيال الحالية فيما يتعلق بالتحديات المتولدة في المكان والزمان عن طريق العوامل الخارجية الفوقية، وتشجيع الاتفاقات الوطنية الجديدة التي تراعي أمنهم وسلامتهم" (Rosetta Lombardo, Giovanni D'Orio,2019,PP 93-94)، وعبر هذا المفهوم، يصبح التدخل السياسي والقانوني للدولة أمرًا ضروريًا عندما تكون حماية الحقوق غير فعّالة، من أجل ضمان التمتع الكامل بحقوق الأجيال الحالية والمقبلة حتى خارج الحدود الوطنية.

وتُعرّف الدراسة الراهنة المسؤولية الاجتماعية (إجرائيًا) بأنها: "التزام الدولة المصرية بحماية وتعزيز الحقوق الاجتماعية للاجئين على أراضيها، وتقديم الخدمات والمساعدات الاقتصادية والثقافية لهم، ورعاية مصالحهم، بما في ذلك الحق في الضمان الاجتماعي، والعيش المشترك دون تمييز، وفقًا لمعايير واستحقاقات واضحة وشفافة، وتعاون فعّال مع المؤسسات والمنظمات الدولية المهتمة بشؤون اللاجئين في مصر".

٤. مفهوم الاستجابة السياسية (Political Response):

عرف (شارلوت أوبيجياكو Charlotte Obijiaku) مفهوم الاستجابة السياسية بأنها "آليات الدول المستجيبة لطلبات الالتماس المقدمة للحصول على الدعم، أو لتقديم المساعدات والخدمات أوقات الأزمات الإنسانية، المحلية أو الدولية" (Charlotte Obijiaku,Et,2021,P164). كما عرّفها (جيوفو ليو Guofu Liu) على أنها "مجموعة خطط سياسية وإدارية تضعها الحكومة لتحقيق التعامل الأمثل مع الأشخاص في حالات التدفق واسع النطاق، ومساعدة الأشخاص

اللاجئين والمحتاجين، عبر نظام الاستجابة للطوارئ، ووفقًا للقوانين واللوائح والقواعد الإدارية ذات الصلة، مع مراعاة تعديل الخطة من وقت لآخر وفقًا للاحتياجات العملية وتغير المواقف، حيث تنقسم خطط الاستجابة للطوارئ إلى فئتين: خطط للحكومات والإدارات العليا، وخطط استجابة لوحدات العمل أو الإدارات التنفيذية" (Guofu Liu,2019,P372). وعبر هذا المفهوم يتضح أن الاستجابة السياسية للدول يتم تنفيذها عبر استراتيجيات متعددة لضمان استمرار رعاية المستفيدين كجزء من التنفيذ، كما أنها ملتزمة بالحفاظ على الجدول الزمني الحالي للتنفيذ، واستيفاء المعدلات المحددة للمبادرات الحكومية، مع تدريب مقدمي الخدمة لضمان التنفيذ بشكل سلس؛ ووضع خطط عاجلة للتعامل الاستراتيجي مع مقدمي الخدمات.

وتُعرّف الدراسة الراهنة الاستجابة السياسية (إجرائيًا) بأنها: "جهود الاستقبال والتكامل التي تقدمها الحكومة المصرية، عبر خطط طوارئ للاجئين وملتمسي اللجوء، بالتعاون مع بعض المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الاجتماعية وخدمات التوظيف ومؤسسات التعليم والتدريب، في ظل انخفاض الدعم المالي الدولي، وارتفاع مستوى التوترات السياسية لبعض الدول المحيطة".

سادساً: التوجه النظري للدراسة:

تبنت الدراسة الراهنة اتجاهين نظريين في تفسيرها لمتغيرات وقضايا الدراسة، يتم عرضهما على النحو التالي:

– الاتجاه الأول: مجتمع المخاطر لأولريش بيك (Risk Society):

يشير "أولريش بيك Ulrich Beck" إلى أن المخاطر والتهديدات التي تواجهها المجتمعات المعاصرة هي آثار جانبية للحداثة، حيث إن العولمة، والرأسمالية، والإرهاب، والنزاعات الداخلية، والصراع على السلطة، وجميع أنواع التهديدات التي تهم البشر، قد شكلت أزمات معقدة يعاني منها البشر بسبب مخاطرها المستمرة على حياتهم الإنسانية، إلى جانب التغييرات في الأبنية الاجتماعية والاقتصادية، التي أثرت على سيادة الدول القومية في فترة ما بعد الحداثة، فقد شهد البناء السياسي الذي سيطر على العصر الحديث أيضًا تحولًا كبيرًا بفعل هذه التهديدات، وظهر هذا التحول بشكل أساسي مع بداية تشكل قيم جديدة وحركات اجتماعية جديدة في المجتمعات الصناعية الغربية والتي دعت إلى الحرية وتداول السلطة، وهذه الحركات الاجتماعية الجديدة –التي تختلف عن الحركات الطبقية الاجتماعية القائمة على أساس اقتصادي– هي حركات لامركزية وغير منظمة ومشتتة، وقد ساهمت هذه الحركات في هشاشة الاستقرار المجتمعي، ومن ثم ظهور ما يعرف بحركات النزوح والهجرة واللجوء إلى مجتمعات أكثر استقرارًا، كما أن هذه الحركات محرومة من بنية تنظيمية متماسكة، وبالتالي ظهر التشرذم الذي حدث في جميع مجالات الحياة، وخاصة في البلدان الرأسمالية المتقدمة وفي المجتمعات الغربية العلمانية، وقامت شعوب بعض الدول في مناطق أخرى بتقليدها، والسير في طريق تحررها، والسعي نحو السلطة، سواء كان بالطرق التقليدية أو بدونها، أي باستخدام العنف والترهيب والصراع، كما غذت هذه الحركات ظهور بعض المفاهيم الجديدة لدى الشعوب المقلِدة، مثل مفاهيم التغيير والمشاركة في صناعة القرار بالقوة أو بالحيلة. لذلك، خلق هذا المسار مجتمعات خطرة على الشعوب وعلى مفهوم الاندماج والمواطنة، فلم يكن السبيل لبعض الفئات سوى النزوح لمجتمعات أكثر استقرارًا من القاطنين فيها، وبناءً على ذلك، فإن القيادة السياسية لما بعد الحداثة تتشكل من قبل المجتمع، حتى تتمكن من الاستمرار، وقد يصوغ زعيم ما بعد الحداثة خطابه في ضوء التفضيلات الاجتماعية التي يحصل عليها من الاستطلاعات العامة المختلفة والتي تغير سياساته وفقًا لذلك، وتجنبًا لأي صراع داخلي على السلطة، وفي هذا السياق، يبدو أن زعيم ما بعد الحداثة يتكيف مع الظروف المتغيرة ويظهر المرونة في مواجهة المطالب الاجتماعية، بعكس القادة التقليديون الذين لم يكن لديهم مواقف مرنة في مواجهة مطالب

الشعوب (Vahit Güntay,2021,P415-420).كما جادل "أولريش بيك Ulrich Beck" بأن مخاطر العالم الناشئة حديثًا تعني نهاية التضامن بمعناه القديم، أي التضامن في إطار المجتمع المحلي، ومن ثم ظهور مفهوم تضامني من نوع آخر، ألا وهو التضامن الكوزموبوليتاني (وهو التضامن الذي يؤكد على أن جميع البشر ينتمون إلى مجتمع واحد، على أساس الأخلاق المشتركة، ويتنقلون كمهاجرين أو لاجئين دون أية عوائق ويتم استقبالهم داخل المجتمعات المضيفة كأنهم مواطنين ودون تمييز، لهم حقوق وعليهم مسئوليات)، وفي هذا الصدد، يقلل "بيك" من أهمية معالجة وسائل الإعلام الوطنية إلى الاستجابة للمخاطر التي قد يعاني منها اللاجئون، حيث إن معظم التغطية الإعلامية للهجرة، على سبيل المثال، تستخدم الصور والاستعارات التي تغذي القوميين الجدد، والذي يزدهر خطابهم الإقصائي حول المخاطر المالية التي يُفترض أنها تنشأ من اندماج المهاجرين واللاجئين في المجتمع المضيف، والطريقة التي ركز بها هذا الخطاب مؤخرًا على ربط الآخر بالإرهاب، لذلك يصبح الخطر، أو بالأحرى التهديد بمثابة إحباط وخزلان للاجئين.(Daniel Levy,2018,PP63-64) .

ومن ثم فإن رؤية "أولريش بيك" لمجتمع المخاطر التي قد يتعرض له المهاجرون واللاجئون داخل المجتمعات المضيفة، قد يتشكل في عدد من كبير الأزمات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية، التي سيعاني منها طالبو اللجوء واللاجئون والمهاجرين الجدد، خصوصًا في المدن الكبرى حيث إنهم سيعانون من صعوبات في الاندماج أو الإقصاء أو حتى الطرد، بالإضافة إلى انعدام الأمن الاقتصادي في أسواق العمل، والتمييز العرقي سيصبح جزًءا لا يتجزأ من المجتمع الجديد، وسينتج كوزموبوليتانية غير مساواة، في ظل عمليات مستمرة من العنف والفصل العنصري وطرد المهاجرين الجدد، ومن ثم فعلى الدول المضيفة إنتاج سياسات حيوية وسياسات فرعية جديدة في سياق معالجة الأزمة الإنسانية الراهنة للجوء، ومحاربة أي شكل من أشكال القومية المنهجية.

– الاتجاه الثاني: حق الملجأ لـ"حنة أرندت" (The Right to Asylum):

زعمت "حنة أرندت Hannah Arendt" بأن اللاجئين يُشكلون أزمة كبيرة للدول الليبرالية في ظل التحولات السياسية المعاصرة، فعندما تتقدم أعداد كبيرة من الناس بطلب لجوء إلى دولة ليبرالية، فسيخلق ذلك التزامين متعارضين، الأول: الاحترام الثابت لحقوق الإنسان، وهذا يعني عدم إبعادهم لأية لاجئين، وإدماجهم اجتماعيًا وسياسيًا وثقافيًا واقتصاديًا، وحل أزماتهم ومشكلاتهم المتعددة وقت اللجوء، والثاني: فإن كونها دول ذات سيادة، فإن هذه السيادة تسمح لها بالسيطرة على حدودها، وعليها واجب إبعادهم، وعدم قبولهم، حتى لا تتخلق لديها مشكلات كثيرة ومركبة، في كافة الجوانب الاقتصادية والأمنية والثقافية، وبالتالي فإن الدول التي يُفترض أنها ملتزمة بحقوق الإنسان ستنتهك –في كثير من الأحيان– حقوق اللاجئين بمنعهم من الدخول، ولحل هذه الإشكالية المعقدة أشارت "أرنت" إلى أهمية تحديد نموذج لجوء قائم على الحقوق يمكن فرضه من قبل الدول ذات السيادة، ومعالجة تدابير إنفاذ الحدود، إن وجدت، والتي يمكن الدفاع عنها على مستوى العدالة المثالية، بالإضافة إلى، السعي نحو تحديد إطار عمل –خطة استجابة وطنية ودولية– لدمج اللاجئين ومعالجة أزماتهم الاجتماعية في الدول المضيفة، من باب المسؤولية الاجتماعية والسياسية لهذه الدول، وفي عالم تُعتبر فيه ضوابط الهجرة واللجوء حق من حقوق الحياة الإنسانية المعاصرة. (Andy Lamey,2011,PP253-256). كما أن عمليات إعادة اللاجئين إلى وطنهم الأم، هي الوسيلة الناجعة لحل أزماتهم الإنسانية بشكل جذري، ومع ذلك، فعلى الرغم من أهمية العودة إلى الوطن –من حيث المبدأ والممارسة– فإن هناك القليل جدًا من الداعمين لهذا المسار، حيث لا تزال هناك العديد من القضايا الشائكة–الخاصة بهم– قائمة بدون حل؛ مثل حق اللاجئين في رفض العودة، وحقهم في إعادة الجنسية بعد المنفى، فضلاً عن تحقيق آليات للموازنة بين المبادئ الليبرالية ونظام الدولة القومي، وفي هذا السياق، لا يمكن اعتبار

العودة إلى الوطن مجرد عبور للحدود، بل هي إجراءات مادية ومعنوية معقدة، عليهم اجتيازها قبل العودة، كما يجب الاعتراف بأن الإعادة إلى الوطن تعد عملية سياسية وطنية ودولية، تقوم بها الدول المضيفة بعد استقرار بلدان اللاجئين، وأن آليات هذه العودة تتضمن إعادة صياغة العلاقة بين المواطن الذي أضطر للفرار وبين دولته الأم (سواء النظام السياسي القديم القائم قبل فراره، أو النظام الجديد الذي تولى مقاليد الحكم بعد سقوط النظام السياسي القديم)، فضلًا عن إعادة إنشاء عقد اجتماعي جديد بينهم. والأهم من ذلك، أن نقطة اللا عودة تظهر أن إعادة بناء المجتمع السياسي لا يحتاج -في الواقع- إلى أن يصبح اللاجئون مقيمين في بلدهم الأصلي، حيث قد يعيد اللاجئون بناء علاقتهم مع (دولتهم الأم) أثناء العيش كمهاجرين، أو كحاملين لجنسيات إقليمية أو مزدوجة، وفي الواقع، ففي بعض الأماكن قد لا تكون العودة إلى الوطن مجرد احتمال قائم، ولكنه أمر ضروري لإعادة صياغة أطر المواطنة بعد الصراع (Katy Long,2013,PP25-29).

لذلك اعتقدت "أرنت" أنه من المستحيل سد الفجوة بين هذين المفهومين للحقوق في عالم الدول ذات السيادة، وبناءً عليه، فإن نموذج حقوق طالبي اللجوء يجب ألا يضع حق الدولة في السيطرة على حدودها موضع إتهام، وبدلاً من ذلك، يتم منح طالبي اللجوء استحقاقات إجرائية، نأخذها كأمر مسلم به عندما يتعلق الأمر بحقوق اللاجئين، الذين يجب أن يتمتعوا بكافة الضمانات الاجتماعية في الوطن المضيف، كما أنه يمثل أفضل تغيير في حضارتنا للتوفيق بين وجود الدول ذات السيادة وتطلعات حقوق الإنسان، خصوصًا تلك المتعلقة بحق الإنسان في الملجأ الملائم، والحرية في اختيار مكان اللجوء وقت الأزمات.

"مناقشة التوجه النظري للدراسة"

لقد طرحت "المقولات النظرية" سالفة الذكر بعض القضايا الأساسية، والتي ساهمت في تفسير موضوع الدراسة، كالتالي:

- اللاجئون كنتيجة لمجتمع محفوف بالمخاطر:

- ظهرت أزمات اللاجئين تحت وطأة مجتمع المخاطر العالمي وانعدام الأمن الذي أدخله التحديث، بالإضافة إلى سوء إدارة المخاطر الوطنية، والذي غيّر ديناميكيات التنظيم الاجتماعي الداخلي.
- إن إضفاء الطابع المؤسسي للدولة على إدارة أزمات اللاجئين، يشجع على استقرارهم الاجتماعي وحل مشكلاتهم الملحة، ويعد شكلًا من أشكال العمل الاجتماعي العام.
- إن خطط الاستجابة الوطنية والدولية هي الطريق السليم أمام التحديات الراهنة التي يعاني منها اللاجئون في مجتمع المخاطر، وتعد من أبرز الطرق الدبلوماسية لمواجهة المسؤوليات الإنسانية العالمية.
- اللاجئون سيعانون حتى بعد عودتهم إلى أوطانهم من تحديات غير متوقعة وغير مسبوقة، تتمثل في الانهيارات الاقتصادية، وتصاعد العنف، وعدم اليقين البيئي النابع من احتمالية الكوارث الطبيعية وتجددها.
- غالبية الدول تستبعد مجموعات معينة من اللاجئين من الحق في العمل أو الوصول إلى الضمان الاجتماعي، لأسباب سياسية، مما يجعلهم عرضة ليس فقط للحياة غير المستقرة ولكن للبطالة المحفوفة بالمخاطر.
- هناك اعتقاد خاطئ بأن اللاجئين يأتون إلى البلد المضيف ويعيشون على الإعانات بدلاً من العمل، وعلى العكس من ذلك، فاللاجئين يحفزون الاقتصاد المحلي، فكلما زاد عدد الأشخاص المشاركين في اقتصاد الدولة كان ذلك أفضل.
- اللاجئون لا يأثرون بالسلب على الثقافة المحلية للدول المضيفة، إذا ما تم دمجهم اجتماعياً بشكل مسئول ومخطط.
- لا يهدف اللاجئون إلى الإخلال بثقافة البلدان المضيفة لهم بل إلى إثرائها، فقد يجلبون معهم ممارسات وأطعمة وديانات مختلفة، ولكن في النهاية، لدى معظم الناس مُثُل متشابهة.

– اللجوء حق إنساني، تعقبه مشكلات مزدوجة للاجئين والمجتمعات المضيفة على حد سواء:

- إن معظم الديمقراطيات الليبرالية أطراف في اتفاقية الأمم المتحدة للاجئين وكلها ملتزمة بالاعتراف بحقوق الإنسان الأساسية، لكنها تنفق أيضًا المليارات على تحصين حدودها، واحتجاز اللاجئين غير المصرح لهم، ومراقبة الهجرة.
- هناك تهديد تشكله أنظمة الحدود المعاصرة ضد حماية حقوق اللاجئين في الديمقراطيات الليبرالية، ويتضح ذلك، في الازدواجية بين التحيز لحقوق اللاجئين، وحماية سيادة الدول.
- يمثل اللاجئون من دولة إلى أخرى طليعة شعوبهم، إذا ما احتفظوا بهويتهم دون مزج أو تشويه.
- إن الطرق التي عانى من خلالها الأفراد اللاجئين في ظل الصراع العنيف، والهروب، والنفي، غالبًا ما تؤثر في حياتهم المستقبلية بطرق دراماتيكية.
- إنه حتى في أوقات الشر والأزمات، هناك إمكانية للتنوير، في ظل ما يتمتع به البشر من حرية التصرف والتفاعل.
- اللاجئون الذين يصرون على سرد قصص حياتهم والتمسك بهوياتهم بكل تعقيداتها، هؤلاء الأفراد هم طليعة عصرهم.
- تخلق تجارب اللاجئين دافعًا قويًا لديهم للانخراط في المجتمع المضيف، والاندماج الإيجابي في قضاياه المختلفة.
- إن المسؤولية الاجتماعية للدولة تتشكل في تجنب إعادة اللاجئين إلى مكان الاضطهاد مرة أخرى، وتنفيذ نموذج الحق في اللجوء، وتقديم الخدمات لهم دون تمييز أو إقصاء، من أجل إنفاذ حقوقهم الإجرائية بشكل قانوني وإنساني.

سابعًا: الدراسات السابقة (ومناقشة معطياتها):

انقسمت الدراسات السابقة إلى محورين رئيسين، كالتالي:

-المحور الأول: الدراسات التي تناولت (خطط الاستجابة الوطنية والدولية لدعم اللاجئين، الحلول الدائمة):

- كشف "سلمان عثمان" في دراسته بعنوان (**نطاق حماية المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لفئتي النساء والأطفال**) إلى تعرض اللاجئين القادمين من دول بها صراعات مسلحة لانتهاكات إنسانية عديدة على مدى الأعوام السابقة في الدول المضيفة، وذلك لعدد من الأسباب أهمها ضعف التمويل الدولي، لذا وضعت الأمم المتحدة "خطة استجابة عاجلة" لحماية حقوقهم المشروعة في الملاذ الآمن، ووقايتهم من المخاطر التي يتعرضون لها في كافة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية في البلدان التي يستنجدون بها كمجتمع بديل ومؤقت، ولعب دورًا جديدًا ومباشرًا لصالح اللاجئين وخصوصًا الفئات الضعيفة منهم كالنساء والأطفال، لذا تم إنشاء المفوضية السامية لشئون اللاجئين ١٩٤٩، كمنظمة دولية، تسعى إلى حماية اللاجئين على مستوى العالم، وتقديم كافة الخدمات الإغاثية لهم، بغض النظر عن جنسيتهم أو دينهم، باعتبار هذا التوجه ذو طابع اجتماعي وإنساني وليس سياسي، وقد أشار "سلمان" في نتائجه –أيضًا– إلى الدور الإيجابي للمنظمة حيال لاجئين سوريا خلال الأعوام ٢٠١١/٢٠٢٠ وتوفير الحماية الدولية لهم، فضلًا عن تقديم المساعدات والخدمات لهم، وكان منظور المنظمة نابع من خطة استجابة عاجلة تبحث عن حلول دائمة لمشاكلهم وأزماتهم المختلفة، إثر خروجهم بسبب النزاع المسلح على السلطة، والصراع العرقي والمذهبي، إلا أن هذا الدور يتخلله بعض أشكال التقصير في الحماية والرعاية، في ضوء ما شكلته أزمة لاجئين سوريا من صدمة عالمية بسبب مستوى العنف والقتل وكثافة التهجير، وتدخل دول أجنبية في القتال لصالح النظام القائم، مما وسع من خريطة الصراع، وزاد من نسب القتلى، ورفع من مستوى التهجير القسري واللجوء إلى الدول المحيطة، وزاد من وتيرة النزوح الداخلي تحت الحماية الدولية. (عثمان، سلمان، ٢٠٢١).

وتتفق الدراسة الراهنة مع النتيجة الرئيسية لدراسة "سلمان عثمان" حول: إن مسئولية حماية ورعاية اللاجئين هي مسؤولية مشتركة بين دول العالم، فلا تستطيع دولة بمفردها تحمل الأعباء الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للاجئين، بسبب المشاكل المركبة التي يتعرض لها كلٌ من اللاجئين والدول المضيفة في ظل ديناميات اللجوء وعملياته المعقدة.

– أوضحت "سارة أكرم" في نتائج دراستها بعنوان (**المفوضيّة السامية لشؤون اللّاجئين ومفهوم العودة الطوعية إلى الوطن**) أن أزمة اللجوء والتهجير القسري، غدت من أبرز التحديات المعاصرة للمجتمع الإنساني، وقد جاءت هذه الأزمة بسبب عدد من العوامل أبرزها: الظلم في توزيع ثروات الوطن العربي بين أبنائه، ارتفاع نسب البطالة، تعقد المشكلات الاقتصادية، وضعف ديناميات الإصلاح السياسي، مما شكل ضغطًا على المسار السلمي للشعوب، واستبداله بالحراك الداخلي، فالاقتتال الأفقي، ثم المطالبة العنيفة بتغيير الأنظمة، والذي ترتب عليها نشوب الحروب الداخلية، وتزايد نسب اللجوء، وتفشي ظاهرة الرحيل عن الوطن، تحت وطأة الظلم والفقر وانعدام الأمن، بالإضافة إلى عجز المجتمع العالمي عن وقف نزيف الصراعات والحروب الأهلية والداخلية، مما شكل حالة من عدم الاستقرار، وأجبر الملايين على الفرار، مواجهين دولًا ومجتمعات أخرى أغلبها لا ترحب بهم ولا تعطيهم أبسط حقوقهم كبشر، حتى أن مفوضية شؤون اللاجئين تجد صعوبات عديدة أمام تنظيم أوضاع اللاجئين في المجتمعات المضيفة أو عند عودتهم إلى أوطانهم. (السيد، سارة أكرم، ٢٠١٩).

وتتبنى الدراسة الراهنة توصية "سارة أكرم" حول: ضرورة تفعيل بند الحلول الدائمة للاجئين في البلدان المضيفة، وتضمينه في خطة استجابة الدول، مع أهمية الاعتماد على بياناتهم البيومترية بشكل سليم، وإحصاء أعدادهم وبياناتهم بشكل أكثر فاعلية، حيث إن معظم اللاجئين يرفضون التسجيل في مفوضيات الدول المضيفة خوفاً من الترحيل القسري، بالإضافة إلى سرعة العمل على تحديد هويتهم وتوثيق بياناتهم دون مبالغة أو تهوين.

– فسرت "مروة صبحي" في دراستها بعنوان (**استجابة منظمات المجتمع المدني لأزمات اللجوء السوري**) آليات استجابة هذه المنظمات لمشكلات وأزمات اللاجئين السوريين في المجتمعات المضيفة، عبر ثلاث نتائج وهما: ١) أهمية تضمين منظمات المجتمع المدني ضمن استجابات وسياقات اللاجئين، ٢) أن مواجهة التحديات المجتمعية تزيد من فاعلية منظمات المجتمع المدني إزاء قضية اللجوء في الدول المضيفة، ومن أبرز هذه التحديات: الصعوبات القانونية، عداء الدول المضيفة للاجئين، ضعف التمويل المحلي والدولي، وتسيس قضية اللاجئين، ٣) أهمية تحديث سياقات العمل الدولي للاجئين في ضوء خطط استجابات متطورة ومواكبة للتغيرات العالمية المعاصرة. (منتصر، مروة صبحي، ٢٠١٧).

بينما تختلف الدراسة الراهنة مع رؤية "مروة صبحي" حول: أن اللاجئين السوريين يتم التعامل معهم بشكل موحد في أوروبا ومخيمات تركيا ومصر، فعلى العكس من ذلك، يواجه اللاجئون صعوبات متباينة في كل دولة على حدة، فلكل دولة استجابة مختلفة عن غيرها في التعامل مع اللاجئين، وخصوصًا استجابة الدولة المصرية، والتي لا تحبسهم في مخيمات لجوء كأغلبية الدول المضيفة.

– بينما أشار "بان كي مون" في رؤيته بعنوان (**استجابة عالمية للاجئين والمهاجرين**) إلى أهمية مؤتمر قمة الأمم المتحدة حول اللاجئين والمقام بمدينة نيويورك سبتمبر ٢٠١٦، كإنجاز تاريخي لتوجيه استجابات الدول والحكومات تجاه مساعدة اللاجئين ومعاونتهم، بناءً على خطط واقعية مدروسة، ولتأسيس شبكة من التعاون العالمي بين الدول لحمايتهم من المخاطر، في ظل تزايد أعداد اللاجئين والمهاجرين والذي وصل إلى أكثر من "٢٤٥ مليونًا" لاجئ ومهاجر عبر العالم، منهم (٦٥)

مليون إنسان تعرضوا للتهجير القسري والظلم والعنف، ونصفهم من الفئات الضعيفة كالأطفال والنساء وكبار السن، وفي ظل ما يعانيه هؤلاء اللاجئين من مخاطر الفرار للنجاة من القتل والعنف والقهر والتجويع. (مون، بان كي، ٢٠١٦).

وتتفق الدراسة الراهنة مع توصية "بان كي مون" حول: أهمية اعتماد إعلان نيويورك في بناء خطط واستجابات الدول المضيفة لما لها من فاعلية في تعزيز الجهود الدولية، وقدرة على تحسين الظروف الحياتية للاجئين والنازحين داخليًا، والمساهمة الإيجابية في تسريع وتيرة العودة الطوعية للأوطان بعد استقرارها، واعتمادها ضمن خطط التنمية المستدامة للدول ٢٠٣٠.

– كما وضح "خالد شنيكات" عبر نتائج دراسته (**قدرة الدول المستضيفة على الاستيعاب ودور المجتمع الدولي**) أنه على المجتمعات المستضيفة للاجئين في الوقت الراهن مراعاة البيئة الداخلية لها، والتي تتشكل من (التكلفة العامة للاجئين، الخطة الحكومية للمواجهة، التحديات الاجتماعية والاقتصادية المتوقعة؛ وتحليل العلاقة الناشئة بين سوق العمل واللاجئين) فعلى سبيل المثال، إن حجم سوق العمل في الدولة الأردنية مكتفي مهنيًا ووظيفيًا من العاملين، الأمر الذي دفع عددًا كبيرًا من الكفاءات العمالية للاجئين إلى ممارسة مهن ذات مهارات متدنية، مما أدى إلى زيادة نسبة الفقر بين اللاجئين، كما شكل العدد الكبير للاجئين السوريين في الدولة الأردنية تحدياً هائلًا على مواردها، وضغطًا كبيرًا على المرافق الصحية والغذائية. (شنيكات، خالد، ٢٠١٧).

وتتبنى الدراسة الراهنة توصية "خالد شنيكات" حول: ضرورة دعم المجتمع الدولي للدول المضيفة للاجئين ماليًا ولوجستيًا، ومعاونتها على وضع خطط استجابة فائقة، مواكبة للتحديات القائمة، مع أهمية توجيه الدعم اللازم للأجهزة والمؤسسات التي تقدم المساندة والحماية للاجئين.

– فيما تناولت "سارة ميلر Sarah Miller" في دراستها بعنوان (**الاستجابات السياسية والإنسانية للنزوح السوري**) قضية النزوح السوري منذ بداية نزاع ٢٠١١، وقد توصلت إلى جملة من النتائج حول آليات استجابة الدول المضيفة للاجئين، وبالتحديد دول كلًا من (الأردن وتركيا ولبنان)، وكيفية مساعدة المجتمع الإنساني الدولي وحمايته للاجئين والنازحين داخليًا، وقد فحصت "ميلر" النزوح السوري من حيث علاقته بسياسات الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وربطت النزوح السوري بمواضيع ومناقشات أوسع حول نظام اللاجئين الدولي والتدخل الإنساني، كما جادلت "ميلر" بأن النزوح ليس مجرد عرض أو نتيجة ثانوية للصراع في سوريا، ولكنه متغير رئيسي يجب معالجته بأي خطة أو استراتيجية سلام لإنهاء الصراع وإعادة بناء سوريا، لذلك لا ينبغي التفكير في الاستجابات للنزوح فقط في سياق إنساني، ولكن أيضًا باعتبارها قضية سياسية وأمنية واقتصادية. (Sarah Deardorff Miller,2016).

وتتفق الدراسة الراهنة مع توصية "سارة ميلر Sarah Miller" **حول:** ضرورة الاعتماد في بناء استجابات الدول لأزمات اللاجئين على التقارير الإعلامية وتقارير المنظمات غير الحكومية وأبحاث الأمم المتحدة، من أجل وضع السياق النقدي لخطط الاستجابات وتقويم مسارها، والسعي إلى إعلام صانعي السياسات والممارسين والباحثين بالوضع الراهن لأبعاد أزمة النزوح السوري الحالي، مما يساعد على فهم الأزمة المعقدة لقضية اللاجئين والنازحين عمومًا.

– وقد سعت "الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين" في خطتها بعنوان (**الاستجابة الإقليمية للاجئين ٢٠٢٠–٢٠٢١ لجنوب السودان**) إلى توفير استجابة مشتركة بين المنظمات الإقليمية وبدعم من الحكومات المضيفة في خمسة بلدان لجوء، بما في ذلك (إثيوبيا وأوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكينيا والسودان)، ويستمر هذا البرنامج المحدّث بهدف ضمان إمكانية التنبؤ على المدى الطويل في تخطيط وبرمجة الاحتياجات المنقذة للحياة، وقدرة الدول المضيفة على الصمود أمام اللاجئين من دولة جنوب السودان، ففي عام ٢٠٢٠، من المتوقع أن يلبي برنامج (RRP) الإقليمي احتياجات ما يقترب من (٢،٢)

مليون لاجئ من جنوب السودان في البلدان الخمسة المجاورة، أما في عام ٢٠٢١، فمن المتوقع أن ينخفض هذا الرقم بشكل طفيف إلى (٢،١) مليون بفعل اتفاق السلام المنشط والجاري تنفيذه حاليًا. (UNHCR, 2020).

وتتفق الدراسة الراهنة مع رؤية "الأمم المتحدة" حول: أهمية العودة الطوعية للاجئين، كحل دائم لأزماتهم المعقدة، ولكن قد تشوب هذه العودة أزمات جديدة تمس أمنهم وسلامتهم على المستوى السياسي والاقتصادي، حيث تم الإبلاغ عن عودة ما يقدر بـ (٢٠٠،٠٠٠) لاجئ من جنوب السودان تلقائيًا منذ عام ٢٠١٧، ولم تكن عمليات العودة هذه مستدامة وأدت إلى أن يعيش معظمهم في أوضاع شبيهة بالنزوح الداخلي، ومن المتوقع أن يؤدي النزوح المطول والمستمر للاجئين من جنوب السودان إلى مزيد من الضغط على الموارد الاقتصادية المحدودة للبلدان المضيفة، حيث لا يزال وضع اللاجئين من جنوب السودان هو الأكبر في إفريقيا وثالث أكبر وضع لجوء على المستوى العالمي، وهو ما يدعو بشكل عاجل إلى مزيدٍ من التضامن الدولي وتقاسم المسؤولية، وهي المبادئ الأساسية التي يقوم عليها الميثاق العالمي للاجئين.

– وفي الأخير، قدم "البنك الأوروبي للتعمير" دراسة بعنوان (**خطة البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية للاستجابة للاجئين**) والتي تهدف إلى المساعدة في تقليل الضغط على الدول المضيفة للاجئين، عبر مجموعة من الآليات أبرزها؛ أولًا: تخفيف الضغط على الخدمات العامة، ثانيًا: زيادة فرص العمل أمام اللاجئين عبر تقديم التمويل والدعم للشركات الصغيرة التي يديرها اللاجئون في المجتمعات المضيفة، ثالثًا: المساهمة في تقديم برامج دمج لتسهيل المشاركة الاجتماعية والاقتصادية، عبر رسم خرائط المهارات والتدريب المقدمة للشباب والنساء، رابعًا: تغطية الخطة للأنشطة التي تعتمد على دعم المانحين الأساسيين، وأخيرًا؛ تطوير البنية التحتية للدول المضيفة من أجل تخفيف الضغط على الخدمات العامة مثل خدمات المياه والصرف الصحي والنفايات الصلبة والنقل الحضري، مع تقديم التحسينات الهامة وتكييف الخدمات. (EBRD, 2020).

وتتفق الدراسة الراهنة مع بعض النقاط المهمة في خطة "البنك الأوروبي للتعمير" أهمها: إن التمويل المشترك لدعم اللاجئين له آثار إيجابية على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للاجئين في الدول المضيفة، ضرورة التدريب على بناء القدرات لضمان اعتماد أفضل الممارسات في عدد من المجالات أبرزها: الإدارة المالية ونظام الحوكمة، بالإضافة إلى أهمية إطلاق حملات تثقيفية حول كيفية استخدام الموارد بكفاءة مثل (كيفية التخلص من النفايات الصلبة، وكيفية توفير المياه)، فضلًا عن الفرص التي توفرها الخدمات العامة (مثل طرق النقل العامة ورسوم التذاكر)، مع التركيز على زيادة الاستدامة التشغيلية والمالية وكفاءة القطاعات الداعمة للاجئين، بما في ذلك مشاركة القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.

– المحور الثاني: الدراسات التي رصدت (سياسات المسئولية الاجتماعية تجاه اللاجئين، تخطي الحواجز):

– تحددت أهداف دراسة "أحمد الإتربي" بعنوان "**آليات الحماية المجتمعية للمنظمات الدولية لمواجهة مشكلات اللاجئين بالمجتمع المصري**" في الوقوف على سبل تحقيق الحماية المجتمعية لمواجهة أزمات اللاجئين في مصر، وقد توصلت الدراسة إلى بعض النتائج أهمها: وجود عدد كبير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية التي تواجه اللاجئين وتحتاج إلى تضافر الجهود المحلية والدولية لمعالجتها، وجود عدد كبير من الشكاوى الخاصة باللاجئين المقيمين في المجتمع المصري، خصوصًا تلك المتعلقة بضعف آليات الحماية المجتمعية لهم، كذلك، الوقوف على بعض الصعوبات التي تعيق اللاجئين من تحقيق الدمج المجتمعي لهم، خصوصًا الصعوبات التي يواجهونها في بعض القطاعات (الثقافية، السياسية، والتعليمية). (الإتربي، أحمد عبدالعليم، ٢٠٢١).

وتتفق الدراسة الراهنة مع بعض توصيات دراسة "الإتربي" حول: أهمية الاعتماد على مهارة اللوبي لتعزيز وضع اللاجئين في الدول المضيفة، بالإضافة إلى ممارسة الضغط على الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية لتوفير

الدعم المجتمعي لهم، فضلًا عن ضرورة تنظيم الدورات التدريبية لرفع الكفاءة المهنية والاجتماعية للاجئين، مع الاستعانة بمتخصصين من ذوي الخبرة في مجالات تصميم البرامج الجماعية للاجئين في مصر.

– فيما كشف "عمرو الشناوي" في دراسته بعنوان "**الآثار الاقتصادية والاجتماعية للهجرة غير الشرعية: دراسة حالة دول حوض البحر المتوسط**" مدى انعكاس ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتناميها على ارتفاع نسب المشكلات التي قد تهدد الاستقرار الاجتماعي والأمني ومن ثم السياسي لدول حوض البحر المتوسط وفي مقدمتها مصر، ولا تنحصر تأثيراتها السلبية على مواطني الدول المشار فحسب، بل تتعداها لتصبح أزمة مؤرقة لدول العالم ككل، بسبب تضاعف خطورتها وقدرتها على إحداث تغيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية جذرية، تحت وطأة تزايد أعداد المهاجرين والنازحين واللاجئين في غالبية الدول العربية والأفريقية والأسيوية المطلة على شواطئ المتوسط. (الشناوي، عمرو محمد، ٢٠٢١).

وتتفق الدراسة الراهنة مع رؤية "الشناوي" حول: قدرة الدول الأورومتوسطية وجيرانها على تنظيم خططهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية أمام اللاجئين، وتميزهم عن الدول العربية في استجاباتهم للاجئين وحل مشكلاتهم اليومية، وقدرتهم على وضع سياسات وإجراءات مثلى للحد من آثارهم السلبية على المجتمع الأوربي، إلا أنهم قد يعانون في مستقبلهم القريب من تهديدات لمكانتهم الاقتصادية وقوتهم الإنتاجية، بسبب زيادة المخاوف الاجتماعية والأمنية والثقافية والدينية التي قد يصدرها اللاجئون للمجتمعات المضيفة، فضلًا عن زيادة أعدادهم وتدفقاتهم المستمرة، ولما يحملونه من ثقافات متنوعة – وافدة وغازية– للمجتمع الأوربي.

– كما توصل "حيدر الموزاني" في نتائج دراسته بعنوان "**المنظور الدولي لحماية اللاجئين والمهاجرين والنازحين في ظل جائحة كورونا**" إلى أن الأوبئة والأمراض تؤثر بشكل كبير في زيادة الصعوبات التي قد يواجهها اللاجئون في المجتمعات المضيفة، بالإضافة إلى تزايد مشكلاتهم التي تتطلب علاجًا ناجعًا للتخفيف من معاناتهم عبر تعاون المجتمع الإنساني، وتشاركه في تقديم المساعدات الاستراتيجية واللوجستية، بالإضافة إلى تحرك المجتمع الدولي لاتخاذ آليات سريعة تضمن لهم الحماية وبشكل فعال، فاللاجئين هم مجموعة متنوعة من السكان، وهم معرضون بشكل أكبر للإصابة أثناء سفرهم بالفيروس، كما تلاحظ –أيضًا– أن اللاجئين وطالبي اللجوء هم من أكثر الفئات الاجتماعية تضررًا من الوباء، وقد يعانون بشكل كبير من بعض العواقب الاجتماعية والاقتصادية اللاحقة، وحتى بعد وصولهم إلى وجهاتهم، فهم لا يزالون يواجهون مخاطر غير متناسبة مع القدرات المحلية المتاحة، وغالبًا ما يعيشون في ملاجئ رديئة ومناطق حضرية مكتظة بالسكان، في ظل ظروف صحية سيئة وإمكانيات محدودة أو معدومة للحصول على الرعاية الصحية. (الموزاني، حيدر خطار، ٢٠٢١).

وتتفق الدراسة الراهنة مع دراسة "الموزاني" حول: ضرورة تكثيف الجهود المحلية والدولية لضمان استمرار الحياة الصحية لهذه الشرائح، وحقهم في الوصول إلى الرعاية الطبية والضمان الاجتماعي العادل.

– فيما أوضحت دراسة "مونية هربال" بعنوان "**الضمانات الأساسية لحماية اللاجئ**" أبرز الضمانات الواردة في اتفاقية جنيف لحماية اللاجئين، والتي أشارت إلى ضرورة عدم طرد أو إبعاد أي لاجئ إلا لعوامل تتعلق بالأمن القومي أو بإخلال للنظام العام للدول المضيفة، كذلك احترام القاعدة الدولية بعدم التعامل العنصري مع بعض اللاجئين لأسباب قد تكون دينية أو مذهبية، أو تلك التي تتعلق بمصير اللاجئين وحمايتهم من البطش أو العنف، كما أنه لا يمكن النظر إلى مشكلة اللاجئين بمعزل عن مجال حقوق الإنسان ككل، بحيث تساعد معرفة وتقدير الحقوق المعنية على فهم أزماتهم والسعي ناحية علاجها، بالإضافة إلى أن معاملة اللاجئين وطالبي اللجوء داخل الدولة لا تحكمها فقط معاهدات اللاجئين، ولكن أيضًا معاهدات حقوق الإنسان الأوسع (وحتى قواعد القانون الدولي العرفي)، التي تحدد المعايير العامة، سواء كانت ذات طبيعة إجرائية أو

موضوعية، في حين يلعب القانون المحلي للدول المضيفة دورًا مهمًا في ضمان تطبيق القواعد الدولية لحماية اللاجئين من التمييز المجتمعي. (هربال، مونية، ٢٠١٦).

وتتناغم الدراسة الراهنة مع رؤية "مونية" حول: خطورة إبعاد اللاجئين أو إقصائهم خارج المجتمع لأسباب قد تكون عنصرية، مع ضرورة احترام نصوص اتفاقية جنيف في حالة احتفاظ المجتمع بحقه في طرد اللاجئ المخالف لنظامه العام، لكن بشرط عدم إعادته مرة أخرى إلى منطقة النزاع المسلح حتى لا يكون عرضة للاضطهاد.

- كما ربط "إيهاب كسيبة" في دراسته بعنوان "**حماية النساء والفتيات اللاجئات من العنف القائم على النوع الاجتماعي**" بين أزمة اللجوء وارتفاع مستوى العنف القائم على النوع الاجتماعي، مما تسبب في واحدة من أخطر أزمات اللاجئين التي شهدها العالم على الإطلاق، حيث تتحمل العديد من النساء والفتيات عبء الصدمة التي تحملها مجتمعاتهن الآن، فمن مشاهدة حرب لا تعرف الرحمة إلى النضال الدؤوب من أجل تأمين مكان آمن لهن، كما تتعمق الندوب العاطفية في أعماق النفس النازحة، وتعاني من أزمات جديدة في الملجأ، مثل ارتفاع في عنف الشريك الحميم، والزواج المبكر، وممارسة الجنس غير الشرعي من أجل البقاء، ففي كثير من الحالات، تم استخدام النساء والفتيات كسلع في بعض الدول المضيفة، لتقديم خدمات جنسية للرجال من أجل تغطية تكاليف المعيشة لأسرهن، كما أوضح اللاجئون في مناقشة جماعية مركزة "أنه إذا كنت ترغب في الحصول على مساعدة من منظمات غير حكومية أخرى" فعليك أن ترسل ابنتك أو أختك أو زوجتك في بعض الأحيان، مع مكياج كامل حتى تتمكن من الحصول على أي شيء. فضلًا عن ذلك، فإن زيادة العنف القائم على النوع الاجتماعي داخل هذه المجتمعات هو قضية عالمية حاسمة، فعلى الرغم من شدتها، إلا أنه لا يتم إيلاء اهتمام كبير لمحنة اللاجئات وكفاحهن من أجل الأمان، ومن الواضح أنه إذا استمرت هذه القضايا الملحة المتعلقة بالعنف الجنساني في الظل، فلن تحصل الملايين من النساء والفتيات اللاجئات على توفير المعلومات وزيادة الوعي والخدمات الصحية والنفسية، والتي هن في أمس الحاجة إليها. (كسيبة، إيهاب جمال، ٢٠٢١).

وتتبنى الدراسة الراهنة بعض آليات "كسيبة" حول: الإجراءات الاجتماعية الواجب توافرها لحماية النساء والفتيات اللاجئات عبر تحديد الآليات المتاحة على الصعيد الدولي والوطني لحمايتهن من العنف والإيذاء، وتبيان مدى فاعليتها للحد من هذه الأشكال المؤذية لهن، في ضوء المستجدات العالمية.

- فيما كشفت "سحر بربري" في دراستها الحديثة بعنوان "**أوضاع اللاجئات في المجتمع المصري**" من أن المرأة (كفئة) تعانين من هشاشة في وضعها المهمش تقليديًا، فإن كانت هذه المعاناة تبرز وقت السلم، فإنها تزداد حدة بعد نشوب الاضطرابات والصراعات المسلحة داخل المجتمع، بسبب ما تجلبه هذه الصراعات من ويلات ونزاعات وعدم استقرار، ومن هذا المنطلق وضعت الباحثة تساؤلًا رئيسًا كتالي: كيف تتشكل أوضاع اللاجئات السوريات في مصر في ظل الصراع المسلح للدولة السورية منذ العام ٢٠١١؟ وقد استخدمت الباحثة المنهج الكيفي، على عينة قوامها (٢٠) مفردة من اللاجئات السوريات، باستخدام أسلوب "كرة الثلج Snowballing"، وقد توصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج المهمة على رأسها: أن اللاجئات السوريات في مصر تعشن أوضاعًا اقتصادية غاية في الصعوبة، كما تواجهن غلاءً في المعيشة، وتعانين من ارتفاع أسعار السلع والمنتجات والخدمات المختلفة، فضلاً عن معاناتهن من صعوبات خاصة بتعليم أبنائهن، وصعوبات سياسية واجتماعية متعددة. (بربري، سحر حساني، ٢٠١٧).

وتتبنى الدراسة الراهنة توصية "البربري" في دراستها حول: ضرورة إيجاد حلول عاجلة لوضع اللاجئات في مصر وغيرها من الدول المضيفة، لأنهن من أكثر الفئات عرضة للاستغلال والمعاناة القائمة على الانتهاك الجسدي والوظيفي، مثل معاناتهن من العنف المحلي، والاغتصاب، والإتجار، والذل، والاستغلال الجنسي.

– كما استهدفت "علياء كامل" في دراستها بعنوان "**الاندماج الاجتماعي للجالية السورية في مدينة ٦ أكتوبر بالقاهرة**" إلى الكشف عن أبرز المشكلات الاجتماعية والتعليمية والنفسية التي تواجه اللاجئين السوريين في مدينة ٦ أكتوبر بالقاهرة، والكشف أيضًا عن مستويات اندماجهم المجتمعي، وقد اعتمدت الدراسة على نظرية "بياجيه" عن اللجوء والهجرة، على عينة قوامها (٢١) مفردة، وقد توصلت الدراسة إلى بعض النتائج أهمها: أن نسبة (٦٠%) من مفردات العينة تعاني من مشكلات اقتصادية ومهنية، أن نسبة (٨٥%) يعانون من القلق إزاء المستقبل في المجتمع المضيف وبعض الصعوبات النفسية الأخرى، بالإضافة إلى عدم قدرتهم على الاندماج في المجتمع المصري، إلا أن هناك من استطاع تجاوز هذه الصعوبات بسبب التقارب الثقافي بين المجتمعين السوري والمصري، أخيرًا، تعاني بعض السيدات السوريات من ضعف مستوى الاندماج والاختلاط، لأسباب ثقافية محلية، مثال ذلك أنها كانت تعيش في مجتمعها الأصلي داخل المنزل ولا تخرج منه إلا للضرورة. (كامل، علياء محمد، ٢٠١٨).

وتتبنى الدراسة الراهنة رؤية "علياء" حول: أنه إذا قامت الدولة المصرية بتعزيز العوامل الجاذبة والدامجة داخل المجتمع، فإنه يسهل إدماج اللاجئين بشكل سريع ودون وجود صعوبات، مثال ذلك: تسهيلات العمل والحصول على الإقامة، وعدم التمييز الاجتماعي، واحترام حرية الفرد في الاختيار.

وفي إطار تفنيد بعض الدراسات الحديثة والقريبة من مجال الدراسة الراهنة:

ثمة وجود العديد من التساؤلات التي تم رصدها؛ نذكر منها الآتي: كيف يتشكل اللاجئون في مصر؟ وما أبرز مشكلاتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية؟ وكيف تعالج استجابة الدولة المصرية وبعض المنظمات الدولية والمحلية هذه المشكلات؟ وما نقاط القوة والضعف في هذه الاستجابة؟ كم عدد اللاجئين المسجلين وغير المسجلين في مصر؟ وما أبرز حقوقهم وواجباتهم تجاه المجتمع المصري المضيف؟ هل للاجئين فوائد اقتصادية واجتماعية؟ أم أنهم مجرد أزمة وافدة؟ كيف يتم إعادة التوطين؟ وهل تشكل الإعادة حل أمثل لهذه الأزمة؟ أم أنها بداية لمشكلات وأزمات أخطر؟ وغيرها من التساؤلات الملحة التي سيحاول الجانب الميداني للدراسة الراهنة الإجابة على بعضها قدر الإمكان.

"مناقشة معطيات الدراسات السابقة وفجواتها"

- لم تقترب الدراسات السابقة بشكل واضح من آليات المسؤولية الاجتماعية للدول في مواجهة المخاطر المتعددة التي تتعلق بحماية اللاجئين وطالبي اللجوء، ولا سيما حمايتهم من العنف القائم على النوع الاجتماعي، واكتظاظ الملاجئ، ونقص الموارد والمساعدات.
- لم تتطرق الدراسات إلى بناء خطط فاعلة لعلاج بعض المشكلات والأزمات التي قد يتعرض لها اللاجئون والمجتمعات المضيفة، مثال ذلك: نقص التمويل، خفض الحصص الغذائية، عدم كفاية الملاجئ، نقص الأدوية، قصور البنية التحتية للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، وعدم كفاية أنشطة سبل العيش.
- لم تُقيم الدراسات السابقة الأوضاع الأمنية العامة لدول اللاجئين للبدء في عمليات الإعادة إلى الأوطان، بعد استقرار النزاعات العرقية والهجمات المسلحة، وتضمينها في خطط الاستجابة الإنسانية، (آخرها الغزو الروسي لأوكرانيا، مثالًا).

- لم تطرح الدراسات السابقة برامج مساعدة لتقويم خطط الاستجابة الوطنية، في ضوء استراتيجيات وخطط مناصرة لجمع وتمويل وبرمجة للشركاء في المجال الإنساني والإنمائي للاستجابة لأزمات اللاجئين.
- ضعف تسليط الضوء على مكونات خطط الاستجابة والتي تأتي في مقدمتها: احتياجات الحماية والمساعدة الإنسانية للاجئين، آليات القدرة على الصمود، احتياجات الصمود، سبل تعزيز الاستقرار والتنمية للأفراد والمجتمعات والمؤسسات المتأثرة والمضيفة، وقدرات الجهات الفاعلة الوطنية والدولية.
- لم تقترب الدراسات السابقة من استكشاف أوجه التآزر بين العمليات الإنسانية والإنمائية للاجئين، بما في ذلك العمليات العالمية الجارية، مثل الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين وخطة الأمم المتحدة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة.
- أغفلت الدراسات السابقة سبل الدعم الدولي والوطني والمدني للبلدان المضيفة في المنطقة العربية، وبناء شركاء في وضع خطة الاستجابة الإقليمية، والمساهمة في التوجهات الاستراتيجية الصالحة لمساعدة اللاجئين والمجتمعات المضيفة.
- عدم تطرق الدراسات السابقة إلى ما يعرف بـ "نهج الصمود" والذي يعد نهجًا محوريًا في الاستجابات الإقليمية وعلى مستوى الدول المضيفة للاجئين، كذلك "نهج المرونة" القائم على قدرة الأفراد والأسر والمجتمعات والمؤسسات على توقع الصدمات والأزمات، وتحملها، والتعافي –والتحول– منها، حيث يدعو "نهج المرونة" جميع الجهات الفاعلة داخل المجتمع إلى التفكير والعمل معًا بطريقة تآزرية لبناء القدرات.
- وهذه الفجوات البحثية هي ما ستسعى الدراسة الراهنة إلى التحقق منها في جانبها الميداني، على النحو التالي:

(الدراســة الميدانيــة)

ثامنًا: الإجراءات المنهجية للدراسة (وأدواتها الميدانية):

اعتمدت الدراسة الراهنة على (المنهج الكيفي) وذلك لتقييم خطة الاستجابة السياسية والاجتماعية (٢٠١٩/٢٠٢٠) لدعم اللاجئين وملتمسي اللجوء في مصر، والمقدمة بالتعاون بين مفوضية شؤون اللاجئين والحكومة المصرية، وذلك للتعرف على الخدمات المقدمة ومدى كفايتها وقدرتها على إزالة المشكلات والأزمات القائمة، ومحاولة الحصول على الفهم المتعمق لأبعاد الأزمة الراهنة من قبل المختصين (الخبراء والمسؤولين داخل المفوضية) وانعكاسها على المستفيدين من (اللاجئين وملتمسي اللجوء) كما هي في الواقع، وذلك من أجل الوصول إلى تفسيرات موضوعية للمعطيات اللفظية والرقمية التي يسفر عنها البحث.

كما قام الباحث باستخدام (المقابلة شبه المقننة Semi-Structured Interview) لجمع المادة الميدانية من خلال تطبيق دليلين للمقابلة شبه المقننة، على عينة قوامها (١٧٥) مفردة، وقد طُبق الدليل الأول: على عدد (٥٣) مفردة من المسؤولين والعاملين في مكاتب المفوضية بالقاهرة (المكتب الرئيسي بمدينة ٦ أكتوبر، المكتب الفرعي بالزمالك، مكتب تحديد وضع اللاجئ بالحي الثامن بمدينة ٦ أكتوبر)، وبالإسكندرية (المكتب الفرعي بكفر عبده التابع لقسم سيدي جابر)، وقد تمت إجراءات المقابلة لهذه العينة بأسلوبين (المقابلة المباشرة، والاتصال التليفوني)، والدليل الثاني: طُبق على عينة قوامها (١٢٢) مفردة –عن طريق المقابلة المباشرة– من اللاجئين وطالبي اللجوء المصطفين في طوابير الانتظار أمام مكاتب المفوضية في القاهرة والإسكندرية (وقد ظهرت على أغلبهم علامات الحزن والضجر بسبب طول الانتظار، وصعوبة الوصول إلى مقابلة العاملين بالمفوضية ومكاتبها الفرعية لتلقي الخدمات والإعانات)، وقد تمت هذه المقابلات في الفترة من (٢٠٢١/١٢/١٦) إلى (٢٠٢٢/٣/٢٠)، كذلك؛ تم اختيار مفردات العينة باستخدام أسلوب (العينة القصدية)، وقد اعتمدت الدراسة الراهنة

-إضافةً إلى ذلك- على تحليل بعض (السجلات الرسمية والتقارير والإحصاءات الرقمية والآراء) التي تم التحصل عليها من قبل مكاتب المفوضية، أو المتواجدة على المواقع الإلكترونية الرسمية لهم.

وقد اشتمل دليل المقابلة (لكلا العينتين) فضلاً عن البيانات الأساسية للمبحوث وخصائص العينة، على عدد من المحاور الرئيسة كالتالي: المحور الأول: خصائص اللاجئين في مصر (استجابة التسجيل والسياق)، المحور الثاني: استجابة الحلول الدائمة والعادلة للاجئين (في إطار التأمين والمسائلة)، المحور الثالث: التوجه الاستراتيجي للمفوضية في مصر (خطة الاستجابة وقطاع الحماية)، المحور الرابع: الشراكات والتنسيق لدعم اللاجئين (استجابة المفوضية للتعاون، وصور التحديات)، المحور الخامس: آليات المسؤولية الاجتماعية (إدماج اللاجئين وتأمين احتياجاتهم الأساسية).

١) خصائص عينة الدراسة (ومبررات اختيارها):

تضمنت عينة الدراسة (١٧٥) مفردة، وقد انقسمت خصائصها إلى عينتين (عينة المفوضية ٥٣ مفردة، وعينة اللاجئين وملتمسي اللجوء ١٢٢ مفردة)، يتم تفصيلهم على النحو التالي:

جدول (١) يبين الخصائص الأساسية لمفردات عينة "المفوضية" ن (٥٣).

البيان	الفئات	ك	%
النوع	ذكور	٣٣	٦٣
	إناث	٢٠	٣٧
السن	أقل من ٤٠ عاماً	١٦	٣١
	من ٤١-٥٠ عاماً	٢١	٤٠
	من ٥١-٦٠ عاماً	١٤	٢٦
	من ٦١ فأكثر	٢	٣
الجنسية	مصري	٣١	٥٩
	أجنبي	٢٢	٤١
جهة العمل بفروع المفوضية	المكتب الرئيسي بمدينة ٦ أكتوبر (القاهرة)	١٥	٢٨
	المكتب الفرعي بالزمالك (القاهرة)	٨	١٥
	مكتب تحديد وضع اللاجئ بالحي الثامن بمدينة ٦ أكتوبر (القاهرة)	١٤	٢٦
	المكتب الفرعي بكفر عبده التابع لقسم سيدي جابر (الإسكندرية)	١٦	٣١
القطاع / القسم/ المركز	قسم التسجيل	٧	١٣
	قسم الاستجابة للطوارئ	٩	١٧
	قسم الحماية	٨	١٥
	قسم تقديم المساعدة	٨	١٥
	قطاع الدعم والمشاركة	٧	١٣
	قطاع تقديم الحلول الدائمة	٥	١٠
	المركز الإعلامي	٩	١٧

كما تكونت مفردات عينة "المفوضية" من حيث النوع من (٦٣%) من الذكور، ونسبة (٣٧%) من الإناث. وتركزت

أعمارهم بنسبة (٤٠%) في الفئة العمرية من ٤١-٥٠ عاماً. أما من حيث الجنسية فقد انقسمت إلى (٥٩%) من المصريين، ونسبة (٤١%) من الأجانب. فيما توزعت العينة من حيث جهات العمل بفروع المفوضية كالتالي: نسبة (٢٨%) من العاملين في المكتب الرئيسي بمدينة ٦ أكتوبر (بالقاهرة)، ونسبة (٣١%) من الموظفين التابعين للمكتب الفرعي بكفر عبده التابع لقسم سيدي جابر (بالإسكندرية)، ونسبة (٢٦%) من العاملين في مكتب تحديد وضع اللاجئ بالحي الثامن بمدينة ٦ أكتوبر (بالقاهرة)، كذلك نسبة (١٥%) من المسؤولين والعاملين في المكتب الفرعي بالزمالك (بالقاهرة). وأخيرًا، توزعت عينة المفوضية من حيث (القطاع/القسم/المركز) التابعين له داخل مكاتب المفوضية كالتالي: (١٣%) من العاملين في قسم التسجيل، (١٧%) من موظفي قسم الاستجابة للطوارئ، (١٥%) من المسؤولين في قسم الحماية، (١٥%) من المختصين في تقديم المساعدة، (١٣%) من التابعين لقطاع الدعم والمشاركة، (١٠%) من العاملين في قطاع تقديم الحلول الدائمة، وأخيرًا (١٧%) من العاملين بالمركز الإعلامي بمكاتب المفوضية في مصر.

جدول (٢) يبين الخصائص الأساسية لعينة "اللاجئين وملتمسي اللجوء" ن (١٢٢)

البيان	الفئات	ك	%
النوع	ذكور	٧٣	٦٠
	إناث	٤٩	٤٠
السن	أقل من ٤٠ عاماً	٣٣	٢٧
	من ٤١-٥٠ عاماً	٤٠	٣٣
	من ٥١-٦٠ عاماً	٢٥	٢١
	من ٦١ فأكثر	٢٤	١٩
الجنسية	لاجئ عربي	٩٥	٧٨
	لاجئ أفريقي	١٩	١٦
	(جنسية أخرى تذكر)	٨	٧
حالة اللجوء	لاجئ	١٠٥	٨٦
	طالب لجوء	١٧	١٤
مكتب تلقي الخدمة والمساعدة	مكتب المفوضية الرئيسي وفروعه (بالقاهرة)	٨٦	٧١
	فرع المفوضية (بالإسكندرية)	٣٦	٢٩

فيما تشكلت عينة "اللاجئين وملتمسي اللجوء" –العينة الثانية- كالتالي، فمن حيث النوع انقسمت إلى: (٦٠%) ذكور، و(٤٠%) إناث. وتركزت الفئة العمرية لغالبية مفردات العينة من ٤١-٥٠ عاماً بنسبة (٣٣%)، وأقل من ٤٠ عامًا بنسبة (٢٧%). بينما توزعت مفردات العينة من حيث الجنسية كالتالي: جاء اللاجئون العرب في المقدمة بنسبة (٧٨%) من السوريين واليمنيين والليبيين والسودانيين والصوماليين وغيرهم، بينما شكل اللاجئون الأفارقة نسبة (١٦%) من مجموع العينة، فيما جاءت نسبة (٧%) من بعض الجنسيات الأخرى مثل (الجنسيات الآسيوية، واللاتينية). بينما توزعت العينة من حيث حالة لجوئهم كالتالي: جاءت نسبة اللاجئين المقيدين في المفوضية والمستوفين لجميع الشروط والأوراق والحاصلين على الإقامة المصرية في المقدمة بنسبة (٨٦%)، فيما جاء المتقدمون بطلبات لجوء ولكنهم لايزالون في مرحلة التقديم واستيفاء الأوراق

بنسبة (١٤%) من مجموع العينة. وأخيرًا، توزعت مفردات العينة من حيث مكان تلقي الخدمة كالتالي: نسبة (٧١%) من متلقي الخدمات في مكاتب المفوضية (بالقاهرة)، ونسبة (٢٩%) من متلقي الخدمات في فرع المفوضية (بالإسكندرية).

- شروط ومبررات اختيار عينة الدراسة:

- أن تكون مفردات "**العينة الأولى**" ضمن الهيكل التنظيمي للمكتب القطري لمفوضية شؤون اللاجئين في القاهرة والإسكندرية، في القطاعات الوظيفية التالية:

(القطاع المهني، القطاع الدولي، احتياطي الكفاءات، المجال الاستشاري، الموظفون المؤقتون، مجالات الدعم، قطاع الخدمات العامة، قطاع المهنيين الوطنيين، قطاع الخدمات الميدانية، المتطوعون الدوليون، ممثلو الأمم المتحدة، وقطاع التدريب).

- أما بالنسبة لمفردات "**العينة الثانية**" فيجب أن تتكون من اللاجئين وملتمسي اللجوء من:

(المترددين على مكاتب المفوضية في القاهرة الكبرى والإسكندرية، الوافدين من كافة دول العالم خصوصًا العرب والأفارقة، يفضل الذين يقطنون بيئة حضرية في المجتمع المصري، يفضل المرتكزون في القاهرة الكبرى والإسكندرية والساحل الشمالي، ومن الذين يعانون من ظروف اقتصادية وسياسية واجتماعية وتعليمية وثقافية صعبة).

٢) نتائج الدراسة الميدانية:

وفيما يلي نستعرض النتائج التي أسفر عنها تحليل البيانات الكيفية المستخلصة من المقابلات شبه المقننة ومن بعض السجلات الرسمية والتقارير الإحصائية والوثائق الدولية والوطنية، وقد تم ذلك في سبيل طرح مجموعة من الإجابات المنضبطة عن تساؤلات البحث الراهن، وذلك من خلال تقسيم عرض النتائج وفقاً لخمسة محاور أساسية، كالآتي:

المحور الأول: خصائص اللاجئين في مصر (استجابة التسجيل والسياق):

يكشف المحور الراهن التركيبة الديموغرافية للاجئين وطالبي اللجوء في مصر، بالإضافة إلى تقييم استجابة مصر ٢٠٢٠/٢٠١٩ بخصوص مرونة التسجيل وتلافي الصعوبات الإدارية والدبلوماسية عند استقبال اللاجئين، وقد تم هذا التقييم من منظور عينتي الدراسة، عبر الإجابة على التساؤل التالي: ما خصائص اللاجئين في مصر من حيث (العدد، الجنسيات، التوزيع الجغرافي، طرق التسجيل وطلبات اللجوء)؟ وقد تمحورت استجابات عينة الدراسة كالتالي:

جدول (٣) يوضح تقييم العينة لاستجابة التسجيل والاستقبال الخاصة باللاجئين وملتمسي اللجوء ن (١٧٥).

ع	"فاعلية استجابة التسجيل"						(خطة استجابة مصر لاستقبال اللاجئين ٢٠١٩/٢٠٢٠ "الدولة المصرية تقصد أمن ومنصف للاجئين وملتمسي اللجوء"
	فعالة		فعالة إلى حد ما		غير فعالة		
	ك	%	ك	%	ك	%	
عينة المفوضية ن (٥٣)	٢٩	٥٥	١٧	٣٢	٧	١٣	
عينة اللاجئين ن (١٢٢)	٢٣	١٩	٧٨	٦٤	٢١	١٧	
المجموع ن (١٧٥)	٥٢	٣٠	٩٥	٥٥	٢٨	١٥	

أعربت عينة المفوضية بنسبة (٥٥%) عن فاعلية استجابة مصر ٢٠٢٠/٢٠١٩ لاستقبال اللاجئين وملتمسي اللجوء وتسجيلهم واستخراج الإقامات لهم دون تمييز أو مشاكل إدارية أو تنظيمية أو سياسية، كما أشاروا إلى أنه لا تزال بيئة الحماية للاجئين وطالبي اللجوء في مصر مواتية، كما يتم الترحيب بهم في مصر بشكل دائم، وهناك معاملة جيدة لهم من

قبل المجتمع والدولة على حد سواء، كما تسمح الدولة المصرية للاجئين وملتمسي اللجوء المسجلين لدى المفوضية بتسوية إقامتهم، وإعطائهم "تصاريح للإقامة" لمدة (٦) أشهر قابلة للتجديد، وقد شرعت الحكومة المصرية بالتعاون مع المفوضية في إقامة برنامج إصلاح لأية مشكلات قد يتعرض لها اللاجئون عند التسجيل والاستقبال. فعلى سبيل المثال يرى أحد مفردات عينة المفوضية ما يلي:

-ح (٨): "تضمن استجابة تسجيل طلبات اللجوء ٢٠١٩/٢٠٢٠ سرعة استخراج تصاريح الإقامة في مصر، من مكاتبنا في الزمالك خصوصًا للاجئين للسوريين، والمكتب الرئيسي لكل الجنسيات، ومكتبنا في الإسكندرية للمقيمين في الإسكندرية ومناطق شمال وشرق الدلتا، كما تشتمل خدمات مكاتبنا في مصر ما يلي: التسجيل للمرة الأولى، تجديد الإقامات المنتهية، استقبال الطلبات الملحة والعاجلة، توفير خط ساخن وخط للمعلومات –(0225990800/0227390400)– لحجز موعد للمقابلات أو للاستفسار، تسهيل منح تصاريح الإقامة بالتعاون مع الحكومة المصرية، التسجيل الاستثنائي لحديثي الولادة من أبناء اللاجئين وطالبي اللجوء، السرعة في إنجاز التسجيل أو تجديد أوراق الإقامة أو تحديث البيانات والمعلومات الخاصة باللاجئين، توفير الحماية الأمنية للاجئين حاملي الوثائق منتهية الصلاحية لحين تجديدها، وإصدار بطاقات بيضاء وهي وثيقة لطلب اللجوء (تنتهي بعد ستة أشهر)، وبطاقات صفراء وهي بطاقات طالب اللجوء (تنتهي بعد ثمانية عشر شهرًا) وبطاقات زرقاء وهي بطاقة اللاجئ المسجل (تنتهي بعد ثلاثة سنوات) بالتعاون مع السلطات المصرية".

بينما كشفت عينة اللاجئين وملتمسي اللجوء بنسبة (٦٤%) أن استجابة الوصول فعالة ولكن هناك بعض المشكلات التي قد يتعرضون لها، مثال ذلك: أفكارهم المسبقة بأن الدولة المصرية –المجتمع المضيف– قد تكون "غير قادرة" على التعامل مع اللاجئين المقيمين على أراضيها أو تأمين استجابة استقبال لهم تحميهم من التشرد، كما أن تقديم "الخدمات والترحيب" سيكون لمجموعات منتقاه من اللاجئين وليس للجميع. إلا أن نسبة (١٩%) من عينة اللاجئين ترى أن خطة الاستجابة لاستقبالهم كانت فعالة إلى حدٍ كبيرٍ، بسبب شمولها للمكاسب الاقتصادية التي قد تحققها الدولة المصرية من خلال مشاركتهم في الاقتصاد غير الرسمي، والتحويلات الدولية التي تُنفق محليًا، والمساعدات من المنظمات والهيئات الدولية، بالإضافة إلى مصداقية مصر الدولية في منع ترحيل اللاجئين لأي سبب كان. إلا أن نسبة (١٧%) من عينة اللاجئين ترى عدم فاعلية خطة الاستقبال، حيث ترى أن الدولة المصرية اعتمدت بشكل رئيس على المنظمات الدولية لتنفيذ تعهدات الاستقبال والإقامة، وغضت الطرف عن مشكلات الاندماج المحلي، وأن كل ما يحصلون عليه من المفوضية هي مجرد "بطاقة صفراء" لا توفر لهم سوى حماية مؤقتة، إلى أن يخضعوا لتحديد "وضع اللاجئ" الذي لا تتم إجراءاته بشكل سلس وسريع. فعلى سبيل المثال ترى بعض مفردات عينة اللاجئين ما يلي:

-ح(٨٦): "نعاني من مشكلات كثيرة في تحديد وضعنا القانوني في مصر، وهناك لاجئون كثيرون أعرفهم أجروا مقابلات في المفوضية من أجل التوطين، من بداية العام ٢٠١٦ إلى العام ٢٠١٩، وحتى هذه اللحظة لم يتم اتخاذ قرار بشأننا".

-ح(٢٣): "أنا قمت بالتسجيل في المفوضية منذ أكثر من سنة، ولا أحد يرد على اتصالاتي على هواتف المفوضية أو على خطهم الساخن، دائمًا الخط مشغول، وأجد صعوبة في تحديد الكارت الأصفر الذي يعينني على تسجيل أبنائي في المدارس المصرية، وفكرنا بشكل جدي أن نتجمع ونعمل وقفة احتجاجية في (مدينة نصر) نفضح فيها كذب المفوضية".

-ح(١١٢):"المفوضية تراوغ، وتقدم خدمة سيئة للغاية، ولا هم لهم سوى المتاجرة بقضيتنا في الإعلام، من أجل قبض أموال التبرعات، كما أن خط الشكاوي هو مجرد خط للاحتيال فقط لاستنزاف رصيد هواتفنا، ولا أحد يرد علينا بسهولة".

أ– العدد (إشكالية العدد الفعلي للاجئين في مصر):

جدول (٤) يوضح إحصاءات العينة والحكومة للاجئين وملتمسي اللجوء في مصر ٢٠٢٢.

البيان	"عدد اللاجئين في مصر من منظور حكومي ودولي"	(جدلية إحصاء اللاجئين وملتمسي اللجوء في مصر (٢٠٢٢ "العدد الفعلي للاجئين وطالبي اللجوء في مصر غير مؤكد"
إحصاء المفوضية	٢٧٠ ألف "مسجلين"	
إحصاء الحكومة المصرية	من ٥–٦ مليون	
رأي اللاجئين وملتمسي اللجوء	من ٢–٣ مليون	

يكشف الجدول السابق أن العدد الفعلي للاجئين المسجلين وغير المسجلين في مصر (غير مؤكد)، وأن الأرقام التي تسجل رسميًا لدى المفوضية في القاهرة والإسكندرية لا تمثل سوى جزء بسيط من العدد الفعلي الموجود على الأراضي المصرية، سواء المقيمين بطرق قانونية أو غير قانونية، حيث تشير المفوضية في أرقامها الرسمية –لعام ٢٠٢٢– إلى بلوغ العدد الفعلي للاجئين المقيدين في سجلاتها الرسمية إلى أكثر من (٢٧٠) ألف لاجئ وطالب لجوء، قادمين من أكثر من (٦٣) دولة، ويشكل اللاجئون من الدولة السورية الأغلبية (٨٠٠٠ آلاف لاجئ مسجل، ١٢٨ ألف طالب لجوء)، ثم تأتي بعدها دولتي السودان وجنوبها، ثم دولة إريتريا، ثم إثيوبيا، فاليمن، ثم دولة الصومال. بينما تشير الحكومة المصرية إلى أن عدد اللاجئين (المقيمين بطرق رسمية أو غير رسمية) في مصر قد يتجاوز (٦) ملايين لاجئ وطالب لجوء، أو مهاجرين بطرق غير شرعية، مما يشكل صعوبات في الإنفاق والدعم، ولكن في ذات الوقت، يتم التعامل معهم على أنهم ضيوف ولا يتم عزلهم في معسكرات لجوء كبقية الدول مثل تركيا والأردن وغالبية دول أوربا. بينما ترى غالبية مفردات عينة اللاجئين، أن عدد اللاجئين وطالبي اللجوء في مصر قد يصل إلى ثلاثة ملايين شخص، وأن هناك مبالغة في الأعداد الصادرة عن الدولة المصرية حول العدد الفعلي للاجئين، وذلك قد يكون لأسباب سياسية أو مالية أو دولية، في حين أن العدد الذي تتحدث عنه المفوضية غير مطابق لعددهم في الواقع المصري، فهو أقل بكثير من حقيقتهم الرقمية على مستوى المشاهدات الواقعية، ويوضح الشكل التالي الأعداد المسجلة في المفوضية لعام (٢٠٢٠) تبعًا لكل دولة:

شكل (١) يوضح أعداد اللاجئين وملتمسي اللجوء من جميع الجنسيات المسجلين في المفوضية بالقاهرة والإسكندرية.

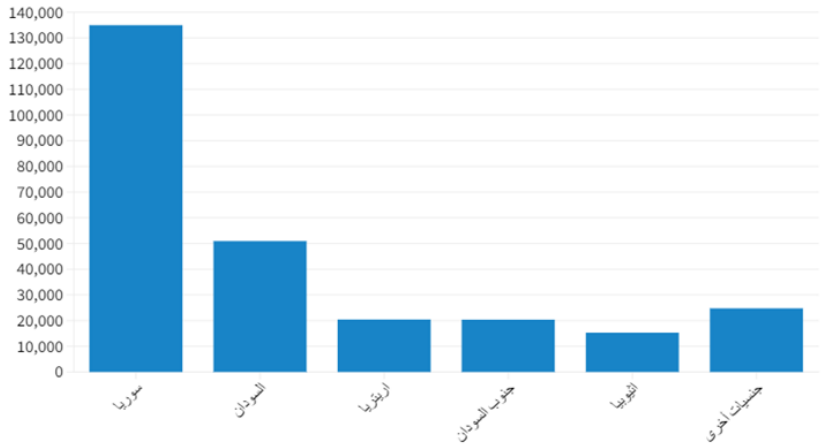

المصدر: (المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالقاهرة، خطة استجابة مصر، ٢٠٢٠).

وعلى سبيل المثال تشير بعض مفردات العينة –بخصوص الأعداد الفعلية للاجئين في مصر– ما يلي:

–ح(٤٣) من عينة المفوضة: "بدأنا عمل مقابلات جديدة للتسجيل وتحديد الوثائق، لحصر العدد الفعلي لمتلقي خدمات المفوضية، منذ شهر يونيو ٢٠٢٠، ولضمان إجراءات سلسة وفعالة لخدمة المتقدمين للتسجيل لدينا".

–ح(١٣) من عينة ملتمسي اللجوء: "المفوضية تتعمد عدم تسجيل طالبي اللجوء، بسبب قلة الدعم المالي، أنا جئت أكثر من مرة لأجري مقابلة ولا يسمح لي بالدخول منذ ٢٠٢٠ بحجة كورونا، أنا ساكن في منطقة (العباسية) وأحاول تجديد الكروت المؤقتة المنتهية، حاولت الاتصال بالمفوضية عشرات المرات ولا يوجد فائدة، أو استجابة".

–ح(٧٧) من عينة اللاجئين: "المفوضية لا تساعدنا، ونحن نعاني بشدة، من يتم مساعدتهم بالفعل لا يصلون إلى نسبة (٢٠%) من إجمالي اللاجئين في مصر، أحاول تجديد كارت (UN) منذ ثمانية شهور، لكن المفوضية رفضت، لأسباب لا أعلمها".

ب– التوزيع الجغرافي (للاجئين وملتمسي اللجوء في المحافظات المصرية):

كشفت عينة المفوضية إلى تصدر محافظة (القاهرة) الصدارة في التوزيع الجغرافي للمقيمين من اللاجئين وملتمسي اللجوء في مصر بنسبة (٣٥%) لشهر يناير ٢٠٢٢، من بينهم (٩%) من الدولة السورية، وتأتي محافظة الجيزة في المرتبة الثانية بنسبة (٣٤%)، منهم (١٤%) من السوريين، تلتها محافظة (الإسكندرية) بنسبة (٨%)، ثم محافظة (القليوبية) بنسبة (٧%)، وجاءت محافظة (الشرقية) في التصنيف الخامس إذ يقطنها أكثر من (٤%) من اللاجئين وطالبي اللجوء.

شكل رقم (٢) يوضح توزيع وكثافة اللاجئين وملتمسي اللجوء على جميع محافظات الجمهورية ٢٠٢٢.

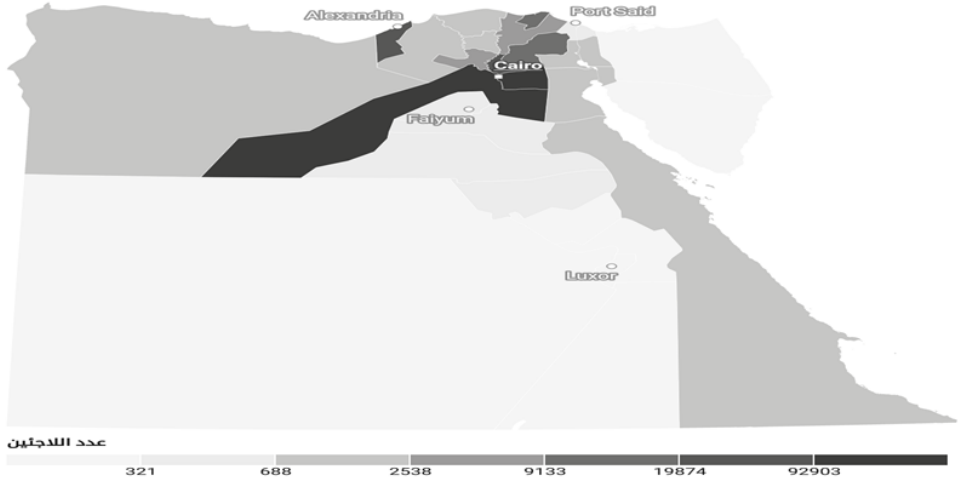

المصدر: (المفوضية بالقاهرة: Google Map Data، ٢٠٢٢).

كما صنفت بعض مفردات العينة "التوزيع التفصيلي" للاجئين وملتمسي اللجوء في مصر كالتالي:

–ح(١٢) من عينة المفوضية بالقاهرة: "من خلال إحصاءاتنا لشهر يناير ٢٠٢٢، يقطن ٩٦ ألفًا في محافظة الجيزة، ٩٤ ألفًا محافظة القاهرة، ٢٠ ألف محافظة القليوبية، ١١ ألفًا محافظة الشرقية، ٢٥٠٠ لاجئًا بمحافظة المنوفية، ١٠٥٠ شخصًا بالسويس، ١٠٠٠ شخص بالإسماعيلية، ٧٠٠ شخصًا بالبحر الأحمر، ٤٤٠ شخصًا بأسيوط، ٤٣٠ شخصًا بالمنيا، ٣٢٠ شخصًا ببني سويف، ٣٢١ بالفيوم، ١٩٥ شخصًا بسوهاج، ١٦٦ شخصًا بالأقصر، ١٣٥ شخصًا بأسوان، ١٠٥ بقنا، ١٣٠ شخصًا شمال وجنوب سيناء، و ٥ أشخاصٍ بمحافظة الوادي الجديد".

-ح(١٨) من عينة المفوضية بالإسكندرية: "مكتب المفوضية بالإسكندرية يتعامل بشكل يومي مع أكثر من ٢٥ ألفًا لاجئ وطالب لجوء قاطنين بمحافظة الإسكندرية، وعدد ٩ آلاف في محافظة دمياط، ١١٠٠ شخصًا بالغربية، ١٠٣٠ شخصًا بمحافظة البحيرة، ١٠٢٠ شخصًا بمحافظة مطروح، ٧٢٠ شخصًا بكفر الشيخ، و ٣٥٠ شخصًا قاطنين محافظة بورسعيد".

-ح(٥٠) من عينة طالبي اللجوء: "دائما تأتينا رسائل إلكترونية تعمم على اللاجئين بجميع المحافظات لتلقي الخدمات، مثل رسالة أنك لو كنت تقطن أحد المحافظات التالية: (بورسعيد، الدقهلية، دمياط) فأعلم بأن "جمعية رسالة" هي فقط من ستساعدك في تقييم احتياجاتك ولا داعي لإعطاء بياناتك الشخصية لأي جهة أخرى، أما لو كنت تقطن: (مرسى مطروح، البحيرة، كفر الشيخ، الإسكندرية، أو الغربية) فإن "جمعية كاريتاس" هي المنوطة بذلك فقط".

شكل رقم (٣) يوضح توزيع اللاجئين وملتمسي اللجوء على جميع محافظات الجمهورية حسب بلد المنشأ ٢٠٢٠.

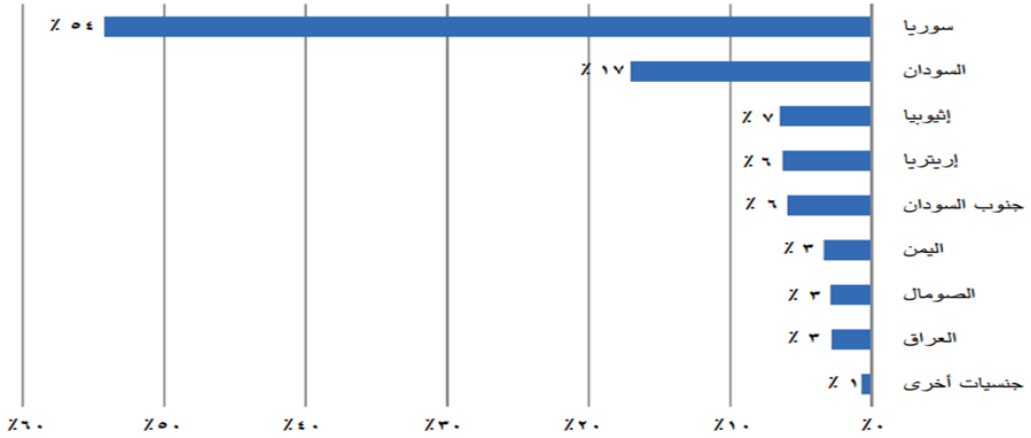

المصدر: (المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالقاهرة، خطة استجابة مصر، ٢٠٢٠).

- وتتفق هذه النتائج والمتعلقة "بأهمية وضع استجابة عاجلة لتسجيل طالبي اللجوء في مصر" مع ما توصلت إليه "لميس عبد العاطي" في دراستها بعنوان (**تحليل استجابات الدولة تجاه اللاجئين**) حول أن الاستجابات التي تتبناها الدول تتنوع وتتباين إزاء طلبات اللجوء، حيث يتم قبول بعضهم ورفض البعض الآخر، وبناءً على ذلك؛ فقد يُسمح لهم بالعيش حيث يرغبون وكسب الدخل ومتابعة التعليم والحصول على العلاج الطبي؛ أو قد يتم حبسهم في مخيمات ويجبرون على الاعتماد على المساعدات بينما يُحرمون من الخدمات الأساسية (Lamis Elmy, 2021). ويتضح من هذا؛ أن بعض الدول —ومنهم مصر- تتبنى حقوق تسجيل طالبي اللجوء بشكل تعاوني مع مفوضية الأمم المتحدة، بينما هناك بعض الدول تفوض مراقبة اللاجئين ومساعدتهم إلى الأمم المتحدة بشكل مباشر ولا تتدخل في إدارة هذا الملف مطلقًا، ولتفسير هذه الممارسة الانتقائية لسيادة الدول على شؤون اللاجئين وملتمسي اللجوء، نجد أن هناك إطارًا نظريًا يوازن فيه صانعو السياسات في البلدان المستقبلة للاجئين الشواغل (الدولية والمحلية)، حيث قد يقرر صانعو السياسة في الدول المستقبلة؛ تقديم الحماية للاجئين من دولة منافسة من أجل تقويض استقرار الدولة المرسلة، وتثبيط سمعتها، وحتى الانخراط في هجمات عبر الحدود على غرار حرب روسيا وأوكرانيا ٢٠٢٢.

المحور الثاني: استجابة الحلول الدائمة والعادلة للاجئين (في إطار التأمين والمسائلة):

يقترب المحور الراهن من الإجابة على التساؤل التالي: كيف تُأمن خطة الاستجابة السياسية لمصر ٢٠١٩/٢٠٢٠ (تحديد وضع اللاجئ، الحصول العادل على اللجوء، التوطين، إيجاد الحلول الدائمة، والإعادة الطوعية)؟ وكيف يمكن تقييم ذلك؟، وقد أظهرت استجابات عينة الدراسة أن استراتيجية الحلول الخاصة باللاجئين في مصر -التي طورها ونماها المجتمع

الدولي بالتعاون مع الحكومة المصرية في عامي ٢٠١٩/٢٠٢٠- كانت استجابة عاجلة للوضع الصعب الذي يعيشه اللاجئون في المنطقة العربية وأفريقيا، وكانت بمثابة منصة متعددة الأطراف لبناء التعاون والشراكات وإدماج فاعلين جدد، بالإضافة إلى توفير الإطار الإفريقي والعربي لوضع سياسات شاملة ومتكاملة، وبدء التدخلات المشتركة لدعم العودة الطوعية وإعادة الإدماج والتوطين، وكذلك دعم البلدان والمجتمعات المضيفة، بالإضافة إلى تنفيذ الحلول الشاملة للاجئين في مصر من خلال التدخلات المهنية متعددة القطاعات، لدعم وتنفيذ الحلول والركائز ذات الصلة على المستوى المحلي، عبر تقييم وإقرار مقترحات المشاريع بما يتفق مع أهداف وغايات استراتيجية الحلول الدائمة والعادلة.

جدول (٥) يوضح تقييم العينة لاستجابة الحلول الدائمة للاجئين وملتمسي اللجوء في مصر ن (١٧٥).

ع	"كفاية استراتيجية الحلول الدائمة"						(استجابة مصر لتعزيز استراتيجية الحلول الدائمة ٢٠١٩/٢٠٢٠) "استجابة شاملة تعاونية بين الشركاء لدعم الحلول الدائمة والعادلة"
	كافية		كافية إلى حد ما		غير كافية		
	ك	%	ك	%	ك	%	
عينة المفوضية ن (٥٣)	١٩	٣٦	٢٨	٥٣	٦	١١	
عينة اللاجئين ن (١٢٢)	١٠	٩	٤٤	٣٥	٦٨	٥٦	
المجموع ن (١٧٥)	٢٩	١٧	٧٢	٤١	٧٤	٤٢	

كما يتضح من الجدول السابق تُقييم (عينة المفوضية) لمدى كفاية هذه الاستراتيجية لدعم الحلول الدائمة للاجئين في مصر وقد جاءت غالبية آرائهم بنسبة (٥٣%) أنها "كافية إلى حد ما"، حيث ترى هذه العينة أن الاستراتيجية الراهنة تدعم الجهود المتضافرة التي تبذلها الحكومة المصرية بالتعاون مع المفوضية وبعض الجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة، لتحقيق الاستقرار السياسي والتماسك الاجتماعي، وهي فرصة لإيجاد حلول لجميع اللاجئين وطالبي اللجوء في ضوء التغييرات الأساسية والدائمة في مناطق النزاع، حيث تم اعتماد خارطة طريق عربية وإفريقية تدعم الحلول الشاملة للاجئين لإيجاد حل دائم وإنهاء الوضع الراهن بحلول نهاية عام ٢٠٣٠، ودعم آليات العودة الطوعية منذ العام ٢٠١١ إلى ٢٠٢٥، بنسبة تزيد عن (٨٥%) من اللاجئين في مصر بدعم من المفوضية، حيث تتبع هذه الاستراتيجية نهجًا ثلاثي الأبعاد كما يلي:

- تعزيز العودة الطوعية وإعادة الإدماج الفعال في مناطق الصراع والنزوح.
- الدعوة إلى تعزيز آليات الإقامة الدائمة أو تسهيل التجنيس للاجئين الذين يختارون البقاء في مصر.
- الاستمرار في تلبية احتياجات أولئك الذين لا يستطيعون العودة إلى بلدانهم الأم لأسباب تتعلق بالحماية والأمان.

ومن المتوقع أن يستمر الدعم الشامل من المفوضية السامية بالتعاون مع الحكومة المصرية، أثناء تنفيذها لاستراتيجية الحلول بما في ذلك مساعدتهم على ضمان الوثائق المطلوبة، وتشجيع الجهات المانحة، وتعزيز الجهات الفاعلة في مجال التنمية، فضلًا عن تقديم الدعم الفعال للدولة المصرية أثناء تنفيذها لهذه الاستراتيجية، مع تمكين اللاجئين في مصر من الاعتماد على الذات، فضلًا عن تحفيز الوصول إلى إعادة توطين اللاجئين، عبر خطط تنفيذية للعودة الطوعية عندما تتوافر الظروف الملائمة، في ضوء التعاون والشراكة مع جميع الجهات الفاعلة الوطنية والدولية. فعلى سبيل المثال ترى:

-ح(٤٤) من عينة المفوضية: "إن المفوضية حققت في مصر نجاحات كبيرة بتمويل محدود نسبيًا فيما يتعلق بالحلول الدائمة، حيث يُنسب إليها الفضل في التقدم نحو قانون اللجوء الوطني، وتحقيق علاقات ممتازة مع الحكومة المصرية، وتحقيق توازن دقيق

بين ضمان استمرار العلاقة الوثيقة مع الحكومة المصرية والدفاع الواضح عن حقوق اللاجئين، كما ضمنت المفوضية تحقيق بيئة عادلة ومواتية لجميع اللاجئين على الرغم من التعقيدات السياسية في مصر في مجال الحلول الدائمة".

فيما أشارت نسبة (٥٦%) من عينة اللاجئين وملتمسي اللجوء في مصر إلى أن الاستراتيجية الراهنة غير كافية لتحقيق الحلول الدائمة بشكل سريع وعادل، حيث إنهم لا يزالون يعانون من عدد كبير من التعقيدات الإدارية في مصر، وضعف في تلقي المساعدات العاجلة، وصعوبة في الحصول على المساعدات الإنسانية، والحماية، فضلًا عن ازدواجية في التعامل مع المفوضية من جهة والحكومة المصرية من جهة أخرى، وصعوبة في تلقي الخدمات المقررة من القسم التاسع من استراتيجية الحلول الدائمة، فعلى سبيل المثال ترى بعض مفردات عينة اللاجئين ما يلي:

-ح(٧): "نحن نعاني بشدة من الظروف الإنسانية والاجتماعية الصعبة هنا، أو حتى إذا ما فكرنا في الرجوع إلى الوطن، فالتعامل في وطننا بعد هذا الصراع سيكون بأشد أنواع العنصرية والتمييز".

-ح(١٢): "منذ سنتين ونصف ما شفت أي مساعدات تعينني على العودة إلى الوطن أو حتى لتحقيق الدمج هنا، نشعر أننا في غربة بسبب عدم الحصول على الإقامة بسهولة إلا بعد سنوات وبتعقيدات لا يتخيلها عقل".

-ح(٣٢): "أنا من ذوي الاحتياجات الخاصة وسجلت أنا وزوجتي في المفوضية، ولم نحصل على أية مساعدات تعيننا على الحياة هنا أو السفر لدولة أخرى، وقضينا أكثر من ثلاث سنوات في مصر، وللأسف لم نحصل على كارت إقامة دائم أو أية مساعدات مالية أو معاش، مع العلم أن هناك بعض الأشخاص بنفس حالتي حصلوا على مساعدات".

-ح(٦٥): "لا نحتاج لمساعدات مالية، نحتاج فقط للسفر إلى أمريكا، فنحن نعاني من تجميد كافة الإجراءات الخاصة بسفرنا منذ العام ٢٠١٤ وحتى اليوم، ونتمنى النظر في ملفاتنا".

أ- تحديد وضع اللاجئ (بين التحديات والقدرة على التمكين):

جدول (٦) يوضح تقييم العينة لاستجابة تحديد وضع اللاجئين وملتمسي اللجوء في مصر ن (١٧٥).

ع	"قدرة الاستراتيجية على تحديد وضع اللجوء"						(استجابة مصر لتحديد وضع اللاجئ ٢٠١٩/٢٠٢٠) "القدرة والإخفاق على تصنيف طالب اللجوء وفقًا لبياناته الأساسية والقانونية والسياسية"
	قادرة		قادرة إلى حد ما		غير قادرة		
	ك	%	ك	%	ك	%	
عينة المفوضية ن (٥٣)	٣٩	٧٤	١٢	٢٣	٢	٣	
عينة اللاجئين ن (١٢٢)	١٥	١٣	٦٦	٥٤	٤١	٣٣	
المجموع ن (١٧٥)	٥٤	٣١	٧٨	٤٥	٤٣	٢٤	

كشفت عينة المفوضية بنسبة (٧٤%) عن قدرة استراتيجية تحديد وضع اللاجئ على تحقيق الهدف من مقابلة اللاجئين وتحديد وضعهم وظروفهم المالية والسياسية والاجتماعية تمهيدًا لمساعدتهم وتبني قضيتهم، وتمكينهم من اللجوء الآمن في مصر، بعد استيفاء كافة الأوراق والمتطلبات لاستخراج بطاقات اللجوء، حيث تتضمن هذه الاستراتيجية بعض الإجراءات المهمة لإنفاذها وتحقيقها مثال ذلك: استيفاء طالب اللجوء لكافة المتطلبات وفقًا لقانون اللجوء الدولي، مقابلة طالب اللجوء داخل المفوضية في مصر أو عن بعد، وجود سبب قهري دفعه لطلب اللجوء مثل الحرب أو الإبادة أو النزاعات الداخلية أو الفتن الطائفية، تقديم ما يثبت الهوية والقضية بمصداقية ودون تزييف للحقائق، تحقيق سرية البيانات والمعلومات المقدمة من

قبل طالب اللجوء، احترام القوانين المحلية والعادات والتقاليد والقيم للدولة المضيفة (مصر). كما يرى أحد مفردات العينة ما يلي:

-ح(٥٢): "يتم تقييم وضع اللجوء في مصر، في ضوء أطر إدارية وقانونية تقرها كلٌ من الحكومة المصرية والمفوضية بالقاهرة، وإذا ما استوفى طالب اللجوء الشروط المقررة يتمتع مباشرة بالحماية الدولية للمفوضية، وكافة حقوق اللجوء المدرجة بالقانون الدولي والمحلي في مصر، حيث تتولى الدولة المصرية المسؤولية الأساسية في تقييم طالب اللجوء وتقديم الرعاية والحماية له ولأفراد أسرته، وأحيانًا تشارك المفوضية في هذا التحديد إذا ما كانت هناك صعوبات إدارية تضعها الدولة المضيفة في وجه طالب اللجوء، كما يُمنح طالبو اللجوء في مصر عادَة تصاريح عمل مؤقتة بينما تظل قضاياهم الأخرى معلقة، وأخيرًا يحصل اللاجئون مستوفو الشروط على تصاريح إقامة مؤقتة تشمل استحقاقات الضمان الاجتماعي بشكل كامل".

فيما ترى عينة ملتمسي اللجوء بنسبة (٥٤%) أن هذه الاستراتيجية "قادرة إلى حد ما" على تحقيق الهدف المرجو منها، إلا أن نسبة (٣٣%) من عينة ملتمسي اللجوء يرون أن هذه الاستراتيجية "غير قادرة" على تحقيق المستهدف منها في إطارها الزمني والمكاني، وذلك بسبب عدد من الصعوبات والمعوقات الإدارية والسياسية يُذكر منها على سبيل المثال ما يلي: صعوبة إجراء مقابلة تحديد وضع اللاجئ عن بعد، صعوبات التقديم من خارج مصر، طول فترة الانتظار لما بعد المقابلة للحصول على الكارت الأصفر لمدة انتظار قد تصل إلى خمس سنوات، صعوبات إغلاق الملف الخاص باللاجئ لتحديد وضعه، عوائق تجديد الكارت الأصفر المنتهي، مشقة تجديد البطاقة الزرقاء بسبب انتهاء صلاحيتها، تجميد غالبية المتقدمين في وضع طالب لجوء وصعوبة الحصول على كارت اللاجئ مستوفي الشروط، عوائق تسجيل المواليد الجدد من أبناء اللاجئين، حواجز التواصل مع أرقام هواتف المفوضية المدونة في ملفات طلب اللجوء، ضعف المتابعة الشاملة لتحديد الملفات ثم المقابلات ثم تنفيذ المقابلة، محدودية التنسيق في المفوضية فضلًا عن التشتت والفوضى وعدم الاتزان في اتخاذ أي قرار، موظفي المفوضية يعملون كثيرًا ولكن بدون مردود حقيقي على جودة الخدمات والتسهيلات المقدمة، بالإضافة إلى؛ تعمد تأخير نتائج تحديد الوضع لمدد زمنية مبالغ فيها. كما ترى بعض مفردات العينة حول هذه الاستجابة على سبيل المثال؛ ما يلي:

-ح(١٨): "أنا في حاجة ماسة إلى تحديد موعد لي ولأبنائي الاثنين، ليس معهم أية مستند وأريد التقديم لهم في المدارس واستيفاء كافة الإجراءات القانونية الخاصة بإقاماتنا، لكن وللأسف أنا أذهب للمفوضية منذ العام الماضي ولا أحد يجيبني".

-ح(٢٦): "نحن نطلق على المفوضية هنا، مفوضية تعذيب اللاجئين لما نراه من عوائق في تحديد وضعنا كلاجئين دائمين، فقد تم قفل المكتب -العام الماضي- في القاهرة أمامنا بحجة كورونا وعليه تم حرماننا من الأكل والشرب والحماية والصحة".

-ح(٣٣): "أود تحديد وضعي، فقد أعطوني رقم هاتف أطلبه منذ سنة وليس هناك من مجيب، ثم توصلت إلى رقم جديد لهاتف تحديد الوضع عن بعد (٠١١٥٥٥٨٧٧٦٤) ومنذ سبتمبر (٢٠٢٠) وحتى الآن لا يوجد رد على طلبي".

-ح(١١٥): "هناك صعوبات في تحديد وضعنا كلاجئين يمنيين، أتمنى تحديد وضعنا غير المعروف، كما أنهم معطلين ملفات معظم اليمنيين هنا، ولا نتمكن من التحصل على أية مساعدات في بلد اللجوء بمصر، أو التوطين، فلم يعد لدينا وطن نحتمي به، ومصر دولة عربية حبيبة لنا، كما نرجو عدم استخدام العنصرية والتمييز في التعامل معنا هنا، أو تصنيفنا كطالبي لجوء على أساس الجنسية (هذا سوري وهذا ليبي أو يمني أو أفريقي) فكلنا بشر نعاني ونتألم".

ب- الحصول العادل على اللجوء (استراتيجية منع التمييز على أساس الجنسية):

جدول (٧) يوضح تقييم العينة لفاعلية استجابة مصر لمنع تمييز اللجوء على أساس الجنسية ن (١٧٥).

ع	"فاعلية استجابة منع التمييز على أساس الجنسية"						(استجابة مصر لمنع التمييز عند الحصول على اللجوء ٢٠٢٠/١٩) "للجميع الحق في الحصول على بطاقة الحماية واللجوء دون تمييز أو عنصرية"
	فاعلة		فاعلة إلى حد ما		غير فاعلة		
	ك	%	ك	%	ك	%	
عينة المفوضية ن (٥٣)	٤٤	٨٣	٦	١١	٣	٦	
عينة اللاجئين ن (١٢٢)	٣٦	٢٩	٥٢	٤٣	٣٤	٢٨	
المجموع ن (١٧٥)	٨٠	٤٦	٥٨	٣٣	٣٧	٢١	

كشفت عينة المفوضية بنسبة (٨٣%) فاعلية استجابة الحصول العادل على اللجوء دون تمييز أو استثناء جنسية عن أخرى في مصر، فالمحدد الأساسي للحصول على الإقامة في مصر غير قائم على العنصرية أو الإقصاء، وإنما قائم على استيفاء الشروط المقررة على المستوى الوطني والدولي، والمتمثلة في: التسجيل في المفوضية بالقاهرة أو بالإسكندرية، إحضار جواز سفر سارٍ، إرفاق مستندات التسجيل، الحصول على رقم مرجعي صادر من المفوضية بالقاهرة، إرفاق صور شخصية ودفع مبلغ يقدر بـ (٩٥) جنيهًا مصريًا عند تسليم الطلب، إجراء بصمة الأصابع وقزحية العين، الحصول على تصريح مؤقت (غير سياحي) لمدة ستة أشهر قابل للتجديد حسب ظروف مقدم الطلب، وغيرها من الإجراءات الأساسية التي قد تؤهل الشخص للحصول على اللجوء في مصر، فعلى سبيل المثال يرى أحد مفردات عينة المفوضية ما يلي:

-ح(٢١): "يعاقب القانون الوطني المصري كل لاجئ أو طالب لجوء موجود على الأراضي المصرية لا يحمل تصريح إقامة سارٍ أو منتهي الصلاحية، فضلًا عن أنه لا يوجد تمييز أو إقصاء لأي طالب لجوء على أساس الجنسية أو اللون أو الدين، فالجميع سواسية أمام القانون المحلي وإجراءات المفوضية، وفي ضوء ذلك تقدم فروعنا في مصر في المناطق التالية (العباسية، مدينة ٦ أكتوبر، الإسكندرية، دمياط) كافة التسهيلات المقررة، ولكن على طالب اللجوء التوجه أولًا إلى مقر المفوضية في إدارة الهجرة بالعباسية لاستكمال الإجراءات".

فيما ترى غالبية مفردات عينة اللاجئين وطالبي اللجوء بنسبة (٤٣%) أن الاستجابة الراهنة (فاعلة إلى حد ما) في الحصول على اللجوء في مصر بشكل منصف، ولكن توجد هناك بعض المشكلات التي قد تحيط بإجراءات الحصول على اللجوء، وقد عبرت عنها نسبة (٢٨%) من العينة على النحو التالي: أن هناك عنصرية وتفرقة تمارس ضد أصحاب البشرة السوداء من الأفارقة في مصر ولا يتم التعامل معهم كاللاجئين العرب، كما أن هناك تمييز في الحصول على خدمات المفوضية فاللاجئين السوريين يحصلون على أغلب الخدمات والمساعدات بشكل أكبر من بقية الجنسيات الأخرى، بالإضافة إلى أن المفوضية لا تتعاون إلا مع اللاجئين السوريين واليمنيين والعراقيين أما السودانيين والصوماليين والإثيوبيين فتهمشهم، كما تمارس المفوضية نوعًا من التمييز العنصري بين اللاجئين فهي تحدد جنسية معينة وبشكل دائم في الحصول على أسبقية اللجوء، فيما تتعسف المفوضية في منح وثيقة الاعتراف بحق اللجوء للشعب السوري في مصر وتكتفي فقط بمنحهم وثيقة التسجيل لمدة تصل إلى عشر سنوات، بينما كانت في فترة سابقة تمنح اللاجئين من جنسيات عراقية وثيقة الاعتراف تلك بشكل سريع ودائم، بينما تستمر المفوضية في مصر بتعليق طلب اللجوء لبعض الجنسيات مما يشكل عددًا من الصعوبات في

حياتهم اليومية والاجتماعية خصوصًا في قطاعات التعليم والسفر والعودة الطوعية، فضلًا عن أن المفوضية تتجاهل في كثير من الأحيان شكوى اللاجئين المقدمة إلى هيئات ومنظمات حقوقية. فعلى سبيل المثال ترى بعض مفردات العينة ما يلي:

-ح(٣٢): "أنا من اليمن وأشعر بعنصرية ممنهجة من قبل المفوضية ضدي وضد اليمنيين، لا أحد مهتم بي وبأسرتي، وكل الاهتمام موجه لإخواني من دول مثل الصومال وسوريا وجنوب السودان وإريتريا، ولي فترة وصلت لخمس سنوات ولا أسمع منهم سوى دبر حالك واشتغل واصبر، أنا معي الكارت الأصفر ولا أستطيع الحصول على الكارت الأزرق كبقية الجنسيات".

-ح(٥٦): "أشعر أن المفوضية تزرع التفرقة بين اللاجئين وطالبي اللجوء، وليس معي سوى القسيمة البيضاء فقط، ولي ثلاث سنوات أحاول عمل المقابلة ولا أحد يرد على طلبي، أبحث عن جهة أشكوا فيها تعسف المفوضية ضدي، وأفكر الآن بجدية في العودة لوطني لأن الأوضاع التي أعيشها الآن قاسية للغاية".

-ح(١٠١): "تم القبض عليّ أكثر من مرة من قبل الشرطة المصرية لأنني لا أحمل بطاقة سارية، وأحاول التواصل مع المفوضية ولكن دون جدوى للأسف، وأتساءل دومًا هل بشرتي السوداء هي السبب في هذا العناء؟".

ج- الحق في التوطين (استراتيجية إعادة التوطين لبلدان أخرى):

جدول (٨) يرصد تقييم العينة لمدى ملاءمة استجابة مصر لمساعدة اللاجئين على إعادة توطينهم لدول مختارة ن (١٧٥).

ع	"ملاءمة استجابة مصر لإعادة توطين اللاجئين"						(استجابة مصر لمساعدة اللاجئين على إعادة التوطين ٢٠١٩/٢٠٢٠) "تساهم مصر في عملية نقل اللاجئين لديها إلى مجتمعات أخرى تسمح لهم بالدخول، وتمنحهم الإقامة الدائمة"
	ملاءمة		ملاءمة إلى حد ما		غير ملاءمة		
	ك	%	ك	%	ك	%	
عينة المفوضية ن (٥٣)	٤٦	٨٦	٤	٨	٣	٦	
عينة اللاجئين ن (١٢٢)	٢٢	١٨	٤٦	٣٨	٥٤	٤٤	
المجموع ن (١٧٥)	٦٨	٣٩	٥٠	٢٨	٥٧	٣٣	

أوضحت غالبية عينة المفوضية بنسبة (٨٦%) أن استجابة مصر (٢٠١٩/٢٠٢٠) ملاءمة لإعادة توطين بعض اللاجئين الذين يرغبون في الانتقال والعيش في دول أخرى بكامل رغبتهم، ودون قيود أو تعسف، ولكن لا تتم هذه الإعادة إلا في ضوء بعض الإجراءات المقررة من قبل المفوضية بالتعاون مع الحكومة المصرية مثال ذلك: إجراء مقابلات مباشرة أو عبر تقنية الفيديو لتوضيح أسباب تقديم الطلب والدول المطلوب الانتقال إليها، استكمال ملف الطلب في أحد مكاتب المفوضية في مصر، توضيح ترتيبات المغادرة وسبل ذلك، قبول الدولة المضيفة للطلب المقدم، سرية المعلومات الشخصية ودولة الانتقال، وغيرها من الإجراءات اللازمة كما تراها أحد مفردات العينة:

-ح(٣٩): "من أهم أسباب موافقة المفوضية على إعادة توطين بعض اللاجئين المقيمين في مصر إلى دول أخرى: هو جمع شمل الأسرة، أو التعرض للخطر أو للعنف أو للتهديد، وقد تمكن أكثر من ٧٠٠٠ شخصًا من إعادة توطينهم عام ٢٠١٩".

فيما أشارت عينة اللاجئين وملتمسي اللجوء بنسبة (٤٤%) أن إجراءات المفوضية لإعادة توطينهم في مجتمعات ودول أخرى غير ملاءمة أو منصفة، نظرًا لعدد من العقبات التي قد يتعرضون لها إزاء تحقيق رغبتهم في الانتقال أو السفر إلى دول أخرى مثال ذلك: وجود بعض الصعوبات الإدارية لتحقيق لم الشمل خارج مصر، وجود بعض المعايير الغامضة في شروط إعادة التوطين خصوصًا تلك المتعلقة بالعمر أو المهنة أو عدد أفراد الأسرة، وجود تعسف في دراسة الملفات المقدمة لإعادة

التوطين من قبل المفوضية، صعوبة التواصل المباشر أو غير المباشر عن طريق الهاتف أو الفيديو لإجراء المقابلات، وجود مصاريف إدارية باهظة الثمن رغم مجانية الإجراءات المعلنة، وجود تعقيدات في السفر إلى بعض الدول مثل ألمانيا أو كندا أو برتغاليا، طول فترة الانتظار لإعادة التوطين فالرد على الطلبات قد يصل إلى سبع سنوات، تشدد معاير بعض الدول المضيفة في قبول طلبات إعادة التوطين للاجئين من مصر، اضطرار بعض اللاجئين لدفع رشاوى لبعض النصابين الذين يوهمونهم بإنجاز المقابلة وطلب التوطين، وجود صعوبات في إعادة التوطين لبعض الدول العربية لأسباب أمنية، اضطرار بعض اللاجئين للهروب عن طريق البحر بسبب حواجز إعادة التوطين، انتقائية إعادة التوطين في بعض الدول الأوربية على أساس الدين أو الجنسية.. وغيرها من الصعوبات التي قد يتعرض لها بعض اللاجئين في مصر عند إعادة توطينهم في بلدان أخرى مثال ذلك:

-ح(٨): "أنا سورية وزوجي وأولادي معتقلين في سوريا، وأخي في السويد، وليس لي عائل في مصر وأعاني من ظروف معيشية وصحية صعبة، ولي أكثر من ثلاث سنوات أحاول إعادة توطيني مع أخي لكن المفوضية لا ترد على طلبي، وفي نفس الوقت جارتي قدمت الطلب وقُبلت خلال شهرين، لا أعلم ما السبب فقد تكون ديانتها السبب، الله أعلم".

-ح(٩٦): "أحاول إعادة توطيني لأمريكا أنا وأسرتي بسبب معاناتي هنا، سواء بطريق شرعي عبر المفوضية أو عن طريق البحر، وللأسف لا أملك المال الكافي لذلك، وليس لدي واسطة ولا معي مال أرشي به أحد لكي أسافر".

د- الحق في العودة الطوعية (تحديات العودة للوطن وسبل التمكين):

جدول (٩) يكشف تقييم العينة لفاعلية استجابة مصر لتحقيق عودة اللاجئين الطوعية لبلدانهم الأصلية ن (١٧٥).

ع	"فاعلية استجابة مصر للإعادة الطوعية"						(استجابة مصر لتحقيق العودة الطوعية ١٩/ ٢٠٢٠) "تساعد مصر اللاجئين لديها في عودتهم بشكل طوعي لأوطانهم الأصلية باعتباره الحل الأمثل لإنهاء أزماتهم بشكل عادل ودائم"
	فاعلة		فاعلة إلى حد ما		غير فاعلة		
	ك	%	ك	%	ك	%	
عينة المفوضية ن (٥٣)	١٦	٣٠	٢٩	٥٥	٨	١٥	
عينة اللاجئين ن (١٢٢)	١٩	١٦	٣٩	٣٢	٦٤	٥٢	
المجموع ن (١٧٥)	٣٥	٢٠	٦٨	٣٩	٧٢	٤١	

أشارت غالبية عينة المفوضية بنسبة (٥٥%) إلى الفاعلية المشروطة لاستجابة الإعادة الطوعية للاجئين المقدمة من الحكومة المصرية بالتعاون مع المفوضية السامية بالقاهرة، باعتبار أن هذه الاستراتيجية تعد من الحلول الدائمة لإنهاء أزمات اللاجئين بشكل جذري، وفي ذات الوقت، لا تتلاءم هذه الاستراتيجية إلا مع اللاجئين الذين استقرت أحوال بلدانهم الأمنية والعسكرية والاقتصادية، فتُمكنهم من ممارسة حقهم في العودة بكرامة وأمان، في ظل تسهيل إجراءات العودة، والوقوف على مدى استمرار النزاعات المسلحة في الوطن الأم أو أية مظاهر للاضطهاد، فضلًا عن رغبة اللاجئين في عودتهم بشكل طوعي دون إرغام أو إجبار، وفي ظل حصولهم على بعض الضمانات القانونية والسياسية من وطنهم الأم والتي ستحميهم من التمييز أو الاضطهاد أو الخوف، وتجنبهم من بعض مظاهر الخوف الجسدي أو العقوبات أو الخوف المعنوي والمادي أو التعامل بخشونة وكراهية مع قضاياهم، كما ترى أحد مفردات العينة ما يلي:

-ح(١): "خلال الخمس سنوات الأخيرة عاد أكثر من (١٩%) من اللاجئين في مصر إلى أوطانهم بشكل طوعي ودون ضغوط مُورست عليهم من قبل الدولة المستضيفة (مصر)، حيث تشارك كلٌ من مؤسسة كاريتاس والمنظمة الدولية للهجرة في إعادة اللاجئين بشكل دبلوماسي وآمن إلى أوطانهم، عبر حصولهم على الحماية والتأمين، والدعم المالي، ومجانية تكاليف

السفر، من أجل تحقيق رحلة سلسة وآمنة عبر الحدود الدولية، ودون ملاحقة، وبهدف إعادة الاندماج في الوطن الأصلي مرة أخرى، مع تقديم مِنح متوسطة لبعض اللاجئين لدعمهم في تطوير مشروع تجاري أو استئجار منزل بدلًا من منزله المدمر، فضلًا عن تحملهم كافة تكاليف العلاج والرعاية الطبية للمصابين العائدين".

فيما أفادت نسبة (٥٢%) من عينة اللاجئين وملتمسي اللجوء بعدم فاعلية تلك الاستجابة بسبب عدد من العوائق والحواجز التي تعرقل تحقيق العودة الطوعية لهم، نذكر منها على سبيل المثال ما يلي: تعطل برنامج العودة الطوعية بسبب قيود جائحة كورونا على حرية السفر والتنقل ٢٠١٩/٢٠٢٠، تعقيد الإجراءات الإدارية والدبلوماسية لإنفاذ العودة الطوعية، طول المدة الزمنية لإتمام العودة وإجراءاتها، عدم التأكد من سلامة العائدين إلى أوطانهم، عدم وجود ضمانات حقيقية لتحقيق العودة بشكل آمن، تجميد ملفات عودة بعض اللاجئين دون إبداء أسباب منطقية من قبل المفوضية بالقاهرة، وجود صعوبات عند قفل الملف الخاص ببعض اللاجئين، تأجيل جميع خدمات المفوضية المتعلقة بالعودة الطوعية خلال العامين السابقين دون سابق إنذار، وجود عراقيل تضعها سلطات البلدان الأصلية تمنع اللاجئين من عودتهم وذلك لأسباب أمنية وعدم ثقة في العائدين، صعوبة إجراء مقابلة العودة الطوعية داخل المفوضية، تأجيل مواعيد غلق الملف بشكل مستمر ودون إبداء أسباب واضحة، تعطل خط المعلومات الخاص بإجراءات العودة الطوعية وعدم الرد على الاستفسارات المرسلة عبر إيميلات المفوضية، فضلًا عن ازدواجية التقييم من قبل المفوضية حول من يحق له العودة ومن لا يحق له، وغيرها من العقبات الأخرى كما تتضح من بعض حالات العينة كالتالي:

-ح(٩): "أنا لاجئ سوداني في مصر منذ العام ٢٠١٥ ومحروم من جميع خدمات المفوضية، ولا أعرف سبب ذلك، وأعيش مشاكل أمنية وظروف معيشية صعبة هنا، أتواصل مع المفوضية لكي أغلق ملفي وأعود للسودان، والمفوضية لا ترد على طلبي منذ عام ونصف، وعندما أقابل بعض المسؤولين على باب المفوضية يقولون لي ارحل بالطريقة التي تراها مناسبة (التهريب)".

-ح(١٦): "أريد العودة إلى اليمن، والمفوضية لا تريد مساعدتي، ولا أدري هل أعود إلى اليمن بدون غلق ملف لجوئي لمصر، وفي نفس الوقت لا أعلم ضرر ذلك على قدومي مرة أخرى في المستقبل القريب".

-ح(٣٨):"قدمت طلب لغلق ملفي منذ عام للمفوضية فرع الإسكندرية، ولم يعطوني سوى ورقة صغيرة مكتوب عليها رقم طلبي، ولم يتصل بي أحد إلى الآن، والمشكلة أنهم حرموني من كافة الخدمات والمساعدات بسبب طلبي لغلق الملف، وأنا لازلت عالق هنا".

- وتتفق هذه النتائج والمتعلقة "بفاعلية استجابة الحلول الدائمة لدعم اللاجئين وملتمسي اللجوء في مصر" مع رؤية "كارولين فونك" حول أن تنفيذ الحلول الدائمة داخل الدول المضيفة تتعرض –دائمًا– لأزمات ومشكلات متعددة على المستوى الدولي والوطني والمحلي، وتجبر هذه الأزمات أعدادًا قياسية على الرحيل من بعض الدول المضيفة إما داخل الحدود الإقليمية أو خارجها، إلا أن بعض المنظمات الدولية –المهتمة بشؤون اللاجئين– تعزز من آليات الحلول الدائمة للاجئين، عبر ما يلي: إعادة الإدماج المستدام، تعزيز الاندماج المحلي، تيسير إجراءات إعادة التوطين، مع تعزيز نهج قائم على المرونة يتضمن استراتيجيات حرية التنقل واللجوء (Carolin Funke, 2022). ولا يتأتى ذلك إلا في ضوء استكمال أنظمة الحماية الدولية الحالية، وإعطاء الأولوية للأشخاص الأكثر ضعفًا من بين ملتمسي اللجوء، مع تحديد المخاطر والتخفيف منها، فضلاً عن تعزيز صمود الدول المضيفة، والعمل مع الشركاء في المجال الإنساني والإنمائي والقطاع الخاص، من أجل زيادة الاعتماد على الذات، وللتخفيف من الآثار الضارة لحالات اللجوء المطول، والمخاطر المرتبطة بالاعتماد على المساعدات الخارجية.

المحور الثالث: التوجه الاستراتيجي للمفوضية في مصر (خطة الاستجابة وقطاع الحماية):

يهدف المحور الراهن إلى الإجابة على التساؤل التالي: "ما التوجه الاستراتيجي للمفوضية السامية في مصر نحو تعزيز آليات (التمكين، التوعية، حماية الطفل، وحماية اللاجئين من مخاطر العنف بأنواعه)؟ وكيف يمكن تقديرها؟"، وفي هذا السياق؛ كشفت غالبية عينة المفوضية عن أن استجابة (٢٠١٩/٢٠٢٠) حاولت دعم وتعزيز قدرة المؤسسات المصرية على الصمود أمام التحديات التي تواجهها إزاء احتياجات اللاجئين في جميع القطاعات والخدمات من ناحية، وأمام محاولات المجتمع الدولي لدعم وحماية اللاجئين في مصر سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا من ناحية أخرى، حيث إن تحسين الخدمات المقدمة من الحكومة المصرية بات أمرًا ضروريًا، في ظل ما تعانيه متطلبات واحتياجات اللاجئين –وخصوصًا الفئات الضعيفة منهم كالأطفال وكبار السن والمرأة– من مشكلات مركبة، والسعي نحو حمايتهم من العنف، وتمكينهم من التكيف والاندماج الاجتماعي. كما يحاول هذا المحور الكشف عن التحديات والفرص التي قد يتعرض لها اللاجئون في مصر إزاء بعض القضايا الحياتية، وتحديد أفضل الاتجاهات الاستراتيجية التي سوف تتبعها المفوضية السامية بالتعاون مع الحكومة المصرية في الفترة المقبلة، بهدف حل هذه الأزمات والتخفيف من حدتها، بما في ذلك قطاع الحماية، والاستجابة لحالات الطوارئ، وتعزيز الإدماج المجتمعي والاعتماد على الذات، بالإضافة إلى تمكين الفئات الضعيفة منهم، والسعي وراء الحلول الاستراتيجية طويلة الأمد. ويتم استعراض ذلك عبر النقاط الآتية:

أ) استجابة التمكين والمشورة (أشكال وصعوبات الحماية المجتمعية للاجئين):

جدول (١٠) يكشف تقييم العينة لقدرة استجابة مصر على تمكين اللاجئين وحمايتهم مجتمعيًا ن (١٧٥).

ع	"قدرة الاستجابة على التمكين وتقديم المشورة"						(استجابة مصر لتحقيق التمكين والمشورة ٢٠١٩/٢٠٢٠) "تسعى مصر إلى تمكين اللاجئين عبر منحهم الموارد اللازمة لتحقيق الاندماج والوقاية من العنف وتحقيق الحماية متعددة القطاعات"
	قادرة		قادرة إلى حد ما		غير قادرة		
	ك	%	ك	%	ك	%	
عينة المفوضية ن (٥٣)	٢١	٣٩	٢٢	٤٢	١٠	١٩	
عينة اللاجئين ن (١٢٢)	١٦	١٣	٣٢	٢٦	٧٤	٦١	
المجموع ن (١٧٥)	٣٧	٢١	٥٤	٣١	٨٤	٤٨	

أظهرت عينة الدراسة بنسبة (٤٢%) أن خطة الاستجابة (٢٠١٩/٢٠٢٠) قادرة إلى حد ما؛ على تمكين اللاجئين وتقديم المشورة لهم، ومساعدتهم في حل مشكلاتهم الطارئة والملحة، حيث تم مساعدة أكثر من (٢٥) ألف حالة من اللاجئين خلال الفترة من (٢٠١٩ إلى ٢٠٢١) بما في ذلك المساعدة على تخطي أزمات التسجيل والدعم والانخراط في الأنشطة الاجتماعية، ومساعدتهم طبيًا أثناء جائحة كورونا، كما تم تحديد مستندات ما يصل إلى (١٠،٠٠٠) آلاف حالة، وإجراء المقابلات لأكثر من (٧٠٠٠) آلاف حالة، وتقديم خدمة التمكين المجتمعي لأكثر من (٤٠٠٠) حالة خلال نفس الفترة، وحماية بعضهم ممن تعرضوا لسوء معاملة أو إهمال أو استغلال.

–ح(١٣): "تم تقديم مساعدات نفسية لأكثر من (٥٠٠٠) آلاف لاجئ في القاهرة والإسكندرية، وعقد أكثر من (٣٠) حملة توعية عالجنا فيها عدد من المشكلات النفسية والاجتماعية لبعض اللاجئين، ومن هذه المشكلات؛ ختان الإناث، الزواج المبكر، وسبل الحماية العاجلة، بالمشاركة مع عدد من المنظمات المحلية والدولية مثل: (منظمة بستيك) التي تساعد المفوضية بالقاهرة في تقديم عدد من الخدمات الصحية والنفسية والاجتماعية للاجئين".

فيما أوضحت عينة الدراسة من اللاجئين وملتمسي اللجوء بنسبة (٦١%) أن الاستجابة الراهنة غير قادرة على توفير سبل التمكين والمساعدة لهم، بسبب عدد من المشكلات التي يتعرضون لها؛ مثال ذلك: عدم تفعيل آليات التمكين والمساعدة للخطة فهي مجرد حبر على ورق غير قابل للتنفيذ، يقتصر العلاج النفسي الذي تقدمه المفوضية على مجرد الاتصال برقم هاتف تشرح له ما تشعر به ويقدم لك النصيحة الشفهية دون مساعدة ملموسة على الأرض، المشورة المقدمة هي مجرد تنظير فقط دون وجود خطة حقيقية يتم تنفيذها بمراحل عملية، هناك حالة من اليأس يشعر بها اللاجئون بسبب عدم مساواتهم في تلقي خدمات المساعدة النفسية والاجتماعية وتمكينهم مجتمعيًا، صعوبة الحصول على الدعم المعيشي لسنوات عديدة، ضعف مراعاة الحياة اليومية للاجئين والتخطيط لمستقبلهم، عدم مراعاة عدد من بنود اتفاقية جنيف (١٩٥١) حول المساعدة وتقديم المشورة للاجئين كحق إنساني، وقف خدمات تقييم العائلات الضعيفة منزليًا، رغبة اللاجئين في تكثيف مساعدتهم عبر الشعوب أو الحكومات العربية مباشرةً وليس عبر وكالات الأمم المتحدة التي تعطي الأولوية للخدمات الإدارية والتشغيلية فقط دون التركيز على معالجة مشكلاتهم الواقعية في المجتمع المصري، استنزاف الدعم المالي لهذه الاستجابة دون جدوى على واقع حياة اللاجئين، عدم ربط الاستجابة الراهنة بين نوعية وكمية المساعدات دون الأخذ في الاعتبار طبيعة المشكلات والحاجات المطلوبة والملحة، فضلًا عن تهميش رأي اللاجئين عند وضع الخطط التنفيذية للاستجابة الراهنة وآليات المساعدات التمكينية المطلوبة وأفضل السبل لتنفيذها.

-ح(٤٨): "منذ ثمانية شهور وأنا أقوم بالاتصال على جميع أرقام المفوضية الاثنا عشر لحاجتي إلى مساعدة ضرورية، ولكن جميع الخطوط مشغولة، حتى خدمات البريد الإلكتروني متوقفة، والآن أنا وبناتي أمام المفوضية نحاول تلقي خدمات المساعدة والمشورة ولا نجد آذان صاغية، وللعلم هذه المرة الخامسة لي هنا خلال شهرين، وكلها وعود كاذبة ومراوغات، وبناتي أمامي يضيع مستقبلهن وليس لي حول ولا قوة إلا البكاء والدعاء".

ب) التوعية بحقوق وواجبات اللاجئين في مصر(التخفيف من الحواجز القانونية):

جدول (١١) يكشف تقييم العينة لفاعلية استجابة مصر في تحقيق المساعدة القانونية للاجئين ن (١٧٥).

ع	"فاعلية الاستجابة القانونية للاجئين"						(استجابة مصر لتحقيق الدعم القانوني للاجئين ٢٠١٩/٢٠٢٠)
	فاعلة		فاعلة إلى حد ما		غير فاعلة		
	ك	%	ك	%	ك	%	
عينة المفوضية ن (٥٣)	١٨	٣٤	٢٨	٥٣	٧	١٣	"تقدم مصر كافة المساعدات القانونية والدعم للاجئين على أراضيها، وتُشكل بيئة ملاءمة لحمايتهم أمنيًا دون تمييز"
عينة اللاجئين ن (١٢٢)	٢٥	٢٠	٦٢	٥١	٣٥	٢٩	
المجموع ن (١٧٥)	٤٣	٢٥	٩٠	٥١	٤٢	٢٤	

كشفت غالبية عينة المفوضية بنسبة (٥٣%) أن الاستجابة الراهنة تحقق الدعم القانوني للاجئين في مصر إلى حد ما، من خلال مساعدتهم في التعرف على حقوقهم وواجباتهم تجاه المجتمع المضيف مصر، وذلك؛ عبر تيسير الحصول على الوثائق القانونية التي تُؤمن لهم اللجوء، خصوصًا تلك الإجراءات المتعلقة بالأحوال المدنية والحضانة والطلاق وطرق الحصول على جنسية البلد المضيف، بالإضافة إلى تسهيل إضافة المواليد وتسجيل الوفيات وتوثيق الزواج، وسرعة تقديم الدعم القانوني في قضايا مثل الرعاية والسكن والتوطين والعودة الطوعية والتعليم وغيرها، كما تعزز -الاستجابة- حصولهم على الخدمات القانونية بشكل سري ومستقل وآمن، خصوصًا في قضايا لم شمل الأسرة ونظام الهجرة للخارج ومكافحة العنصرية، كما

أسست المفوضية في مصر "مركز المشورة القانونية" لتقديم النصائح والحلول، ولتعريف اللاجئين بحقوقهم وواجباتهم، وحمايتهم، ودعم اندماجهم المحلي.

-ح(٣٧): "قدمنا دعمًا قانونيًا وقضائيًا لأكثر من ٦ آلاف لاجئ في عام ٢٠٢٠ فقط، عبر التدخل المباشر أو عن طريق الدعم الإلكتروني والهاتفي، وذلك لمساعدتهم في إنهاء أزماتهم مع المؤسسات القضائية والشرطية في مصر".

فيما كشفت عينة اللاجئين وملتمسي اللجوء بنسبة (٥١%) أن الاستجابة الراهنة تساعدهم في الحصول على الدعم القانوني لبعض من قضاياهم ومشكلاتهم، ولكن يشوب هذا الدعم بعض العقبات الأخرى، مثال ذلك: أن الخدمة القانونية في ظاهرها مجانية ولكن يُطلب من البعض مقابل مادي بشكل خفي، تعنت بعض موظفي المفوضية في تقديم الخدمة القانونية بشكل غير مبرر، رفض بعض محامي المفوضية من تقديم الخدمة القانونية لأسباب غامضة، صعوبة الإجراءات القانونية الخاصة بالعودة الطوعية، خسارة بعض القضايا المنظورة في المحاكم المصرية بسبب صعوبة استكمال الأوراق الثبوتية، غموض بعض الجوانب القانونية على حاملي الكارت الأزرق في مصر مما تسبب في عدم حصول بعضهم على أية مساعدات أو خدمات، تعرض بعض اللاجئين إلى عقبات قانونية في مكاتب البريد المصري عند رفع بصمه العين لتسهيل حصولهم على المساعدات النقدية، وجود صعوبات في تحريك ملفات بعض اللاجئين لتحديد الوضع القانوني وإتمام المقابلات، فضلًا عن؛ الاضطرار إلى التعامل مع محامين من خارج المفوضية وتحمل نفقاتهم المالية الكبيرة لإنهاء بعض مشكلاتهم القانونية، وغيرها من العقبات القانونية مثال ذلك:

-ح(٦٦): "خمس سنوات وأنا أحاول إعادة توطيني إلى أمريكا، وكل مرة أقدم ملفي ويتم رفضه لأسباب قانونية، ذهبت لأكثر من محامي وقمت بالاتصال بالمفوضية والذهاب إلى مكاتبهم عدة مرات، ولكن للأسف دون جدوى إلى الآن".

ج) استجابة الحماية (حماية الأطفال، العنف القائم على النوع الاجتماعي، الاحتجاز، الفئات الضعيفة):

جدول (١٢) يكشف تقييم العينة لفاعلية استجابة مصر في تحقيق الحماية للاجئين وملتمسي اللجوء ن (١٧٥).

ع	"فاعلية استجابة الحماية"						(استجابة مصر لتحقيق الحماية للاجئين ٢٠١٩/٢٠٢٠) "تعاون الحكومة المصرية مع الوكالات الدولية في قطاع حماية الأطفال، وحماية المرأة وتركز على حماية الأطفال من العنف الجنسي، والحماية من الاعتقال التعسفي"
	فاعلة		فاعلة إلى حد ما		غير فاعلة		
	ك	%	ك	%	ك	%	
عينة المفوضية ن (٥٣)	٤٠	٧٥	٦	١٢	٧	١٣	
عينة اللاجئين ن (١٢٢)	١٨	١٥	٤٦	٣٧	٥٨	٤٨	
المجموع ن (١٧٥)	٥٨	٣٣	٥٢	٣٠	٦٥	٣٧	

أبدت عينة المفوضية بنسبة (٧٥%) تحمسها تجاه استجابة الحماية الموجهة للاجئين في مصر ٢٠١٩/٢٠٢٠، حيث أشاروا إلى أن هذه الاستجابة تخدم أكثر من (٤٠ ألف) طفل في عمر (٥-١٧) سنة من مجموع اللاجئين في مصر، وأكثر من (٥ آلاف) طفل من غير المصحوبين والمنفصلين عن أسرهم، وعدد (٢٥ ألف) لاجئ من ذوي الإعاقة، وتقدم لهم سبل الحماية والتعامل معهم كفئات ضعيفة ومهمشة، وذلك عبر رصد وتفعيل اتجاهات الحماية من قبل الشركاء والحكومة المصرية، للوصول إليهم وتقديم الحماية لهم، ومن مظاهر الخدمات المقدمة لحماية اللاجئين عبر هذه الخطة ما يلي: الحماية من الترحيل التعسفي، حماية ملتمسي اللجوء القادمين بطرق غير شرعية إلى مصر من الطرد أو السجن إلى حين استكمال أورق لجوئهم، تأمين ومراقبة الأماكن التي يُحتجز فيها اللاجئين وتقديم الحماية لهم والإفراج عنهم، التخفيف من العقبات البيروقراطية التي تعطل إصدار الوثائق الرسمية لهم، تفعيل ضمانات الحماية بناءً على المعايير الدولية الخاصة بضوابط

اللجوء، توسيع الخدمات المقدمة لحماية الأطفال اللاجئين ودعم أسرهم، رعاية الناجين من العنف الجنسي والجنساني وحمايتهم والدفاع عن قضاياهم، رعاية ذوي الإعاقة وكبار السن من اللاجئين وحمايتهم صحيًا ونفسيًا واجتماعيًا، بناء قدرات الصمود لمؤسسات حماية اللاجئين وتعزيز سبل وقايتهم من المخاطر وآليات التوعية الخاصة بهم، مشاركة اللاجئين في وضع خطة الحماية وتنفيذها وتقييمها، تعزيز آليات الحماية المجتمعية للاجئين بناء على معايير السن والنوع والحقوق المكفولة، التعاون مع شركاء الحماية مثال ذلك "المجلس القومي للمرأة والمجلس القومي للطفولة والأمومة ومنظمة (تير ديزوم) في مصر"، حماية ملتمسي اللجوء القادمين عبر قوارب العبور من البحر المتوسط؛ وذلك من خلال مراقبة حركة عبور الحدود والسفر وأنشطة التهريب عبر منافذ الحدود مع السودان وليبيا والبحر المتوسط، والإبلاغ عن المهربين وتجار الهجرة من الإتجار في البشر، التعاون مع منظمة "إنقاذ الطفولة" لحماية الطفل غير المصحوب أو الطفل المنفصل عن ذويه من خلال التخفيف من مخاوفه المتعلقة بـ(سوء المعاملة، الاستغلال، والعنف)، إنشاء "وحدة حماية الطفل" وتفعيل البريد الإلكتروني الخاص بها "arecacp@unhcr.org" وتفعيل خطها الساخن "٠٢٢٧٣٩٠٤٠٠"، إنشاء "خدمة الطوارئ" لدعم الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي –تلك اللاتي تعرضن لاغتصاب أو بيع أو سبي– بالتعاون مع منظمة "كير"، التنسيق مع بعض منظمات الحماية المحلية والدولية مثال ذلك: "منظمة أطباء بلا حدود، مصر الملجأ للراعية الطبية، المحامون المتحدون، المنظمة المصرية لحقوق اللاجئين"، دعم أول قانون محلي متعلق بقضايا اللجوء وسبل حمايتهم من (الاحتجاز أو الاعتداء أو الاستغلال)، بالإضافة إلى زيادة الدعم المالي الدولي والمحلي لحمايتهم من المخاطر.. وغيرها من مظاهر الحماية الأخرى التي ذكرتها عينة الدراسة.

جدول (١٣) يوضح محاور خطة قطاع الحماية للاجئين في مصر ٢٠١٩/٢٠٢٠.

الوكالات الرئيسية	رئيس القطاع: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين اليونيسيف (الفريق العامل الفرعي المعني بحماية الطفل – رئيس مشارك)	
الشركاء في المناشدة	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، هيئة إنقاذ الطفولة، صندوق الأمم المتحدة للسكان	
شركاء آخرون	المجلس العربي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان، مؤسسة كاريتاس، تعاونية المساعدة والإغاثة في كل مكان - منظمة كير، المؤسسة المصرية لحقوق اللاجئين، المجلس القومي للطفولة والأمومة، المجلس القومي للمرأة	
الأهداف	١- ضمان الوصول إلى الأراضي والحصول على اللجوء والحقوق الأساسية وإيجاد حلول دائمة متنوعة؛ ٢- الحد من مخاطر العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي وآثاره، وتعزيز الحصول على خدمات جيدة غير تمييزية؛ ٣- تعزيز أنظمة حماية الطفل وتحسين فرص الأطفال والمراهقين والشباب في الحصول على تدخلات جيدة لحماية الطفل. ٤- تعزيز آليات المشاركة المجتمعية والتوعية، بهدف تعزيز التعايش المتناغم فيما بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة، وكذلك تحديد احتياجات الفئات المستفيدة الأكثر ضعفاً وتلبيتها.	
المتطلبات المالية	٢٠١٩	٢٠٢٠
المتطلبات المالية للاجئين	٢٣,١١١,٤٠٧ دولار أمريكي	٢٣,٧٦١,٨٦١ دولار أمريكي
المتطلبات المالية لمكون الصمود	٣,١٦٣,٢٦٨ دولار أمريكي	٣,١٩٠,٧٩٤ دولار أمريكي
إجمالي المتطلبات المالية لخطة الاستجابة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على الصمود	٢٦,٢٧٤,٦٧٥ دولار أمريكي	٢٦,٩٥٢,٦٥٥ دولار أمريكي

المصدر: (المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالقاهرة، ٢٠٢٠، ص١٥).

فيما أشارت عينة اللاجئين وملتمسي اللجوء بنسبة (٤٨%) إلى عدم فاعلية استجابة الحماية إزاء مشكلاتهم القائمة، وذلك بسبب عدد من العقبات التي يواجهونها، ومن هذه العقبات –على سبيل المثال كما ذكرتها العينة– ما يلي: صعوبة التواصل مع المفوضية عند الاحتجاز أو الاعتقال، إهمال الأطفال من ذوي الإعاقات وعدم تقديم الحماية والمساعدة المطلوبة لهم بشكل منصف وسريع، إقصاء الأطفال من المساعدات المالية دون دعم أو حماية، عدم قدرة المفوضية على حماية الأطفال من الاستغلال مما يجعلهم فريسة في يد بعض البلطجية وتجار التسول، ضعف خدمات الحماية المقدمة من منظمة "كاريتاس" في القاهرة والإسكندرية، صعوبة حماية أطفال اللاجئين في المدارس من ظاهرة التنمر، تعسف إجراءات المفوضية الخاصة بتسجيل الأطفال الأيتام أو أطفال اللاجئين من العلاقات غير الشرعية أو خارج إطار الزواج، صعوبة حماية أطفال اللاجئين من المشكلات النفسية نتيجة قدومهم من مجتمعات بها حروب، تعرض أطفال اللاجئين لمخاطر التفكك الأسري داخل المجتمع المضيف، ضعف خدمات الحماية الطبية لدعم وعلاج الأطفال وكبار السن من التشوهات أو الأمراض المزمنة، تعرض أطفال اللاجئين لمخاطر الخطف والتهديد بشكل متكرر، تعرض اللاجئين للتهديد من قبل ذويهم دون وجود حماية من هذا الخطر، عدم استجابة أرقام هواتف قسم الحماية بشكل سريع ومنظم، تعرض بعض الأطفال للتحرش الجنسي من داخل الأسرة ومن خارجها –في الشارع– بشكل متكرر ودون حماية، ترحيل بعض الأطفال خارج مصر دون وجود سبب واضح، غموض معايير الحماية من المخاطر لدى المفوضية، تقديم خدمات الحماية من المفوضيّة للمسجلين فيها فقط وتهميش طالبي اللجوء، تقديم الحماية لعدد محدد من الأطفال داخل الأسرة، تعرض بعض اللاجئين لخطر الطرد من السكن من قبل الملاك

بسبب عدم دفع الإيجار مع رفع الملاك لقيمة الإيجار بشكل مستمر، ضعف خدمات الحماية الخاصة بلم شمل الأسرة، ضعف خدمات الحماية المقدمة من منظمتي "بستك، وسان اندرو" والمختصتان بتقديم الحماية للاجئين عند التعرض للضرب أو الاعتداء أو الحبس التعسفي، عدم الرد على بلاغات التعرض للإهانة أو الضرب أو التحرش من قبل المفوضية، تعرض المرأة اللاجئة لعدد كبير من مظاهر العنف الجسدي واللفظي، عدم تفعيل قوانين حماية المرأة اللاجئة بشكل عادل، ضعف تمويل أقسام الحماية، عدم تفعيل مخرجات حملة "١٦ يومًا لمناهضة العنف ضد المرأة، وحملة جيل المساواة" والتي تنظمها المفوضية بشكل دوري مع منظمة "كير انترناشيونال" والمعنية بحماية اللاجئات من العنف القائم على الجنس والنوع، بالإضافة إلى؛ تعرض بعض اللاجئين للاحتجاز من قبل السلطات المصرية بسبب انتهاء كروت الإقامة وصعوبة تجديدها .. وغيرها من العقبات الأخرى كما تتضح من استجابات عينة اللاجئين:

-ح(١٢): "ابني عمره ٦ سنوات وقد تعرض لمحاولة خطف منذ شهرين، من اثنين يركبان موتوسكل، والحمد لله نجى منهم، ولكن للأسف أصيب بفوبيا هستيرية وخوف نفسي شديد من النزول للشارع، ويصرخ بمجرد رؤيته لأية موتوسكل، وأحاول التواصل مع قسم الحماية بالمفوضية، وأرسلت لهم إيميلات كثيرة، ولكن دون استجابة أو رد".

-ح(١٩): "هربت من سوريا لأجد ملاذًا آمنًا هنا لكني اصطدمت بواقع أشد مرارة، فالمفوضية هنا لا توفر لنا أي شكل من أشكال الحماية سواء الأمنية أو الجسدية أو المالية، المفوضية لم تخدمنا بشيء، حاولت الهروب عبر البحر وفشلت، كروت إقامتي منتهية ولا يريدون تجديدها، ويتم القبض عليّ في كل كمين، أناشد المفوضية لقفل ملفي هنا وترحيلي لأي مكان آخر، فقد تعبت نفسيًا وجسديًا".

شكل (٤) يوضح حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي ضد الطفل والمرأة المُبلغ عنها من اللاجئين في مصر ٢٠١٩

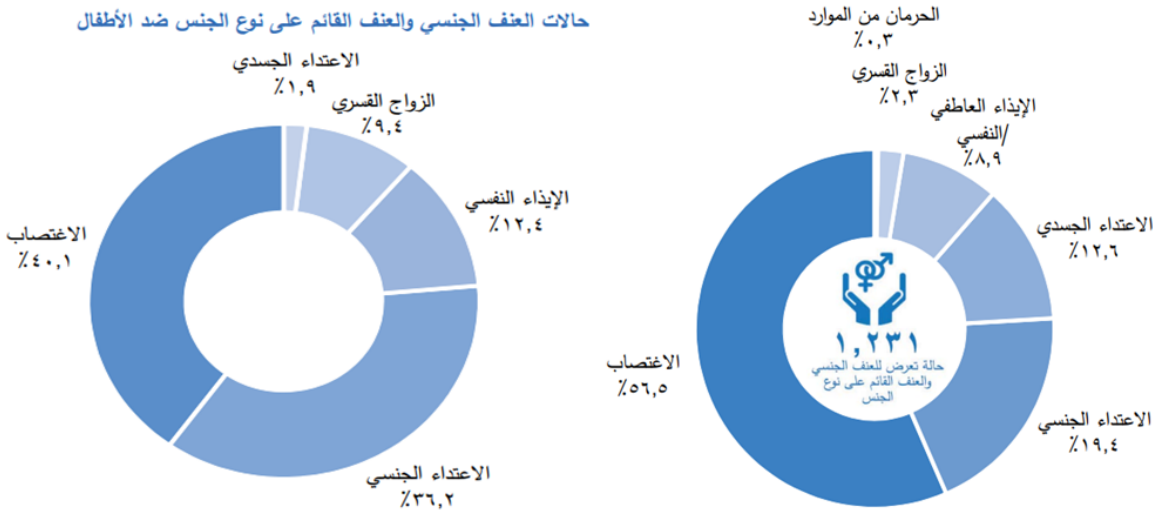

المصدر: (المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالقاهرة، ٢٠١٩، ص١٧-١٨).

-وتقترب نتائج هذا المحور والمتعلقة "بالتوجه الاستراتيجي لقطاع الحماية في مصر" مع الرؤية النظرية التي تبناها "جيمس سوتر" حول ما يعرف بـ (العدالة التعويضية للاجئين) والتي من خلالها تلتزم الدول بحماية اللجوء كشكل من أشكال التعويض للاجئين الفارين من دولهم، بحجة أن الدول جميعها -المنضمة للأمم المتحدة- تدين بحماية اللاجئين، في ضوء فشلهم في ردع دولة اللاجئ على استخدام العنف ضده، لذا تتحمل جميع الدول المسؤولية عن الأضرار غير المبررة التي قد يتعرض لها، وبهذا يكون اللجوء هو الشكل الأنسب للتعويض والحماية، فضلًا عن تحملها للتداعيات الأخلاقية إذا لم تتمكن

الدولة من حماية اللاجئين فيها، أو التخفيف من التوترات أو المقايضات الأخلاقية (James Souter, 2021). في ظل مبدأ تقاسم الدول لمسؤولية حماية اللاجئين وملتمسي اللجوء.

المحور الرابع: الشراكات والتنسيق لدعم اللاجئين (استجابة المفوضية للتعاون، وصور التحديات):

تتضح استجابات عينة الدراسة لهذا المحور من خلال الإجابة على التساؤل التالي: ما الشراكات وصور التنسيق التي تعقدها المفوضية لخدمة اللاجئين وملتمسي اللجوء في مصر؟ وما انعكاسها على أزماتهم الراهنة؟ حيث تمثل وزارة الخارجية المصرية الشريك الرئيس للمفوضية في مصر، وذلك بالتنسيق والتعاون مع الوكالات الدولية التابعة للأمم المتحدة، المهتمة بشؤون اللاجئين وملتمسي اللجوء في مصر والشرق الأوسط، والوقوف مع الشركاء على التحديات والفجوات التي تواجه اللاجئين في مجال الحماية والبرامج والخدمات، من خلال فريق عمل دولي مدرب، وعدد من الحكومات، والوكالات المانحة، والمنظمات المدنية، حيث يتشكل عملهم في ضوء تبادل المعلومات ومشاركة الأدوات اللازمة، كما تتضح خطة عملهم بشكل مفصل من خلال النقاط الآتية:

أ) المنظمات الشريكة للمفوضية السامية في مصر (الخدمات المقدمة وجدواها):

جدول (١٤) يكشف تقييم العينة لفاعلية المنظمات الشريكة في تقديم الدعم للاجئين وملتمسي اللجوء في مصر ن (١٧٥).

ع	"فاعلية استجابة المنظمات الشريكة"						(استجابة مصر للتعاون مع المنظمات الشريكة ٢٠١٩/٢٠٢٠) "تعاون الخارجية المصرية مع شبكة متعددة القطاعات من المنظمات والوكالات الدولية لدعم اللاجئين وطالبي اللجوء: اجتماعيًا وقانونيًا واقتصاديًا وسياسيًا"
	فاعلة		فاعلة إلى حد ما		غير فاعلة		
	ك	%	ك	%	ك	%	
عينة المفوضية ن (٥٣)	٢٩	٥٥	١٥	٢٨	٩	١٧	
عينة اللاجئين ن (١٢٢)	٢٠	١٦	٥١	٤٢	٥١	٤٢	
المجموع ن (١٧٥)	٤٩	٢٨	٦٦	٣٧	٦٠	٣٥	

كشفت غالبية عينة المفوضية بنسبة (٥٥%) أن الشركاء التشغيليين والتنفيذيين للمفوضية في مصر، يؤدون دورًا بالغ الأهمية في دعم اللاجئين وتعزيز قدرة صمود المجتمع المضيف، عبر مجموعة واسعة من الشراكات الاستراتيجية بهدف تنفيذ خطة الاستجابة القائمة على الحماية والدعم ووضع الحلول الدائمة والعادلة للاجئين، حيث ينقسم شركاء المفوضية في مصر إلى فريقين، الأول: (الشركاء التنفيذيين الذين يتلقون تمويلًا من المفوضية)، والثاني: (الشركاء التشغيليين الذين لا يتلقون دعمًا ماليًا من المفوضية) وذلك للقيام بدور رئيس في خدمة اللاجئين وتأمين احتياجاتهم في مصر، ومن أمثلة المنظمات التشغيلية ما يلي: "**صندوق الأمم المتحدة للسكان**" والذي يساعد اللاجئات المعرضات لخطر الإجهاد والوفاة وحمايتهن من العنف القائم على النوع الاجتماعي، "**برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز**" والذي يقدم دعمًا طبيًا للاجئين الذين أصيبوا بفيروس نقص المناعة عن طريق الاغتصاب أو الإمراض المتعمد مع توفير العلاج لهم، "**هيئة الأمم المتحدة للمرأة**" والتي تعمل على تمكين السيدات اللاجئات ومساواتهن في الحقوق والواجبات، منظمة "**اليونيسف**" والتي تساهم في تقديم الحماية الاجتماعية والتعليمية لأطفال اللاجئين، "**برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**" والذي يقدم الدعم للاجئين في مجالات التنمية والديمقراطية وتعزيز الصمود في مواجهة الكوارث والأزمات، "**مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع**" والذي يساعد المفوضية في تعزيز البنية التحتية للمجتمع المضيف (مصر) وتوفير منح لمشاريع اقتصادية ناجحة للاجئين، "**المنظمة الدولية للهجرة**" والتي تساعد المفوضية والحكومة المصرية في تنفيذ أنشطة إدارة الهجرة وتعظيم أثرها الإيجابي على اللاجئين،

"**برنامج الأغذية العالمي**" والذي يقدم مساعدات غذائية ومالية لأكثر من (١٦٠) ألف لاجئ في مصر، "**منظمة الصحة العالمية**" والتي تقدم الخدمات الصحية للاجئين بالمجان خصوصًا في ظل جائحة كورونا، "**برنامج الأمم المتحدة للمتطوعين**" والذي يقدم برامج لتدريب وتأهيل اللاجئين في مجالات الخدمات الإنسانية والتنموية. كما أن من أمثلة المنظمات التنفيذية الشريكة للمفوضية في مصر ما يلي: "**هيئة إنقاذ الطفولة**" والتي تقدم خدمات لأطفال اللاجئين في مجالات الحماية والدعم والرعاية الطبية والتعليمية، منظمة "**تير دي زوم**" والتي تساعد اللاجئين في مجال المنازعات المحلية والتخفيف من حدة الصعوبات الوظيفية والحماية القانونية والصحة العقلية والمساعدات النقدية، منظمة "**كاريتاس**" المهتمة بتحقيق المشورة والدعم النقدي والطبي والتدريب وتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية للاجئين في مصر، ومنظمة "**مصر الملجأ**" المهتمة بتقديم المساعدات الغذائية والتأهيل والدعم الوظيفي والنفسي والطبي، هيئة "**الإغاثة الكاثوليكية**" والتي تعمل على دعم السلام بين اللاجئين ومجتمعاتهم الأصلية وتساهم في نشر قيم التسامح الديني والعرقي بين اللاجئين وبعضهم، "**المؤسسة المصرية لدعم اللاجئين**" في مجالات التدريب والتوعية القانونية، "**المحامون المتحدون**" الذين يقدمون الدعم للاجئين المحتجزين أو الهاربين من أحكام قضائية أو الذين لم تستكمل أوراق تسجيلهم لتأمين مأوى آمن لهم في مصر، منظمة "**بستك**" المهتمة بمجال حماية اللاجئين من المخاطر الاجتماعية والطبية، مؤسسة "**كير**" الرائدة في إنهاء الفقر والحرمان الذي يعاني منه اللاجئين، معهد "**دون بوسكو**" المهتم بتدريب شباب اللاجئين على تصنيع التكنولوجيا والابتكار في مجال الذكاء الاصطناعي، "**الهلال الأحمر المصري**" والذي يساهم في التخفيف من معاناة اللاجئين ودعمهم في مواجهة الكوارث والأزمات الصحية، مؤسسة "**بلان انترناشيونال**" الداعمة لحقوق الأطفال اللاجئين في مصر، بالإضافة إلى؛ مؤسسة "**سانت أندروز لخدمات اللاجئين**" والمتخصصة في تقديم الدعم التعليمي والقانوني والنفسي والاجتماعي للاجئين في مصر.

جدول (١٥) يوضح المتطلبات المالية للمنظمات الشريكة للمفوضية السامية في مصر ٢٠٢٠.

الوكالة	متطلبات الميزانية المكونة للاجئين	
	٢٠٢٠	٢٠٢١
منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)	٧,١٩٩,٢٦٠	٧,٨٤٤,٤٢٦
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)	٥٠,٤٠٩,٠٧٨	٥٨,٦٩٤,١١٧
هيئة انقاذ الطفولة الدولية (SCI)	١,٢٨٠,٠٠٠	١,٤٢٥,٠٠٠
هيئة الإغاثة الكاثوليكية (CRS)	٤,٣١١,٢٢٤	٤,٤٠٩,٨١٢
هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)	٢٨٠,٠٠٠	٢٨٠,٠٠٠
برنامج الأغذية العالمي (WFP)	٢١,٣١١,١١٦	٢١,٣١١,١١٦
منظمة الصحة العالمية (WHO)	٨٠٠,٠٠٠	٧٢٥,٠٠٠
صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)	١,٦٧٣,٠٠٠	١,٩٣٢,٠٠٠
منظمة العمل الدولية (ILO)	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٥٠٠,٠٠٠
الدون بوسكو	٣١٧,١٠١	٤٥٠,٠٠٠
الإجمالي	**٨٩,٥٨٠,٧٧٩**	**٩٩,٥٧١,٤٧١**

المصدر: (المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالقاهرة، ٢٠٢٠، ص٧).

فيما انقسمت عينة اللاجئين حول مدى جدوى استجابة المنظمات الشريكة في تقديم الدعم لهم؛ بين فاعليتها إلى حدما بنسبة (٤٢%)، وأنها غير فاعلة بنسبة (٤٢%) أيضًا، وذلك للأسباب الآتية: أنهم يواجهون قصورًا في تلقي خدمات المنظمات الشريكة في كافة المجالات خصوصًا مجالات الحماية والرعاية والدعم الاجتماعي والاقتصادي، فضلًا عن وجود صعوبات في تلقي المنح التعليمية المقدمة من هيئة الإغاثة الكاثوليكية، وعدم وجود عدالة في توزيع الإعانات والمساعدات بين اللاجئين المقيمين في القاهرة عن المقيمين في الإسكندرية، بالإضافة إلى عدم كفاية المساعدات الطبية والمالية المقدمة لإجراء عمليات جراحية دقيقة، فضلًا عن عدم الاستجابة بشكل سريع للاحتياجات الضرورية، والمماطلة في تنفيذها، مع الازدواجية في التعامل بين اللاجئين حسب جنسياتهم عند تلقي الخدمات، وغيرها من العقبات الأخرى.

ب) القطاع الخاص وشبكة المجتمع المدني (استجابة الشراكات المدنية مع المفوضية في مصر):

جدول (١٦) يكشف تقييم العينة لفاعلية شراكة المفوضية مع القطاع الخاص والمجتمع المدني لدعم اللاجئين في مصر ن (١٧٥).

ع	"فاعلية استجابة القطاع الخاص والمجتمع المدني"						(استجابة مصر لتحقيق الشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني ٢٠١٩/٢٠٢٠) "تسعى الدولة المصرية إلى تحقيق دور متنامي للقطاع الخاص والمجتمع المدني من أجل تعبئة الموارد اللازمة لدعم اللاجئين وطالبي اللجوء"
	فاعلة		فاعلة إلى حد ما		غير فاعلة		
	ك	%	ك	%	ك	%	
عينة المفوضية ن (٥٣)	٣٩	٧٣	٨	١٥	٦	١٢	
عينة اللاجئين ن (١٢٢)	٢١	١٨	٤٠	٣٢	٦١	٥٠	
المجموع ن (١٧٥)	٦٠	٣٤	٤٨	٢٨	٦٧	٣٨	

كشفت غالبية عينة المفوضية بنسبة (٧٣%) عن الدور الحيوي للقطاع الخاص المصري وشبكة المجتمع المدني في دعم اللاجئين وتحسين قدرة الدولة المصرية على الصمود أمام الأعداد المتزايدة للاجئين وملتمسي اللجوء وتزايد احتياجاتهم وأزماتهم، حيث تقوم بعض الشركات الخاصة والجهات الخيرية المحلية والدولية بتعظيم قدرة المفوضية في تقديم المساعدات المنقذة للاجئين وتنفيذ بعض برامج الحلول الدائمة، وذلك لحماية اللاجئين وتلبية متطلباتهم وحل مشكلاتهم المعقدة، ومن أمثلة مؤسسات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني المتعاونة مع المفوضية ما يلي: "**مؤسسة ساويرس للتنمية الاجتماعية**" والتي وقعت اتفاقية شراكة مع المفوضية عام ٢٠٢٠ لتمكين أكثر من (٤) آلاف أسرة لاجئة في مجالات الصحة والتعليم والدعم الاقتصادي طوال فترة جائحة كورونا مع توفير مساعدات شهرية للاجئين الأكثر احتياجًا بقيمة (١١) مليون دولار، و"**مؤسسة فودافون**" حيث تعاقدت المؤسسة مع المفوضية في مصر عام ٢٠١٣ لدعم اللاجئين في مجالات التعليم الرقمي والإنترنت، وتقديم منح دراسية لأكثر من (١٣٠) ألف لاجي، وإنشاء أكثر من (١٨) مدرسة بقيمة (٣٠) مليون يورو، فيما تشاركت "**مؤسسة الألفي**" مع المفوضية في مجالات الطفولة والأمومة والعلوم والتكنولوجيا والهندسة.. وغيرها من المؤسسات –الخاصة والمدنية– الأخرى، مثال ذلك:

–ح(٥٠): "دعمت مؤسسة (ألف اختراع واختراع) اللاجئين في مصر في مجالات استكشاف التاريخ والثقافة والعلوم، وقدمت لهم منح بحثية ودراسية بقيمة (٥) مليون جنيه عام ٢٠٢٠".

فيما أبدت نسبة (٥٠%) من عينة اللاجئين وملتمسي اللجوء في مصر عدم رضاهم عن أداء القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني إزاء الخدمات المقدمة لهم، بسبب عدد من العقبات، مثال ذلك: التمييز على أساس الجنسية في الحصول على المنح الدراسية للاجئين حيث يحرم منها اللاجئون من أصول أفريقية ويحصل عليها اللاجئون العرب خصوصًا السوريين،

ضعف التمويل الأوروبي لدعم المنظمات المدنية في مصر بهدف مساعدتهم في تقديم الخدمات بكفاءة أعلى، صعوبة الحصول على المنح التي تمولها مؤسسة ساويرس للتنمية الاجتماعية، حرمان ملتمسي اللجوء من خدمات القطاع الخاص بسبب عدم اكتمال أوراق تسجيلهم، استبعاد اللاجئين المنتهية كروت إقامتهم من هذه المساعدات، شعور البعض أن هذه المنظمات تجمع تبرعات مالية كبيرة على أساس مساعدتهم إلا أنهم لا يتلقون إلا جزء بسيط من هذه الأموال والمنح، استبعاد كبار السن من غالبية خدمات القطاع الخاص سواء خدمات التشغيل أو المنح، صعوبة الحصول على الخدمات الصحية المجانية من بعض المستشفيات الخاصة المدعومة من القطاع الخاص، تهميش ذوي الاحتياجات الخاصة –خصوصًا فاقدي الأطراف– من منح العمل المقدمة للتشغيل، توقف معاش تكافل وكرامة بسبب التأمينات الاجتماعية لبعض اللاجئين، وغيرها من العقبات والتحديات؛ مثل:

–ح(٢٥): "أحتاج لإجراء عملية عاجلة بالعمود الفقري وتقدمت بطلب لمؤسسة ساويرس لدعمي ماليًا منذ عام، ولكن دون استجابة وأنا الآن على مشارف الإصابة بشلل في القدمين بسبب تضرر نخاعي الشوكي".

ج) تعاون المفوضية مع جامعة الدول العربية (الاستجابة العربية لدعم اللاجئين في مصر):

جدول (١٧) يكشف تقييم عينة الدراسة لفاعلية استجابة مصر في تحقيق التعاون العربي لدعم اللاجئين ن (١٧٥).

ع	"فاعلية استجابة جامعة الدول العربية"						(استجابة مصر للتعاون مع جامعة الدول العربية ٢٠١٩/٢٠٢٠) "تدعم الخارجية المصرية الاستراتيجية العربية لحماية اللاجئين وملتمسي اللجوء في مصر والمنطقة العربية"
	فاعلة		فاعلة إلى حد ما		غير فاعلة		
	ك	%	ك	%	ك	%	
عينة المفوضية ن (٥٣)	٣٩	٧٣	٩	١٧	٥	١٠	
عينة اللاجئين ن (١٢٢)	٢٠	١٦	٦٩	٥٧	٣٣	٢٧	
المجموع ن (١٧٥)	٥٩	٣٤	٧٨	٤٤	٣٨	٢٢	

أوضحت غالبية عينة المفوضية بنسبة (٧٣%) أهمية الدور الحيوي الذي تؤديه جامعة الدول العربية في دعم وحماية اللاجئين وملتمسي اللجوء في مصر، في ظل الظروف الأمنية المتوترة، والاضطرابات السياسية والعسكرية في المنطقة العربية، إذ تستقبل الدول العربية أكثر من (٥٢%) من اللاجئين على المستوى الدولي، وهو ما يشكل ضغطًا كبيرًا على الدول المضيفة خصوصًا تلك الدول التي لديها مشكلات اقتصادية، لذا تقدم الجامعة دعمًا لهذه الدول ومنها مصر، وهذا الدعم يتشكل على المستوى الاقتصادي والدبلوماسي والأمني، وفي هذا الصدد، تشير العينة إلى أن المفوضية بالقاهرة تنسق مع جامعة الدول العربية لتعزيز قدرة الدولة المصرية على تقديم الدعم والحماية للاجئين والمهاجرين وعديمي الجنسية، من خلال توقيع مذكرات تفاهم بين الطرفين تشمل ملفات الحماية، والإعادة الطوعية، وسرعة التسجيل، وتحديد الوضع، وتحديث الأطر التشريعية لمعالجة التطورات المتسارعة في قضايا اللجوء إلى مصر، وضمان الأمن، ومعالجة أزمة انعدام الجنسية، والتخفيف من حدة العنف والاستغلال، وإيجاد حلول دائمة وعادلة، وتحقيق سبل المناصرة والتوعية، لبناء القدرات وتعزيز القدرة على الصمود، بالإضافة إلى تعزيز الانتماء ودعم الهوية القانونية، وتبني التحركات المختلطة، تمهيدًا لإعادة التوطين، وبناء على هذا أطلقت جامعة الدول العربية ثلاث استجابات جديدة عامي ٢٠١٩/٢٠٢٠؛ وهم: الاستجابة العربية (لحماية أطفال اللاجئين، تعزيز خدمات الصحة العامة، وحماية اللاجئين من العنف القائم على النوع الاجتماعي).

فيما أشارت عينة اللاجئين وملتمسي اللجوء بنسبة (٥٧%) إلى فاعلية الاستجابة العربية إلى حدما، إزاء دعم قضاياهم وتلبية حاجاتهم، إلا أن هناك بعض التحديات التي تواجههم في هذا الإطار، ومن هذه التحديات على سبيل المثال ما يلي: أن مذكرة التفاهم الموقعة لا تفي بكافة احتياجاتهم خصوصًا تلك المتعقلة بسهولة وصول المساعدات وقت الطوارئ، عدم وجود آلية تنفيذ واقعية لتعزيز الدعم السياسي لحمايتهم من العنف، غموض معايير الشراكة طويلة الأجل في مجال التعاون التقني وتبادل المعلومات وسرعة إجراءات التسجيل والإعادة الطوعية، التمييز الأمني والإداري في التعامل مع فئات: اللاجئين وملتمسي اللجوء والنازحين داخليًا، ضعف الميزانية السنوية التي تضعها الجامعة لدعم اللاجئين، عدم تنفيذ توصيات اللجان الداخلية لجامعة الدول العربية بخصوص استراتيجيات حقوق اللاجئين وحمايتهم من العنف والإتجار، ضعف قدرات الاستجابة الجماعية للدول العربية تجاه الأشخاص عديمي الجنسية في مصر، تهميش اللاجئين الأفارقة من غالبية خدمات ومنح الجامعة لأسباب غامضة، ضعف تمويل خدمات الصحة العامة والوقاية من الأمراض، فضلًا عن؛ صعوبات تفعيل بروتوكول التعاون بين المفوضية ومجلس وزراء الداخلية العرب حول سبل مواجهة المخاوف الأمنية التي يتعرض لها اللاجئين في مصر.

د) الشُركاء من الحكومات العالمية (استجابة الشَراكات الدولية مع المفوضية في مصر):

جدول (١٨) يكشف تقييم العينة لفاعلية استجابة مصر في تحقيق الشراكات الإيجابية مع دول العالم لدعم اللاجئين ن (١٧٥).

ع	"فاعلية استجابة الشراكات العالمية"						(استجابة مصر لتحقيق الشراكات الدولية ٢٠١٩/٢٠٢٠) "تعاون الحكومة المصرية مع التحالف الدولي لدعم اللاجئين الأكثر عرضة للخطر، عبر إقامة شراكات فاعلة ومنسّقة مع حكومات دول العالم"
	فاعلة		فاعلة إلى حد ما		غير فاعلة		
	ك	%	ك	%	ك	%	
عينة المفوضية ن (٥٣)	٤٤	٨٣	٧	١٣	٢	٤	
عينة اللاجئين ن (١٢٢)	١٣	١١	٣٢	٢٦	٧٧	٦٣	
المجموع ن (١٧٥)	٥٧	٣٣	٣٩	٢٢	٧٩	٤٥	

كشفت غالبية عينة المفوضية بنسبة (٨٣%) عن فاعلية الاستجابة الراهنة في إقامة شراكات ناجحة مع حكومات دول العالم المعني بشؤون اللاجئين وقضاياهم المصيرية، حيث تلقت مصر عبر هذه الشراكات دعم مالي يصل قيمته إلى (١٢٥) مليون دولارًا خلال العام ٢٠٢٠، في ظل تعاون الحكومة المصرية مع المفوضية في استقبال المساعدات الطوعية والتمويل الجماعي ومساهمات المانحين من دول العالم، ووضع خطط تنفيذية وبرامج طوارئ لسد الحاجات العاجلة للاجئين في مصر، وتخصيص المبالغ المالية بشكل مرن وإعادة توجيهها إلى قطاعات الحماية والتعليم والتسجيل والتوطين.. وغيرها، فضلًا عن اعتماد عدد من البرامج الدولية في تخصيص الدعم الدولي للاجئين وملتمسي اللجوء مثال ذلك: برنامج التمويل المرن (المعني بخطط التمويل الحر لحماية اللاجئين)، برنامج التمويل المخصص (والمعني بتخصيص المساهمات المالية في نشاط محدد ذا أولوية مُلحة)، برنامج التمويل على سنوات (والمعني باستقبال التبرعات لمدة خمس سنوات فأقل)، بالإضافة إلى برنامج التمويل المخصص بشدة (والمعني بتوجيه الأموال إلى مشروع أو قطاع دون غيره عبر فنيين وخطط مقيدة)، وفي هذا الصدد؛ تأتي حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على رأس حكومات العالم التي تدعم المفوضية السامية في مصر ماليًا ولوجستيًا، كما يتضح من الشكل الآتي:

شكل (٥) يوضح الممولين الرئيسيين لمفوضية اللاجئين في مصر لعام ٢٠٢١.

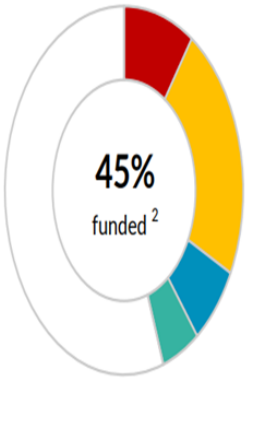

الجهة المانحة	دولار أمريكي
الولايات المتحدة الأمريكية	26,350,631
الاتحاد الأوروبي	9,672,446
ألمانيا	8,403,470
إيطاليا	1,227,679
هولندا	813,835

المصدر: (التقرير المالي للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالقاهرة، ٢٠٢١، ص١).

فيما أوضحت عينة اللاجئين وملتمسي اللجوء بنسبة (٦٣%) أنهم لا يشعرون بفاعلية الاستجابة الدولية إزاء مشكلاتهم وأزماتهم المتراكمة، بسبب عدد من التحديات، أبرزها: تعنت بعض الدول في إعادة توطينهم إليها مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول أوروبا، ضعف التمويل الدولي المقدم إلى الحكومة المصرية في ظل تزايد أعداد اللاجئين والصعوبات الاقتصادية التي تعاني منها مصر في الوقت الراهن، غموض الضمانات الدولية لكفالة الحق في طلب اللجوء والحصول على الملاذ الآمن، صعوبة تنفيذ برامج الحلول الدائمة لأزماتهم بسبب بعض التعقيدات الدبلوماسية، عدم وجود برامج حكومية تعالج إجراءات اللجوء وتحققها بفاعلية وجودة وعدالة، التمييز على أساس الجنسية في الحصول على الحقوق الدولية، ضعف الدعم المالي الدولي للاجئين في مصر في ظل الحرب الروسية الأوكرانية الحالية، إهمال حكومات العالم للأشخاص عديمي الجنسية وأزماتهم المصيرية، فضلًا عن إغفال الدول المانحة ووكالات التنمية دعم الخدمات العامة للاجئين.

-ح(١٤): "أنا لاجئ عراقي في مصر ولي أكثر من ٢٠ سنة هنا، أنا حقًا لا أثق في الدعم الأمريكي والغربي لنا فهم السبب في تشريدنا من الأساس، عجبًا؛ يقدمون الدعم المالي بيدهم اليمنى للتفاخر الدولي، وينهبون خيرات بلدي من مواد الطاقة البترولية باليد اليسرى، فكيف يدّعون حمايتنا وتأمين احتياجاتنا! حقًا إنهم لا يستحون!".

-وتتفق هذه النتائج والمتعلقة "باستجابة الشراكات والتعاون الدولي لدعم اللاجئين في مصر" مع نتائج دراسة كلًا من "جانيت موني، وسارة لوكهارت" بعنوان (**أزمات اللجوء وبناء التعاون الدولي**) حول أن اللاجئين غالبًا ما يكونون عرضة لانتهاكات حقوق الإنسان أثناء رحلتهم، وكذلك في بلد المقصد، ويمثل التعاون الدولي هنا؛ آلية قوية للحد من هذه الانتهاكات، وأداة فاعلة لدعم اللاجئين ماليًا وسياسيًا ودبلوماسيًا، كما وأنه -في كثير من الأحيان- يتعرض النظام الدولي لعدد من الأزمات أو الصدمات التي تعرقله عن استكمال دعمه للاجئين وملتمسي اللجوء، وتفترض "الباحثتان" أيضًا أن التعاون والتنسيق الدولي لدعم قضايا اللجوء قد ينشأ في ظل ثلاثة شروط: الأول: عندما تزداد تكاليف الإقامة، الثاني: عندما تعاني البلدان المضيفة من الأزمات المالية واللوجستية، ثالثًا: عندما تزداد تدفقات اللاجئين إلى الدول المضيفة (Jeannette Money, Sarah Lockhart, 2019). وعبر هذا الطرح تشير الدراسة الراهنة إلى أهمية التعاون الدولي في دعم اللاجئين المقيمين في مصر، فلم يعد بإمكان العديد من بلدان "المنشأ، والعبور، والدول المضيفة" التعامل مع المهام المتعلقة باللاجئين بمفردها، فمع ارتفاع أعداد اللاجئين في العالم خلال العقود الأخيرة، بحثت العديد من الدول عن إقامة علاقات وشراكات أكبر استجابة للتحديات التي يفرضها اللجوء على البلدان والمجتمعات المضيفة، مع الأخذ في الاعتبار أهمية ربط التعاون

الدولي ببعض الأهداف الأساسية والتي تخص قضية اللجوء مثال ذلك: الحد من اللجوء غير الشرعي، القضاء على الوفيات والانتهاكات أثناء العبور، فضلًا عن الحد من انتشار التهريب والجريمة المنظمة التي ترافق عملية اللجوء.

المحور الخامس: آليات المسؤولية الاجتماعية (إدماج اللاجئين وتأمين احتياجاتهم الأساسية):

يحاول المحور الراهن الإجابة على التساؤل التالي: ما الخدمات الاجتماعية المقدمة من قبل المفوضية بالتعاون مع الحكومة المصرية لمساعدة اللاجئين في قطاعات (الأمن الغذائي، التعليم، الصحة، سبل كسب الرزق، التمويل، التدخلات النقدية، وتعزيز الاندماج الاجتماعي)؟ وكيف يتشكل مردودها على احتياجاتهم الأساسية للتخفيف من التحديات التي يواجهونها؟، في ضوء ما صرح به المفوض السامي لشؤون اللاجئين بالأمم المتحدة "فيليبو غراندي" فبراير ٢٠٢٠ حول: "شعوره بالقلق الجسيم إزاء الأوضاع الإنسانية البائسة التي يعيش فيها اللاجئون في مصر، حيث تجد ٨ من كل ١٠ لاجئين لا يجدون أبسط متطلباتهم اليومية، بالإضافة إلى الصعوبات التي يواجهونها في الحصول على لقمة العيش، والتعليم، والاندماج الاجتماعي" وقد جاءت استجابات عينة الدراسة في هذا الصدد؛ كالتالي:

شكل (٦) يوضح آليات المفوضية في تحقيق مسؤولياتها الاجتماعية إزاء اللاجئين بالتعاون مع الوكالات المعنية.

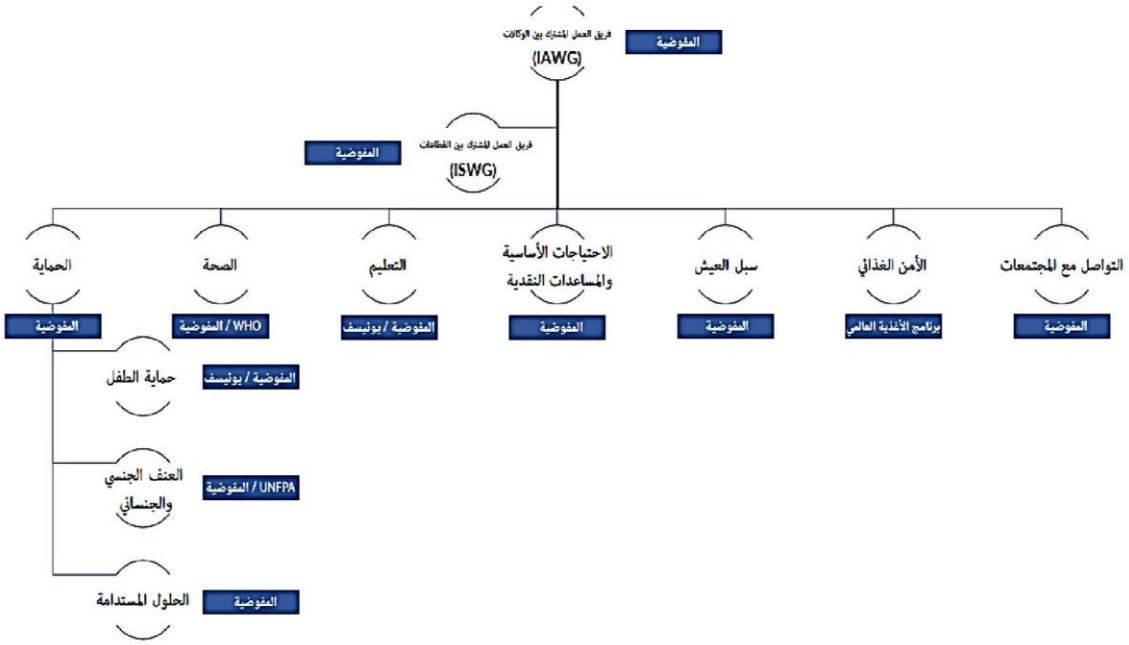

المصدر: (المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالقاهرة، ٢٠٢٠، ص٥).

أ) الأمن الغذائي وكسب الرزق (مسؤولية تأمين احتياجات اللاجئين في قطاعي الغذاء والعمل):

جدول (١٩) يكشف تقييم العينة لفاعلية استجابة مصر في توفير الغذاء والعمل لدعم اللاجئين ن (١٧٥).

ع	"فاعلية استجابة الغذاء والعمل"						(استجابة مصر لتأمين الغذاء والعمل ٢٠١٩/٢٠٢٠) "تعاون الحكومة المصرية مع المفوضية في تحديد اللاجئين المستحقين لتلقي المساعدات الغذائية والمهنية وذلك لتأمين احتياجاتهم الأساسية والمعيشية"
	فاعلة		فاعلة إلى حد ما		غير فاعلة		
	ك	%	ك	%	ك	%	
عينة المفوضية ن (٥٣)	١٧	٣٢	٣٠	٥٧	٦	١١	
عينة اللاجئين ن (١٢٢)	١٦	١٣	٢٦	٢١	٨٠	٦٦	
المجموع ن (١٧٥)	٣٣	١٩	٥٦	٣١	٨٦	٥٠	

كشفت عينة المفوضية بنسبة (٥٧%) عن "قدرة متوسطة" للاستجابة الراهنة والتي تهدف إلى تأمين قطاعي الأمن الغذائي والعمل لدعم اللاجئين في مصر، حيث تُصنف مصر –دوليًا– ضمن الدول ذات المستوى المتوسط في توفير الأمن الغذائي لقاطنيها، كما أوضحت العينة أن هناك عددًا من التحديات التي تعرقل تنفيذ الاستجابة الراهنة على الوجه الأكمل، ومنها على سبيل المثال: ضعف القدرة النقدية والشرائية للاجئين أمام متطلباتهم الغذائية، وجود مشكلات عديدة تمس جودة المنتجات الغذائية وسلامتها، ارتفاع معدل التضخم في السوق المصري، ارتفاع سعر الدولار أمام الجنية المصري وما يسببه من رفع أسعار المنتجات، ارتفاع تكاليف المعيشة، الارتفاع المستمر في المحروقات، تزايد معدل ضريبة القيمة المضافة على جميع السلع الغذائية في السوق المصري. وفي المقابل نفذت الحكومة المصرية عبر هذه الاستجابة مجموعة من الإجراءات الاجتماعية لدعم اللاجئين وحماية الفئات الضعيفة "ككبار السن وذوي الإعاقة والأطفال غير المصحوبين مع ذويهم"، عبر مجموعة من الآليات كالتالي: التعاون مع برنامج الغذاء العالمي لتسليم قسائم شراء الأغذية للاجئين وصرفها بشكل مجاني، بناء قدرات اللاجئين وتأهيلهم مهنيًا ووظيفيًا، منع التمييز على أساس الجنسية في توزيع المساعدات الغذائية، قبول التبرعات من المجتمع الدولي لتوفير التمويل اللازم لدعم الغذاء والمسكن، تعزيز مصادر دخل اللاجئين وإعفاء بعضهم من الديون، رفع سلة الحد الأدنى للإنفاق وتيسير فرص العمل الملائمة لهم، وضع برنامج يهدف إلى تقديم المساعدات الغذائية لأكثر من (٥٥٠٠) لاجئة من الحوامل والمرضعات، تطوير مجال كسب الرزق من خلال زيادة المعرفة والمهارات وريادة الأعمال لبعض اللاجئين، تأمين اللاجئين العاملين في قطاع العمل غير الرسمي من المخاطر المهنية، وضع برنامج اجتماعي جديد (٢٠٢٠/٢٠٢٣) لرعاية الأسر الفقيرة وكبار السن وأصحاب الإعاقات والأطفال غير المصحوبين وأصحاب الأمراض المزمنة، تقديم المنح والمساعدات المالية غير المشروطة بشكل شهري لأكثر من (٤٠٠٠) لاجئ، تعزيز الدعم الاقتصادي المقدم للاجئين الأفارقة والعراقيين واليمنيين نظرًا لأنهم من أكثر الفئات فقرًا بين اللاجئين في مصر، منع أطفال اللاجئين من العمل المبكر أو استغلالهم في التسول أو السرقة، تقديم التمويلات والقروض الشخصية لبعض اللاجئين لمساعدتهم على العمل المستقل وإنشاء المشاريع الصغيرة، بالإضافة إلى وضع "برنامج غذائي مُمول عربيًا" يساهم في تأمين الأسر اللاجئة من الصدمات الاقتصادية والضغوط المالية خصوصًا في قطاعي التعليم والصحة العامة، فضلًا عن غيرها من الإجراءات الأخرى.

جدول (٢٠) يوضح المتطلبات المالية لتعزيز قطاعي الغذاء والعمل لدعم اللاجئين في مصر ٢٠١٩/٢٠٢٠.

النشاط	عدد المستفيدين	الإطعام يوم/عام	الحصة	الإجمالي بالدولار الأمريكي
المساعدة الغذائية العامة	٥٠,٠٠٠	٣٦٠	٠,٧٣	١٣,٢٠٠,٠٠٠
الحوامل والمرضعات	٦,٠٠٠	٣٦٠	٠,٧٣	١,٥٨٤,٠٠٠
التدريب المهني	١,٠٠٠	١٨٠	٠,١٦	٢٩,٠٤٠
إجمالي احتياجات البرنامج			١٨,٠٩١,٣٤٦	

المصدر: (خطة استجابة مصر، ٢٠١٩، ص٤٧).

فيما أشارت نسبة (٦٦%) من عينة اللاجئين وملتمسي اللجوء إلى عدم فاعلية الاستجابة الراهنة إزاء توفير حاجاتهم الغذائية والمهنية، وذلك بسبب عدد من التحديات والعقبات والتي منها –على سبيل المثال– ما يلي: إرسال رسائل للاجئين على هواتفهم الشخصية بالذهاب لاستلام المساعدات الغذائية وفي نفس الوقت فإن بطاقاتهم النقدية الخاصة باستلام هذه المساعدات فارغة (غير مشحونة)، استبعاد الأمم المتحدة للمواطنين (اليمنيين) من حق اللجوء في مصر بناءًا على طلب

رسمي من حكومتهم مما يترتب عليه حرمانهم من المساعدات الغذائية والوظيفية المقدمة، استبعاد بعض اللاجئين من الحصول على المساعدات دون مبرر، وجود صعوبات تقنية في تسجيل بعض اللاجئين لطلباتهم على برنامج المساعدات الغذائية والمهنية والمتوفر على الموقع الرسمي للمفوضية مع البطء في الرد على من أتم التسجيل، ضعف الدعم النقدي للاجئين إذ تؤكد بعض مفردات العينة على أن الدعم المالي للاجئ يقدر بـ (٥٠) دولار فقط في الشهر، صعوبة حصول بعض اللاجئين على أرقام ملفاتهم والتي يستخدمونها لتلقي المساعدات الغذائية، قَصْر برنامج الأغذية العالمي وخدماته على عدد صغير من اللاجئين في مصر دون توضيح أسباب ذلك، عدم تفعيل برنامج "سياسة اللاجئ الموحد" والتي تؤكد على شمولية المساعدات الغذائية والمهنية لجميع الجنسيات، توقف الإجراءات الإدارية لإضافة أبناء اللاجئين من المواليد الجدد على كروت المساعدات لأسباب غير معلومة، تعطل خدمة الاستعلام الهاتفي بالمفوضية والخاص بتلقي المساعدات الغذائية أو المهنية مع الأخذ في الاعتبار أن التسجيل عبر الهاتف هو السبيل الوحيد لتلقي الخدمة، قطع المساعدات الغذائية والنقدية لبعض اللاجئين لأسباب غير معلومة ودون سابق إنذار، وجود صعوبات عند ذوي الإعاقة في تلقي مساعداتهم الغذائية والنقدية، غموض المعيار الخاص باستحقاق المساعدات الغذائية وأسباب الحرمان منها، عدم تفعيل برامج التدريب والتأهيل المهني، ضعف الدعم المالي المقدم للاجئين لبدء مشروعاتهم الصغيرة، زيادة الضرائب على السلع التي ينتجها بعض اللاجئين.. وغيرها من التحديات الأخرى التي عطلت تحقيق الاستجابة الراهنة على الوجه الأمثل، فعلى سبيل المثال تروي بعض مفردات العينة ما يلي:

-ح(٦): "أنا من أثيوبيا ولا أجد قوت يومي، حالتي المادية صعبة، بحثت عن عمل كخادمة في المنازل، ويتم رفضي على الفور بسبب مرضي، ولي عام كامل أحاول التواصل مع المفوضية على الهاتف، والهاتف مشغول، وخاطبتهم على الإيميل لأتلقى مساعدات غذائية ونقدية، ولكن دون فائدة، أعيش الآن حياة صعبة، وللأسف أتسول لكي أسد جوعي".

-ح(١٠): "هربت من اليمن منذ خمسة أعوام، وأعيش هنا أنا وأسرتي المكونة من أربعة أفراد حياة الكفاف، لا أجد عمل، ولم أتلقى أية مساعدات، لا شتوية ولا صيفية، وملفي مُلقى في أدراج المفوضية".

-ح(١٠٣): "أعُول أولادي الأربعة، وزوجي معاق، ويعمل براتب لا يكفي سوى أسبوع واحد، أحاول التواصل منذ ٦ أشهر مع المفوضية، ولكن دون جدوى، على الرغم أن هناك لاجئين بنفس حالتي وقد حصلوا على المساعدات".

ب) الصحة والتعليم (المسؤولية الوقائية والاستجابة التعليمية):

جدول (٢١) يكشف تقييم عينة الدراسة لجدوى استجابة مصر في توفير فرص ملائمة للاجئين في قطاعي الصحة والتعليم ن (١٧٥).

ع	"فاعلية استجابة الصحة والتعليم"						(استجابة مصر الصحية والتعليمية ٢٠٢٠/١٩ "تسعى الدولة المصرية إلى تمكين اللاجئين من الحصول الدائم والعادل على حقي التعليم والصحة باعتبارهم حق من حقوق الإنسان"
	فاعلة		فاعلة إلى حد ما		غير فاعلة		
	ك	%	ك	%	ك	%	
عينة المفوضية ن (٥٣)	٢٩	٥٥	١٨	٣٤	٦	١١	
عينة اللاجئين ن (١٢٢)	١٩	١٥	٦٨	٥٦	٣٥	٢٩	
المجموع ن (١٧٥)	٤٨	٢٧	٨٦	٥٠	٤١	٢٣	

أشارت غالبية عينة المفوضية بنسبة (٥٥%) إلى فاعلية الاستجابة الراهنة في تأمين اللاجئين في مصر طبيًا وتعليميًا وذلك للأسباب الآتية؛ **أولًا (الخدمات الصحية المقدمة للاجئين)**: تفعيل مذكرة التفاهم بين المفوضية ووزارة الصحة

المصرية حول تقديم الخدمات الطبية العاجلة للاجئين بشكل مجاني ودون تمييز، عقد شراكات دولية مع عدد من المنظمات الصحية لتقديم سبل الرعاية الطبية للاجئين في مصر وعلى رأسهم "منظمة الصحة العالمية، وجمعية كاريتاس، وإنقاذ الطفولة"، تقديم الدعم المالي لرفع كفاءة البنية التحتية لبعض المستشفيات المصرية بقيمة (٣٠) مليون دولار في شكل مساعدات طبية لشراء الأجهزة والمعدات وتعزيز التدريب والتأهيل، مساعدة وزارة الصحة المصرية في بدء برامج مكافحة الأمراض المتوطنة والمزمنة والمعدية، التعاون بين المفوضية ووزارة الصحة المصرية في تقديم خدمات الرعاية الطبية لأكثر من (١٩٠) ألف لاجئ وملتمس لجوء بين عامي ٢٠١٥/٢٠٢١ وقد تضمنت هذه الخدمات: مكافحة الأمراض المزمنة وتعزيز الصحة النفسية ودعم العمليات الجراحية والولادة، عقد شراكات وطنية ودولية مع بعض المنظمات المهتمة بالشؤون الصحية للاجئين في مصر مثل "جمعية كاريتاس وهيئة إنقاذ الطفولة الدولية"، دمج جميع اللاجئين في نظام الصحة المصري بعد تعزيز قدراته وتحديث خدماته، تفعيل الخدمات المنقذة للحياة عبر بروتوكول تعاون تم إقراراه عام ٢٠٢٠ بين المفوضية ووزارة الصحة، رفع كفاءة أكثر من (٧٠٠) وحدة صحية و(٣٧) مستشفى في أكثر من (١١) محافظة مصرية، بالإضافة إلى؛ مخاطبة الأمم المتحدة برفع تمويل القطاع الصحي المصري في بند "دعم القدرة على الصمود الصحي في مصر بمبلغ مالي يُقدر بـ(١٥) مليون دولار لعام ٢٠٢١". **ثانيًا (الخدمات التعليمية المقدمة للاجئين)**: التوصل إلى اتفاق قانوني لصالح اللاجئين حول تحفظ الحكومة المصرية على التحاق أطفال اللاجئين بالمدارس والجامعات الحكومية عام ٢٠١٩، عقد اتفاق "الحريات الأربعة" والذي يدعم حصول اللاجئين في مصر خصوصًا اللاجئين الأفارقة على التعليم في المؤسسات الحكومية المصرية، تيسير الإجراءات الإدارية للمتقدمين بطلب انضمام إلى المدارس المصرية سواء اللاجئين المستوفين للأوراق والوثائق أو ملتمسي اللجوء غير المستوفين لشروط الإقامة بشرط تقديم طلب اللجوء، تعزيز الدعم المالي –والذي يُقدر بـ ٢٠ مليون دولارًا عام ٢٠٢٠– لنظام "التعليم العام" لصالح أطفال اللاجئين وملتمسي اللجوء من كافة الجنسيات، عقد بروتوكولات تعاون مع بعض الجمعيات الأهلية لمحاولة التخفيف من الصعوبات التعليمية التي يتعرض لها أطفال اللاجئين مثال ذلك: تدني مستوى البنية التحتية لبعض المدارس واكتظاظ الفصول وضعف جودة المناهج الدراسية والمدرسين، التوسع في إنشاء بعض المدارس الأهلية –والتي وصلت إلى أكثر من ٦٦ مدرسة وقدمت خدمات لأكثر من ٢٠ ألف طفل لاجئ– المخصصة للاجئين الناطقين باللغات العربية وغير العربية، عقد شراكات تعليمية مع بعض المنظمات الدولية مثل (المنظمة الدولية للطفولة، منظمة إنقاذ الطفولة، وهيئة كير) لدعم تعليم اللاجئين في مصر، بالإضافة إلى؛ عقد شراكات وطنية مع (وزارة التعليم العالي، ووزارة الثقافة، ووزارة التربية والتعليم.. وغيرها) لتعزيز اندماج أطفال اللاجئين في التعليم المصري العام والخاص.

جدول (٢٢) يوضح المتطلبات المالية اللازمة لتمويل قطاعي الصحة والتعليم لدعم اللاجئين في مصر ٢٠١٩/٢٠٢٠.

الهيئة/ المنظمة	الإجمالي (بالدولار الأمريكي) لعام ٢٠١٩	الهيئة/ المنظمة	المبلغ الإجمالي (بالدولار الأمريكي) لعام ٢٠١٩
هيئة إنقاذ الطفولة	٨٥٠,٠٠٠	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	٥,٥٦٦,٠٠٠
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	٢,٩٦٥,٠٢٠	منظمة الأمم المتحدة للطفولة	٢,٥١٥,٥٠٠
		هيئة إنقاذ الطفولة الدولية	٦٢٥,٠٠٠
		هيئة كير الدولية	٦٩١,٠٣٣
		هيئة الإغاثة الكاثوليكية	٢,١٨١,٤٠٩
الإجمالي	٣,٨١٥,٠٢٠	الإجمالي	١١,٥٧٨,٩٤٢

المصدر: (خطة استجابة مصر، ٢٠١٩، ص٢٩-٣٥)؛ "الجدول الأيمن خاص بقطاع **الصحة**، والجدول الأيسر خاص بقطاع **التعليم**".

فيما كشفت عينة اللاجئين وملتمسي اللجوء بنسبة (٥٦%) عن "فاعلية محدودة" للاستجابة الراهنة إزاء تأمين متطلباتهم الصحية والتعليمية في مصر، وذلك بسبب عدد من التحديات والعقبات التي يواجهونها عند الحصول على هذه الخدمات، ومنها—على سبيل المثال- ما يلي: **أولًا** (**التحديات الصحية**): سوء الخدمات الطبية المجانية المقدمة مع ارتفاع كبير في سعر الحصول على الخدمة الطبية الطارئة من المستشفيات الخاصة، ارتفاع أسعار الأدوية والتحاليل والعمليات الجراحية وبعض المستلزمات الطبية لذوي الإعاقات ومستخدمي الأطراف الصناعية، ضعف الخدمات الطبية المدعومة دوليًا والمقدمة للاجئين الفقراء في مصر، ضعف التمويل الدولي المقدم للقطاع الصحي في مقابل زيادة مطردة للاجئين أصحاب الأمراض المزمنة والمعدية والأمراض التنفُسية، صعوبة الحصول على دعم لعمليات الغسيل الكلوي، ضعف حصول أطفال اللاجئين على التطعيمات الأساسية والاختيارية ضد أمراض مثل الحصبة وشلل الأطفال والأنيميا وغيرها بنسبة تجاوزت (٣٠%) من مجموع أطفال اللاجئين في مصر، محدودية المساعدات الطبية المقدمة من "هيئة إنقاذ الطفولة" في مصر. **ثانيًا** (**التحديات التعليمية**): ضعف المنح التعليمية المقدمة من الهيئات الدولية مثل "هيئة كير"، ضعف الحصول على المنح المجانية لتعلم اللغة العربية والإنجليزية المقدمة من "هيئة الإغاثة الكاثوليكية" للاجئين، التمييز ضد اللاجئين المقيمين في الإسكندرية عند تلقي المنح والمساعدات التعليمية واستحواذ اللاجئين المقيمين في القاهرة على نصيب الأسد منها، قلة عدد المنح الجامعية المجانية، صعوبة تسجيل ملتمسي اللجوء في المدارس والجامعات المصرية بسبب نقص الأوراق والوثائق الثبوتية، قصر المنح الدراسية على الأطفال حاملي البطاقات الزرقاء والصفراء فقط، تمييز أطفال اللاجئين من الجنسية السورية في الحصول على التعليم الحكومي دون الجنسيات الأخرى، حرمان الملتحقين بالمدارس الخاصة من الحصول على المنحة الدراسية المجانية، التأخر في الرد على طلبات اللاجئين بانضمام أبنائهم إلى المدارس والجامعات مما يتسبب في ضياع سنة أو أكثر عليهم، التأخر في صرف المساعدات التعليمية على أطفال اللاجئين، عدم السماح لبعض اللاجئين بالابتعاث للدراسة خارج مصر لأسباب غير معلومة، بالإضافة إلى؛ إقصاء بعض أبناء اللاجئين من المشاركة في البرنامج التدريبي الخاص بـ"صغار القادة" والذي يستهدف الشباب والخريجين لتأهيلهم وتدريبهم على القيادة والإدارة. وغيرها من التحديات الأخرى التي ذكرتها العينة كالتالي:

-ح(١٩): "أقيم في القاهرة ولدي أربعة أطفال منهم مريض بالسرطان، وهم بحاجة للانضمام إلى المدارس هذا العام، لا أملك نقود كافية ولا أوراق ثبوتية، والمدرسة ترفض قبول أبنائي لهذين السببين، ولا أجد حلًا من المفوضية".

-ح(١١١): "أنا سورية وظروفي الصحية صعبة للغاية، أنا بحاجة إلى الغسيل الكلوي ثلاث مرات في الأسبوع، ليس لدي وظيفة لأصرف منها على مرضي أو عائل، ولا أتلقى مساعدات طبية أو علاجية من المفوضية للعام الثاني على التوالي، وذلك بسبب عدم قدرتي على تجديد كارت الإقامة الخاص بي".

ج) التمويل والتدخلات النقدية (الاستجابة المالية لدعم اللاجئين):

جدول (٢٣) يكشف تقييم العينة لفاعلية استجابة مصر في تحقيق تدخلات نقدية ناجعة لدعم اللاجئين ن (١٧٥).

ع	"فاعلية استجابة التدخلات النقدية"						(استجابة مصر لتحقيق التمويل النقدي ٢٠١٩/٢٠٢٠) "تشجع الدولة المصرية مفوضية اللاجئين على اتباع نهج تعاوني قائم على تقديم المساعدات المالية للاجئين بهدف تعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي لهم"
	فاعلة		فاعلة إلى حد ما		غير فاعلة		
	ك	%	ك	%	ك	%	
عينة المفوضية ن (٥٣)	١٢	٢٣	٢٧	٥١	١٤	٢٦	
عينة اللاجئين ن (١٢٢)	٢١	١٧	١٨	١٥	٨٣	٦٨	
المجموع ن (١٧٥)	٣٣	١٩	٤٥	٢٥	٩٧	٥٦	

أفادت عينة المفوضية بنسبة (٥١%) عن "كفاءة متوسطة" لاستجابة المساعدات النقدية الراهنة، والتي اعتمدتها المفوضية بالتعاون مع الحكومة المصرية ٢٠١٩/٢٠٢٠، وذلك للأسباب الآتية: أن الاستجابة النقدية الراهنة وفرت للاجئين في مصر رأس المال الكاف لبدء مشاريعهم التجارية أو الصناعية أو الغذائية وذلك بدون فوائد مع سداد طويل الأجل، كما أنها قدمت مساعدات نقدية للاجئين الفقراء والأشد فقرًا، بالإضافة إلى التعاون من منظمة "كاريتاس الدولية" في عقد المقابلات التقييمية لأصحاب المشاريع الصغيرة لتقديم القروض والمساعدات المجانية لهم، مع تقديم الحماية المالية للاجئين المعرضون لخطر الاغتراب الاجتماعي والاقتصادي، وتقديم المساعدات المالية الشهرية للاجئين في ضوء بعض المعايير مثل "العمر، محل الإقامة، الحالة المالية، حجم الأسرة، التعليم، الإعاقة، الحالة المرضية، ونسب التعرض للخطر والجوع"، فضلًا عن تيسير استلام المساعدات المالية عبر البنوك المصرية ومكاتب البريد من خلال تقنية المسح الإلكتروني لقزحية العين، والرد على شكاوى اللاجئين بسرعة وإنجاز في حالة تأخر تلقيهم للمساعدات النقدية وذلك عبر البريد الإلكتروني أو أرقام المفوضية. إلا أن المفوضية في الوقت الراهن تواجه ضعفًا في التمويل الدولي لدعم برامج المساعدات النقدية، خصوصاً في الفترة ما بين (٢٠١٩/٢٠٢٢) وذلك لأسباب تتعلق بالأزمات المالية العالمية في ظل جائحة كورونا وحرب روسيا على أوكرانيا، وقد شكلت هذه الأحداث والأزمات العالمية فجوة مالية تعاني منها "المفوضية بالقاهرة" بقيمة مالية تقدر بـ(١٠) مليون دولارًا كان يتم ضخهم بشكل سنوي عبر بعض المنظمات الدولية، كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول (٢٤) يوضح المتطلبات المالية اللازمة لتمويل قطاع التدخلات النقدية في مصر ٢٠١٩.

الهيئة/ المنظمة	الإجمالي (بالدولار الأمريكي) لعام ٢٠١٩
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	٨,٩٤٤,٤٦٤
منظمة اليونيسف	٣٠٠,٠٠٠
هيئة الإغاثة الكاثوليكية	١٨٧,٥٠٠
الإجمالي	**٩,٤٣١,٩٦٤**

المصدر: (خطة استجابة مصر، ٢٠١٩، ص٤١).

فيما كشفت غالبية عينة اللاجئين وملتمسي اللجوء بنسبة (٦٨%) عن عدم فاعلية الاستجابة الراهنة في تحقيق تدخلات نقدية ناجعة للتخفيف من أزماتهم الاقتصادية والتمويلية، وذلك لعدد من التحديات والعقبات التي يواجهونها في هذا الإطار، والتي منها على سبيل المثال ما يلي: قصر توزيع المساعدات النقدية على فصل الشتاء فقط، ضعف تمويل المشاريع الاقتصادية التي يحاول اللاجئين إقامتها، قصر التمويل على اللاجئين المسجلين في المفوضية فقط واستبعاد طالبي اللجوء، إيقاف خدمة التمويل النقدي للمشاريع التجارية لأكثر من عامين بدء من ٢٠١٩ وإلى الآن، إيقاف المعونات الشتوية للفئات الأكثر احتياجًا بسبب ضعف التمويل الدولي، إيقاف خدمة تمويل الطلاب والدارسين، سوء المعاملة الإدارية عند استلام المبالغ المالية من البريد وطول فترة الانتظار، تضارب أذونات الصرف بين المفوضية والبريد، سوء توزيع المساعدات المالية بسبب ضعف إجراءات تقييم المحتاجين من اللاجئين ومن يدعون الاحتياج، وصول رسائل نصية كاذبة –احتيالية– على الهاتف بوصول التمويل وضرورة الذهاب لاستلامها، قصر استلام المنح المالية على حاملي الكارت الأصفر دون غيره، تأخر الرد على طلبات التسجيل في المنح المالية لسنوات، انسحاب بعض الدول المانحة من الدعم المالي للمفوضية بالقاهرة، خلط الإجراءات الإدارية بين المنح المالية والمنح الغذائية، تعطل المنح والمساعدات المالية بشكل مفاجئ ودون سابق إنذار، توقف المنح المالية الخاصة بهيئة "إنقاذ الطفولة" منذ ٢٠٢١ وإلى الآن بسبب ضعف التمويل الدولي، وجود بعض المشكلات التقنية في النظام الإلكتروني لبرنامج المفوضية المالي والذي يتسبب في صعوبة التسجيل وتأخر صرف المنح المالية لأسابيع وشهور، فضلًا عن غيرها من التحديات الأخرى التي ذكرتها بعض مفردات العينة كالتالي:

–ح(٢٢): "قمت بالتسجيل في برنامج المساعدات المالية بالموقع الرسمي للمفوضية منذ ديسمبر ٢٠١٨، وحتى الآن لم أتلق أية مساعدات مالية لتمويل مشروعي التجاري بسيدي بشر محافظة الإسكندرية، ثم تقدمت بطلب جديد ٢٠٢٠، ولكن للأسف لا يوجد أية استجابة لطلبي إلى الآن".

–ح(٧): "بسبب ظروفي المالية الصعبة، تقدمت بطلب للحصول على منحة نقدية من المفوضية، فجاءني المندوب المالي وقال لي سنُخصص لك معاش ثابت، وسنمنحك بعض الأجهزة الكهربائية وبعض أدوات المطبخ، وسنمنحك سلة غذائية وبطانيات وبعض الأدوية، ومنذ زيارته لي والتي قاربت على ستة أشهر لم أتلق أية مساعدات مالية أو عينية".

د) تعزيز الاندماج الاجتماعي (اللاجئين ومخاطر ازدواج الهوية؛ انتماء للوطن البديل وولاء للأصيل):

جدول (٢٥) يكشف تقييم العينة لفاعلية استجابة مصر في تحقيق الاندماج الاجتماعي للاجئين ن (١٧٥).

ع	"فاعلية استجابة الإدماج الاجتماعي للاجئين"						(استجابة مصر لتحقيق الإدماج الاجتماعي ٢٠١٩/٢٠٢٠) "تعاون الدولة مع المفوضية في معالجة الحواجز الاجتماعية التي تحول دون تحقيق اندماج إيجابي للاجئين في مصر، تحقيقًا مبدأ سلامة المجتمع المضيف والحفاظ على تماسك مكوناته"
	فاعلة		فاعلة إلى حد ما		غير فاعلة		
	ك	%	ك	%	ك	%	
عينة المفوضية ن (٥٣)	٣٢	٦٠	١٥	٢٨	٦	١٢	
عينة اللاجئين ن (١٢٢)	٢٦	٢٠	٤٨	٤٠	٤٨	٤٠	
المجموع ن (١٧٥)	٨٠	٤٦	٦٢	٣٥	٣٣	١٩	

أشارت غالبية عينة المفوضية بنسبة (٦٠%) إلى فاعلية الاستجابة الراهنة في تعزيز الاندماج الاجتماعي للاجئين في مصر، مستندة على عدد من الآليات، مثال ذلك: عقد بروتوكولات تعاون بين المفوضية ووزارة الثقافة المصرية على إنتاج حملات إعلامية وتثقيفية تساهم في تعزيز التماسك الاجتماعي والاندماج مع الآخر، إنتاج أفلام وثائقية حول الأمن المجتمعي الذي قد يحققه تواجد اللاجئين في المجتمعات المضيفة إذا ما تم تكييفهم بشكل إيجابي، توعية المجتمع بمخاطر الحروب والنزاعات الداخلية على الاستقرار والتماسك، تعزيز دمج اللاجئين في مؤسسات المجتمع المدني المصري والجمعيات الأهلية، تعريف المجتمع المصري بأزمات اللاجئين والمخاطر التي قد يتعرضون لها بشكل مستمر إذا ما فشل المجتمع في حمايتهم وتأمين لجوئهم، الاستفادة من المواهب الفنية والتقنية والعلمية والإبداعية للاجئين وتشجيعهم، تقديم العلاج الاجتماعي والنفسي للاجئين وأطفالهم الذين تعرضوا لمآسي الحروب والاقتتال الداخلي لتحسين حالتهم النفسية والاجتماعية، المؤازرة الاجتماعية لمن لا يستطيع العودة إلى وطنه في الوقت الراهن، تفعيل بعض البرامج الدولية لمساعدة اللاجئين على سرعة التكيف في المجتمع المحلي وبناء حياة اجتماعية جديدة له ولأسرته، تيسير اكتساب جنسية البلد المضيف، التخفيف من حدة بعض الحواجز الاجتماعية مثل "التمييز، القمع، الترهيب، والتنمر"، تعزيز الصلات والروابط الاجتماعية بين اللاجئين وأفراد المجتمع المضيف، تمكين اللاجئين من عيش حياة اجتماعية كاملة داخل المجتمع المضيف مثال ذلك (القدرة على الزواج من أفراده، العمل بحرية، التملك دون قيود، وتعلم اللغة)، تعزيز قدرة اللاجئين في مصر على التمتع بالحقوق التالية (التعليم، العمل، لم شمل الأسرة، الرعاية الصحية، والسفر للخارج دون قيود .. وغيرها).

وعلى الرغم من ذلك؛ انقسمت عينة اللاجئين وملتمسي اللجوء بنسبة (٤٠%) حول مدى فاعلية الاستجابة الراهنة في تحقيق الاندماج الإيجابي لهم بين (مؤيد إلى حد ما، وغير مؤيد) وذلك للأسباب الآتية: أن المفوضية لم تراعي التداعيات السلبية لفشل اندماج اللاجئين في المجتمع المصري بخطط قابلة للتنفيذ أو ذات جدوى، ظهور حالة من الصراع الخفي بين اللاجئين وبعض أفراد المجتمع المصري في مجالات (التوظيف، المشاريع الصغيرة، الجيرة، التعليم، وغيرها)، الرفض المجتمعي شبه الكامل لقضية زواج اللاجئين من المصريين أو الحصول على الجنسية، وجود خلل في التوازن المجتمعي بين اللاجئين وأبناء المجتمع المصري، بروز مشكلات حقيقية في تماسك مكونات المجتمع في ظل محاولات دمج ملتمسي اللجوء، ظهور بعض الاختلافات الدينية والمذهبية –الجديدة القديمة– بين أبناء المجتمع المصري (سلفي، صوفي، شيعي، إخواني) وازدياد عدد الفرق الدينية الوافدة من الخارج، تفاقم نسب البطالة والفقر بين المصريين مما كان مدعاة لانقسامات داخلية أكثر عمقًا، رفض بعض اللاجئين العادات والتقاليد والأعراف المصرية مما عرقل دمجهم في المجتمع بشكل أسرع، صعوبة دمج أصحاب الخلفيات الثقافية المغايرة للمصريين كالأفارقة وبعض الأجانب من الجنسيات الآسيوية، تأثر بعض اللاجئين بالثقافة المصرية بشكل عميق ورفضهم العودة لوطنهم بشكل طوعي مما شكل خطرًا على الثقافة المحلية وذوبانًا لثقافتهم الأصلية وضغطًا على

الاقتصاد المصري، إسقاط الجنسية المصرية عن عدد كبير من اللاجئين السوريين خصوصًا هؤلاء الذين حصلوا عليها أثناء حكم الإخوان المسلمين وذلك لأسباب أمنية، تعمد بعض اللاجئين فرض أفكارهم الثقافية وأيدولوجياتهم السياسية على المناطق السكنية التي يعيشون فيها في مصر، وجود احتقان خفي بين الأوساط المصرية من زيادة تغلغل اللاجئين في النسيج المجتمعي المصري، معاناة بعض اللاجئين من بعض المظاهر المجتمعية السلبية مثل (التنمر، التحرش، السرقة، التهميش، التمييز والعنصرية)، وغيرها من التحديات الأخرى التي يعاني منها بعض اللاجئين:

-ح(٩٨): "أنا سودانية، أسكن في المرج بحلوان، أعاني أنا وأبنائي من كلام الشباب في المنطقة التي أسكن فيها، ففي الذهاب والعودة نعاني من السخرية منا ببعض الألفاظ القاسية مثل يا عبيد يا زنوج امشوا لبلدكم نحن لم نعد نستطيع تحملكم، ولكن بشكل عام ودون هؤلاء الشباب الصغار فالشعب المصري كريم ومحترم ومضياف".

-وتتفق نتائج هذا المحور والمتعلقة "بآليات المسؤولية الاجتماعية تجاه تأمين الاحتياجات الأساسية للاجئين في مصر" مع رؤية "غولاي جوكسل" حول ما يعرف بـ (نظرية الاعتراف)، والتي تشير إلى أن قضية اندماج اللاجئين تُشكل معضلة أساسية داخل المجتمعات المضيفة، فإذا كانت هذه المجتمعات ديموقراطية أدى هذا إلى اعتراف نظامها الحاكم بأن هؤلاء اللاجئين هم أعضاء كاملي العضوية، والعكس صحيح. بالإضافة إلى ذلك؛ تتبنى هذه النظرية مفهوم "الاندماج العادل" وذلك لتحقيق اندماج أفضل للاجئين داخل المجتمعات والمؤسسات المضيفة، عبر استكشاف الممارسات الواقعية التي يشارك فيها القادمون الجدد وأعضاء المجتمع المضيف، بالإضافة إلى تحقيق التكامل في أنماط العلاقات بينهم، مع تعزيز صور التكامل الاجتماعي حتى ينشئون قواسم مشتركة في ضوء الاختلافات المتصورة أو المفترضة، والتي لها آثار إيجابية على إحساس الوافدين الجدد بالاندماج الاجتماعي، وبالتالي يساهم ذلك في إقامة علاقات اجتماعية جيدة فيما بينهم على المدى الطويل (Gulay Ugur Goksel, 2017). وعبر هذا الطرح تفترض الدراسة الراهنة؛ أنه من الخطأ بمكان تجاهل التأثيرات السلبية لعدم المساواة بين اللاجئين وأعضاء المجتمع المضيف -المصري- فيما يتعلق بتحقيق اندماج اجتماعي عادل؛ لذا يجب مراعاة ما يلي: تحقيق الاتصال الشخصي المباشر، تحقيق التجانس الاجتماعي المماثل، ووجود معيار عادل للمساواة الاجتماعية المنشودة.

تاسعًا: (مناقشة نتائج الدراسة):

كشفت نتائج الدراسة الراهنة؛ أن مصر من البلدان المهمة التي يقصدها اللاجئين وطالبي اللجوء في منطقة الشرق الأوسط، لذا وضعت الدولة المصرية بالتعاون مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالقاهرة (استجابة لجوء قُيّمت بأنها متوسطة من قبل عينة الدراسة) وذلك لتقديم الخدمات المختلفة وسبل الحماية لمن يرغب في اللجوء إليها، كما وضعت هذه الاستجابة في ضوء المشكلات المركبة التي عاني منها اللاجئين في مصر بين عامي ٢٠١٩/٢٠٢٠، وكانت هذه الاستجابة بمثابة خطة عاجلة لتقديم عدد من الخدمات الضرورية لما يقترب من نصف مليون لاجئ وطالب لجوء يعيشون في أزمة ذات أبعاد متعددة، ومن هذا المنطلق؛ تم دعم اللاجئين عبر قطاعات التسجيل والحماية الاجتماعية والقانونية والاقتصادية والسياسية وغيرها، من أجل ضمان حماية الأشخاص الذين يتبين أنهم يستوفون معايير وشروط اللجوء وفقًا للصكوك الدولية والإقليمية ذات الصلة، جنبًا إلى جنب مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية، للبحث عن حلول دائمة لمشاكل اللاجئ الذي ترك وطنه الأصلي خشية الاضطهاد (العرقي أو الديني أو الجنسي أو السياسي).

وعبر هذا المنظور قدمت مصر الاستجابة –محل الدراسة الراهنة– لمنح صفة "لاجئ" لهؤلاء الذين تتعرض حياتهم أو حريتهم لتهديد خطير بسبب النزاع المسلح أو العنف أو الاحتلال الأجنبي أو العدوان أو الأحداث الأخرى في بلد الشخص الأصلي والتي تخل بشكل خطير بالنظام العام، وفي ذات الوقت؛ تستبعد الاستجابة الراهنة أي شخص من وضع اللجوء إذا ما ارتكب جريمة ضد الإنسانية أو جريمة حرب أو جريمة ضد السلام أو ارتكب سلوكًا يتعارض مع أهداف ومبادئ الأمم المتحدة (United Nations High Commissioner for Refugees,2013,PP5-7).

بالإضافة إلى ذلك؛ قدمت الاستجابة الراهنة دعمًا للاجئين الأكثر ضعفًا، في شكل منحة نقدية شهرية، وتمويلاً شخصيًا وتجاريًا، وقدمت مساعدات اجتماعية في مجالات التعليم والصحة والإدماج الاجتماعي، وإن كانت قد واجهت نقدًا حادًا من قبل غالبية اللاجئين وطالبي اللجوء في مصر، إلا أنها قد ساهمت وبشكل متوسط في التخفيف من حدة أزماتهم ومشكلاتهم في مصر، خصوصًا في ظل ضعف التمويل الدولي للحكومة المصرية والمفوضية السامية بالقاهرة، وفي ظل صعوبات تحديد اللاجئين المعرضين للخطر، بسبب ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية، والمخاطر التي يواجهونها جراء ذلك.

كما رصدت نتائج الدراسة الراهنة؛ طبيعة مساهمة الاستجابة الراهنة –بغض النظر عن نقاط ضعفها– في توسيع نطاق الحماية الاجتماعية للاجئين في مصر من دول مثل (سوريا والسودان واليمن) الذين يعيشون أوضاعًا اقتصادية واجتماعية شديدة الضعف، باعتبار أن تحقيق الحماية الاجتماعية لهؤلاء اللاجئين يعد حقًا من حقوق الإنسان، في ظل محاولات الشركاء لحوكمة اللجوء وترشيد تحدياته، وتقديم نظام حماية أكثر شمولًا على المستوى الاجتماعي والاقتصادي وبشكل مستدام، ومع ذلك فقد لا يحصل كل طالب لجوء في مصر على هذه الحماية، ويُعرف هؤلاء بملتمسي اللجوء المرفوضين (أو أصحاب الملفات المغلقة) وغالبًا ما يتم العثور عليهم في مصر بين المجموعات الإثيوبية والإرتيرية والصومالية (Nourhan Amr,2018,P10).

بينما تشكلت المسؤولية الاجتماعية للدولة المصرية تجاه اللاجئين –كما عبرت عنها عينة الدراسة– حول قدرة أدواتها وآلياتها على دمج اللاجئين وطالبي اللجوء اجتماعيًا وثقافيًا واقتصاديًا وسياسيًا، والقدرة على الصمود إزاء متطلباتهم، والسعي الحثيث لتوسيع نطاق الخدمات الاجتماعية والتعليمية المقدمة لهم، والقدرة على استيعاب النازحين قسراً من الدول المجاورة، وفي هذا الصدد؛ أظهرت الاستجابة الراهنة صلابة كبيرة إزاء التحديات في ملف التمويل والدعم والمخاطر الأمنية التي

يشكلها بعض اللاجئين المقيمين في مصر، خصوصًا في ظل الأعداد المتزايدة من اللاجئين وطالبي اللجوء في الفترة ما بين ٢٠١٩/٢٠٢٠.

بالإضافة إلى ذلك تبنت مصر عبر استجابتها الراهنة نهجًا قائمًا على الحقوق وذلك لحماية اللاجئين –خصوصًا اللاجئين من ذوي التعليم المتوسط وأصحاب المهارات المتدنية والفقراء وذوي الإعاقات وكبار السن– من الصدمات والمخاوف المستقبلية، فضلًا عن تعزيزها للعوامل التي تمكن اللاجئين من الاندماج في أنظمة الحماية الاجتماعية المصرية، مع الأخذ في الاعتبار جوانب الضعف المتعلقة بالاقتصاد المصري وثقافة المجتمع وسياسات الدولة المصرية مع الجهات الفاعلة المحلية والدولية. كما نجحت مصر عبر الاستجابة الراهنة—بشكل متوسط– وبالتعاون مع المفوضية السامية بالقاهرة في حوكمة اللجوء إليها كطريقة لتحسين الوصول إلى اللاجئين وملتمسي اللجوء، وتقديم الرعاية الأولية والخدمات الصحية والوقائية لهم، فضلًا عن تعزيز قدرة الدولة على إزالة العقبات والتي تحول دون تحقيق تدخلات ناجحة لرعايتهم صحيًا، بما في ذلك حواجز التكاليف والوضع القانوني والسلوكيات والمعتقدات المتعلقة بالصحة والحواجز الثقافية واللغوية (Aldo Rosano, 2018, P26).

وقد تبين أيضًا —من خلال نتائج الدراسة الراهنة– أن هناك اختلافًا واضحًا بين عينة المفوضية وعينة اللاجئين في "درجة الرضا" عن الاستجابة الراهنة ورؤاهم لمدى فاعلية وجدوى الخدمات المقدمة، فعينة المفوضية دافعت عن آلياتها بكل قوة، بينما شنت غالبية مفردات عينة اللاجئين وملتمسي اللجوء هجومًا حادًا على هذه الإجراءات، والسبب في ذلك ما تؤكده بعض التقارير الدولية حول حقيقة "أن معظم الممارسات التي وردت في الاستجابة الراهنة كانت ناجحة في بلدان أخرى" ولكن —وفي ذات الوقت– لا يعني هذا بالضرورة أنها ستنجح بنفس القدر في مصر، فآليات الاستقبال والتنفيذ في مصر كانت متواضعة، والظروف العالمية –بسبب الأزمات الاقتصادية والجائحة الصحية–كانت غير مواتية، مما تسبب في أن الممارسات التي تبنتها مصر لتنفيذ هذه الخطط –لمساعدة اللاجئين– لم تشكل الحد الأعلى في إدارة وتأمين عملية اللجوء إليها، ومع ذلك، فإن إطار الاستجابة الراهنة شكل الحد المتوسط لتحقيق الحماية الاجتماعية، كما ساهم في تعزيز وصول اللاجئين وطالبي اللجوء إلى شكل "خاص" من أشكال الحماية، وأثر بشكل إيجابي على اندماجهم في المجتمع والتكيف مع ثقافته —إلى حد ما– دون الذوبان فيه. (Lucas Sato,Et al,2021,PP64-68).

وعلى هذا النحو، فإن مبدأ المساواة في المعاملة —بين اللاجئين وبعضهم واللاجئين وأفراد المجتمع المضيف– والتي تبنتها الاستجابة الراهنة شكلت جزءًا من النهج القائم على حقوق الإنسان تجاه الحماية الاجتماعية والقانونية والسياسية لهم، وجاءت –جلها– في إطار التعهد بتنفيذ الاتفاقيات الدولية والعمل بموجبها قدر الإمكان، والسعي إلى إدراج اللاجئين في نظام الحماية الاجتماعية كجزء من استراتيجية شاملة –طويلة الأجل– لتنظيم حركة اللجوء إلى مصر، بالإضافة إلى بناء شبكة من التعاون مع العالم الخارجي ومنظماته المختصة، وذلك بهدف التخفيف من العوائق التي تحول دون وصول اللاجئين إلى الحماية الاجتماعية المنشودة، والعمل على التطوير الدائم للمعايير والسياسات الفاعلة لإدارة قضية اللجوء ومعالجة الأزمات التي قد تظهر تباعًا، مع الأخذ في الاعتبار؛ أهمية خلق مناخ اقتصادي وسياسي يدعمه التعاون الدولي تجاه المسائل التي تخص قضايا اللجوء في ظل التحديات العالمية الراهنة، إلا أن الاستجابة الراهنة كذلك؛ تنطوي على نقاط ضعف عديدة مثال ذلك؛ ضعف آليات التنفيذ الخاصة بأطر مكافحة سوء المعاملة والاستغلال، والاقتصار على رصد ومعالجة المشكلات الاقتصادية دون المشكلات الأمنية، فضلًا عن عدم قدرتها على تفعيل دور الهيئات المدنية المختصة بشؤون حماية اللاجئين.

أخيرًا، كشفت نتائج الدراسة الراهنة عن تبني الدولة المصرية تعريفًا مقيدًا لمن يمكن اعتباره لاجئًا، مما تسبب في ظهور عدد كبير من القرارات التعسفية تجاه حماية اللاجئين وطالبي اللجوء، ورفع معدل مخاطر العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي في مصر، خصوصاً، في ظل الفرص الضعيفة للحصول على تصاريح الإقامة، وضعف تحقيق العودة إلى الوطن أو إعادة التوطين إلى دولة أخرى. وبالرغم من هذا؛ شكلت الاستجابة الراهنة الحل الأمثل –رغم نقاط ضعفها– في تحقيق الاندماج الاجتماعي للاجئين في مصر، وحمايتهم من الأخطار الجسدية، وضمان حريتهم في التنقل، ووصولهم العادل إلى فرص كسب الرزق، والسكن الملائم، والاندماج التعليمي والصحي، والارتباط الاجتماعي والثقافي بالمجتمع المضيف (مصر). وعبر هذا المنطق؛ جاءت الدراسة الراهنة كأداة لفحص وتقييم استجابة مصر للاجئين ٢٠١٩/٢٠٢٠ –في ظل ممارسات الحكومة المصرية ومنظمات المجتمع المدني والدعم الدولي عبر المفوضية بالقاهرة– حيث تشير الدراسات الحديثة والأبحاث المتخصصة في شؤون قضايا اللجوء والهجرة إلى؛ أهمية الدراسات المحلية الموجهة لتقييم فاعلية خطط الاستجابة الوطنية والخدمات المقدمة لهم، إذ تعد هذه الدراسات ضرورية لضمان حصول اللاجئين على حقوقهم، والتخفيف من حدة مشكلاتهم، والتحذير من أزماتهم المستقبلية. (Maysa Ayoub, Shaden Khallaf, 2014, PP33-34).

"توصيات الدراسة"

"آليات دعم اللاجئين في مصر، وتعزيز مواطن الضعف في الاستجابة الراهنة"

- تحديث الاستجابة الراهنة -٢٠١٩/٢٠٢٠- بهدف إزالة الحواجز على بعض الخدمات الاجتماعية والثقافية والقانونية.
- تيسير إجراءات الوصول إلى تصاريح الإقامة والحصول عليها.
- التخفيف من التحديات الاقتصادية والأمنية التي يواجهها عدد كبير من اللاجئين، عبر خطط قابلة للتنفيذ.
- تطوير آليات حماية اللاجئين من العنف، خصوصًا اللاجئين من الأطفال والنساء وكبار السن وذوي الإعاقة.
- إعادة النظر في الإجراءات السياسية والدبلوماسية لقضيتي (إعادة التوطين والعودة الطوعية) ومنع الإعادة القسرية للاجئين المقيمين في مصر.
- وضع خطة بديلة لتحسين جودة التسجيل وإدارة تدفقات اللاجئين إلى مصر.
- تعزيز سبل الحماية المجتمعية لتمكين اللاجئين، مع توعية أفراد المجتمع المضيف، وتدريب اللاجئين على الإدارة الذاتية لأزماتهم ومشكلاتهم، في ضوء إجراءات الدولة لتقوية التماسك الاجتماعي.
- تعزيز قدرة الصمود الخاصة بالنظم والآليات المحلية، وذلك لتلبية احتياجات اللاجئين في مصر وحماية وصولهم.
- تعزيز مشاركة القطاع الخاص والقطاع المدني من أجل معالجة مشكلات اللاجئين المركبة.
- زيادة خدمات الدعم النفسي والاجتماعي للاجئين، مع دعم آليات المساواة بينهم ومنع التمييز بأنواعه.
- وضع خطة بديلة لإدارة الحالات متعددة القطاعات والحالات التي تحتاج لتدخلات نقدية عاجلة.
- تعزيز قدرة مؤسسات الدولة الأمنية على منع العنف ضد اللاجئين ومكافحة صوره المختلفة بشكل فعال.
- تقريب السياسات والآليات المحلية للتماشي مع المعايير الدولية لتحقيق استجابة فاعلة لأزمات اللاجئين في مصر.
- مطالبة الدول المانحة بتسريع وتيرة التمويل الدولي، لمساعدة اللاجئين والتخفيف من أعبائهم المتصاعدة في مصر.
- تقويم خطة استجابة مصر ٢٠٢٠ خصوصًا في قطاعات التعليم والصحة والتعاون الدولي وإنقاذ الطفولة والمرأة.

"قائمة المراجع"

أولًا: المراجع الأجنبية:

1) Aldo Rosano (2018); ***Access to Primary Care and Preventative Health Services of Migrants***, Germany, Springer International Publishing, P 26.
2) Andy Lamey (2011); ***A liberal theory of asylum***, Australia, Monash University, PP 253-256.
3) Carolin Funke (2022); ***Durable Solutions: Challenges with Implementing Global Norms for Internally Displaced Persons in Georgia***, USA, Berghahn Books.
4) Charlotte Obijiaku, Et (2021); ***Democracy in a Pandemic: Participation in Response to Crisis***, UK, University of Westminster Press, P 164.
5) Daniel Levy (2018); ***Risk and the cosmopolitanization of solidarities,*** Journal of Risk Research, Routledge, UK, PP 63-64.
6) EBRD (2020); ***The EBRD refugee response plan; Refugee crisis response,*** UK, The European Bank for Reconstruction and Development.
7) Ernesto Castañeda (2021); ***Reshaping the World: Rethinking Borders***, Switzerland, MDPI, PP109-112.
8) Gulay Ugur Goksel (2017); ***Integration of Immigrants and the Theory of Recognition: Just Integration***, International Political Theory, Germany, Springer.
9) Guofu Liu (2019); ***Chinese Refugee Law,*** International Refugee Law Series, Holland, BRILL, P 372.
10) https://www.capmas.gov.eg/HomePage.aspx.
11) James Souter (2021); ***Asylum as Reparation: Refuge and Responsibility for the Harms of Displacement***, International Political Theory, Germany, Springer Nature.
12) Jeannette Money, Sarah P. Lockhart (2019); ***Migration Crises and the Structure of International Cooperation***, Volume 27 of Studies in Security and International Affairs Series, Georgia, University of Georgia Press.
13) Katy Long (2013); ***The Point of No Return: Refugees, Rights, and Repatriation***, UK, OUP Oxford, PP 25-29.
14) Lamis Elmy Abdelaaty (2021); ***Discrimination and Delegation: Explaining State Responses to Refugees***, UK, Oxford University Press.
15) Lucas Sato, Et al (2021); ***Improving Social Protection for Migrants, Refugees and Asylum Seekers in Egypt: an Overview of International Practices: Executive Summary***, Brazil, International Policy Centre for Inclusive Growth, PP 64-68.
16) Maysa Ayoub, Shaden Khallaf (2014); ***Syrian Refugees in Egypt: Challenges of a Politically Changing Environment***, Cairo, the Center for Migration and Refugee Studies (CMRS), the American University, PP 33-34.

17) Nourhan Amr Abdel Aziz (2018); ***Out of Sight Out of Rights: Rejected Asylum Seekers and Closed-files Individuals in Egypt***, Egypt, American University, P 10.

18) OECD (2021); ***Regional Integration in the Union for the Mediterranean Progress Report: Progress Report***, France, OECD Publishing, P 126.

19) Rosetta Lombardo, Giovanni D'Orio (2019); ***Corporate and State Social Responsibility: A Long-Term Perspective***, 2nd Edition, Italy, Modern Economy, PP 93-94.

20) Sarah Deardorff Miller (2016); ***Political and Humanitarian Responses to Syrian Displacement***, UK, Routledge.

21) Sarah Wolff (2021); ***The Security Sector Governance-Migration Nexus: Rethinking how Security Sector Governance matters for migrants' rights***, UK, Ubiquity Press, P 6.

22) Sourav Kumar Das, Nidhi Chowdhary (2020); ***Refugee Crises and Third-World Economies: Policies and Perspectives***, Operations, and Management, UK, Emerald Group Publishing, PP 7-10.

23) UN (2020); ***Refugees in Egypt live in miserable humanitarian conditions***, Migrants and Refugees Report, USA, UNHCR/Scott Nelson, PP 15-18.

24) United Nations High Commissioner for Refugees (2013); ***Information For Asylum-Seekers and Refugees in Egypt***, Egypt, Regional Representation, PP 5-7.

25) United Nations High Commissioner For Refugees (2020); ***The 2020-2021 Regional Refugee Response Plan (Regional RRP) for South Sudan***, Switzerland, UNHCR.

26) Vahit Güntay (2021); ***Rethinking The Global Politics and Leadership: Ulrich Beck's Risk Society Versus Postmodern Politics***, Pamukkale University Institute of Social Sciences Magazine, Issue 44, Turkey, P 415-420.

ثانيًا: المراجع العربية:

٢٧) أحمد عبدالعليم أحمد الإتربي: **آليات الحماية المجتمعية بالمنظمات الدولية لمواجهة مشكلات اللاجئين بالمجتمع المصري**، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، ع٢٢، جامعة الفيوم، كلية الخدمة الاجتماعية، القاهرة، ٢٠٢١.

٢٨) بربرى، سحر حسانى: **أوضاع اللاجئات في المجتمع المصري: دراسة ميدانية على عينة من النساء السوريات اللاجئات في مصر**، حوليات آداب عين شمس، مج٤٥، جامعة عين شمس، كلية الآداب، القاهرة، ٢٠١٧.

٢٩) سلمان عثمان: **نطاق حماية المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لفئتي النساء والأطفال**، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مج٤٣، ع٤، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، جامعة تشرين، سوريا، ٢٠٢١.

٣٠) السيد، سارة أكرم: **المفوضيّة السامية لشؤون اللّاجئين ومفهوم العودة الطوعية إلى الوطن**، مجلة جامعة البعث للعلوم الإنسانية، مج٤١، ع١٧، جامعة البعث، سوريا، ٢٠١٩.

٣١) الشناوي، عمرو محمد: **الآثار الاقتصادية والاجتماعية للهجرة غير الشرعية: دراسة حالة دول حوض البحر المتوسط**، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، ع٧٧، جامعة المنصورة، كلية الحقوق، مصر، سبتمبر ٢٠٢١.

٣٢) شنيكات، خالد: **قدرة الدول المستضيفة على الاستيعاب ودور المجتمع الدولي: حالة الأردن**، مجلة السياسة الدولية، س٥٣، ع٢٠٧، مؤسسة الاهرام، مصر، ٢٠١٧.

٣٣) علي ليلة: **النظرية الاجتماعية وقضايا المجتمع: قضايا التحديث والتنمية المستدامة**، ك١، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠١٥، ص ص ١٤٩-١٥٠.

٣٤) كامل، علياء الحسين محمد: **الاندماج الاجتماعي للجالية السورية في مدينة ٦ أكتوبر بالقاهرة: دراسة ميدانية في الأنثروبولوجيا الاجتماعية**، مجلة كلية الآداب، ع٩٣، جامعة الإسكندرية، كلية الآداب، مصر، ٢٠١٨.

٣٥) كسيبة، إيهاب جمال: **حماية النساء والفتيات اللاجئات من العنف القائم على النوع الاجتماعي**، مجلة جامعة البعث سلسلة العلوم القانونية، مج٤٣، ع٨، جامعة البعث، سوريا، ٢٠٢١.

٣٦) المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالقاهرة: **الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات ٢٠١٩/٢٠٢٠**، ص١٥.

٣٧) منتصر، مروة صبحي: **استجابة منظمات المجتمع المدني لأزمات اللجوء السوري**، مجلة السياسة الدولية، س٥٣، ع٢٠٧، مؤسسة الاهرام، مصر، ٢٠١٧.

٣٨) الموزاني، حيدر علي ضايف خطار: **المنظور الدولي لحماية اللاجئين والمهاجرين والنازحين في ظل جائحة كورونا**، مجلة دراسات البصرة، ع٤٠، جامعة البصرة، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، العراق، ٢٠٢١.

٣٩) مون، بان كي: **استجابة عالمية للاجئين والمهاجرين**، مجلة المدينة العربية، ع١٧٣، منظمة المدن العربية، الكويت، ٢٠١٦.

٤٠) هربال، مونية: **الضمانات الأساسية لحماية اللاجئ**، مجلة العلوم القانونية، ع٦، دار ميمون خراط، المغرب، ٢٠١٦.